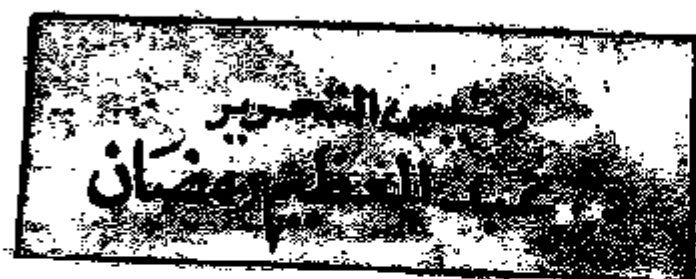


فصول من تاريخ
حركة الإصلاح الاجتماعي
في مصر

د. حلمي أحمد شلبي





الاخراج الفنى : محمد قطب

الغلاف : اسامة سعيد

فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعي في مصر

دراسة عن دور الجمعية الخيرية الإسلامية
١٨٩٢ - ١٩٥٢

تأليف
د. حلمي أحمد شلبي



جمعية الخيرية الإسلامية

١٩٨٨

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ هذه الدراسة التي تتناول حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر ، من خلال احدى الجمعيات الخيرية الاسلامية التى تأسست فى نهاية القرن التاسع عشر ، وهى « الجمعية الخيرية الاسلامية » التى استمرت حتى عام ١٩٥٢ .

وقد درجت الدراسات التاريخية السابقة على استخلاص معالم حركات الاصلاح الاجتماعى من دراسة عدة حالات ، ولكن احداها لم تتناول هذه الحركات من خلال حالة واحدة كما فعلت هذه الدراسة ، وهو ما يطلق عليه فى الانجليزية اسم Case study .

وبطبيعة الحال فيمكن للمقارئ أن يقيس على هذه الحالة بقية الحالات ، بعد أن يضع في الاعتبار الفروق والاختلافات الضرورية طبقا لكل حالة .

والمهم أن الحالة التي يدرسها الدكتور حلمي أحمد شلبي في هذا الكتاب توضح طريقة معالجة طبقة كبار الملاك المصريين ، في عصر ما قبل ثورة يوليو ، للتناقضات الطبقية التي كانت سائدة في المجتمع المصري في ذلك الحين ، وهي الطريقة التي قضت عليها ثورة يوليو بقوانين الإصلاح الزراعي .

فمن الطبيعي بالنسبة لعقلية بورجوازية تريد أن تحتفظ بملكيتها للأراضي الزراعية ، أن تسعى للتخفيف من نتائج احتكارها لهذه الأراضي عن طريق التبرعات وعمل الخير .

وهذا ما يحدث عادة في المجتمعات الرأسمالية ، التي لا تتدخل الدولة فيها في تصحيح الخلل الطبقي أو تسعى لإعادة توزيع الثروة أو تعمل على تغيير علاقات الانتاج لصالح الجماهير الشعبية .

ومن سوء الحظ أن الطبقة الجديدة في مصر ، التي ظهرت كنتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادي ، لم تتبع

أثر الطبقة القديمة فى انشاء الجمعيات الخيرية ، وأصبح الاعتماد الكلى على الدولة - بعد ان انتقلت اليها السيطرة على وسائل الانتاج - فى كل ميادين الاصلاح التى اتجهت اليها تلك الجمعيات الخيرية فيما مضى ، وهى ميادين الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليم ، على الرغم من أن الوضع الاجتماعى فى مصر قد تغير بظهور القطاع الخاص بشكل قوى ومؤثر الى جانب القطاع العام .

ومن هنا ، فلعل مثل هذه الدراسة عن « الجمعية الخيرية الاسلامية » تقدم أنموذجا للطبقة الانفتاحية الجديدة تحتذيه ، فتقوم بدور مثيل يأخذ بيد الطبقات الجماهيرية الفقيرة التى تعاني من نتائج جشعها واستغلالها ، وتكون بذلك قد ردت اليها بعض ما أخذته منها

د * عبد العظيم رمضان

مقدمة

نعنى بحركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر مجموعة الحلول والأفكار الاجتماعية التى ظهرت منذ أواخر القرن التاسع عشر لمواجهة المشكلة الاجتماعية التى كانت تتفاقم بعد تركيز الملكية فى يد فئة قليلة من الأجانب والوطنيين ، فى مقابل غالبية لا يزيد دخلها عن الحد الأدنى للكفاف . ويقتضى الأمر أولاً ، بحث الأسباب التى أدت الى ظهور هذه المشكلة ، اذ من المعروف ان الملكية الزراعية فى مصر قبل عام ١٩٥٢ كانت المحور الأساسى الذى ارتكزت عليه العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، وأن طبقة ملاك الأراضى الزراعية هى التى تصدرت العمل السياسى قبل عام ١٩٥٢ وهى المسئولة عن نوعية النشاط الاقتصادى فى مصر .

والحق ان ملاك الأراضي الزراعية لم يظهروا الا في
أواخر القرن التاسع عشر ، وعلى وجه التحديد حين
أخذت الملكية الزراعية شكلها التام والنهائي في عام
١٨٩٦ ، وأخذ هؤلاء يتمتعون بحقوق الملكية وحقوق
التصرف واستغلال هذه الأراضي من رهس وبيع
وتوريث ، بعدما يقرب من مائة عام منذ أن وضع محمد
على نظام ادارة الأرض الزراعية في مصر .

وحين قارب القرن التاسع عشر على الانتهاء ، كانت
هناك أوضاع قد ترتبت على صدور مثل هذه القوانين
التي انتهت الى اقرار الملكية ، خصوصاً بعدما تم توزيع
مساحات واسعة من هذه الأراضي في عهد محمد علي
على أقرباء محمد علي وحاشيته ، وهي الركيزة التي قامت
عليها طبقة كبار الملاك ، والتي أخذ نشاطها فيما بعد
أبعاداً أخرى غير النشاط في المجال الزراعي ، حيث
امتد الى شئون التجارة والصناعة ، فكان هذه الطبقة
التي بدأت مجال استثماراتها في الزراعة امتد نشاطها
الى الاستثمارات بشكل عام . وقد أثبتت الدراسات ان
الملكية الزراعية قد تركزت في حوالي ٢٧٤٠ أسرة ، وان

متوسط أفراد هذه الأسر الى نسبة الملاك تتراوح بين
٧٠ الى ٥٠ ٪ (١) .

ولما كان تناول أبعاد مشكلة تركيز الملكية ، والظروف
التي أدت الى تركزها فى يد فئة قليلة من المصريين
والأجانب لا يهمنا ، وانما يهمنا فقط تناول الآثار
الاجتماعية التي ترتبت على هذه المشكلة ، ثم الحلول
التي طرحت للقضاء عليها ، فانه يلزم ان نتتبع أولا
الأسباب التي أدت الى جعل هذه الآثار الاجتماعية تزداد
سوءاً بمرور الوقت ، وجعل هذه الطبقة عاجزة عن
احتواء هذه الظاهرة (ظاهرة تركيز الملكية الزراعية) ،
وهذه الأسباب هي :

أولا : سوء توزيع الدخل بين السكان ، فقد تمكن
كبار الملاك من التحكم فى الأجور بحكم ملكيتهم لوسائل
الانتاج ، واستناداً الى السلطة التي يتمتعون بها ، ومما
جعل الوضع يزداد سوءاً أن الغالبية الساحقة وهم من
عمال الزراعة أو المستأجرين قبلوا كافة الشروط
المفروضة عليهم ، لأنه لم تكن هناك مهن بديلة . ولما
كانت هذه الأجور لا تكاد تتعدى حد الكفاف على نحو

(١) عاصم الدسوقي (دكتور) : كبار الملاك الزراعيين ودورهم فى المجتمع
المصرى ص ٦١ .

ما ذكرنا ، فانه قد أصبح من المستحيل ان ينتقل هؤلاء الى مصاف كبار الملاك ، أى من صفىار المستأجرين والعمال ، زد على هذا ان هؤلاء أخذت أوضاعهم الاجتماعية تتدهور بسبب تفشى الجهل والتعرض للاصابة بالامراض الوبائية والطفيلية ، مما أدى فى النهاية الى قتل الحافز الفردى لديهم ويأسهم من تغيير الأوضاع .

ثانياً : ان كبار الملاك ذهبوا الى استثمار أموالهم الناتجة عن احتكارهم لوسائل الانتاج فى مجالات أخرى أضرت بالمجتمع ، فعلى حين أودعوا هذه الأموال فى البنوك التجارية بغية الاستفادة منها وزيادة أراضيتهم ، أدى ذلك الى المزيد من اتساع الهوة وتركز الملكية ، بحكم وفرة المدخرات لديهم . وفى عام ١٨٩٤ كانت نسبة صفار الملاك ٧٧ر٦٪ ارتفعت الى ٩٠ر٧٪ عام ١٩١٤ ، ثم وصلت فى عام ١٩٥٢ الى ٩٤ر٣٪ ، وعلى حين كان كبار الملاك (من يملكون أكثر من خمسين فدانا) لمجموع الملاك ١٧ر١٪ عام ١٨٩٤ يملكون ٥ر٤٢٪ من المساحة ، وتدهورت هذه النسبة فى عدد الملاك الى ٤ر٠٪ وبلغت نسبة مساحة ملكياتهم ٣٤ر٢٪ على الرغم من عوامل الارث وغيرها . وفى عام ١٩٤٧

كان ٢٠٪ من الملاك يمتلكون أكثر من ٢٩٪ من مساحة الأرض الزراعية ، بينما ٨٩٩٪ من الملاك يمتلكون ٧١٪ ، وتوضح الصورة بشكل أكبر اذا علمنا ان ٦٠ شخصاً من الملاك يمتلك كل فرد منهم ما متوسطه ٣٨٥١٣ ر١٤٠١ مالكا متوسط ما يملكه الفرد منهم ٣٠٪ من الفدان (٢) .

ثالثا : ولما كانت معظم أموال كبار الملاك في صورة مدخرات في البنوك الأجنبية : فقد أسهم ذلك في تنمية المجتمعات في الخارج أكثر مما ساهم في تنمية المجتمع المصري . وقد ترتب على هذا الوضع خلو الساحة في مجالات الاستثمار الأخرى مثل قطاع الصناعة وقطاع الخدمات وغيرها أمام الأجانب ، وهو ما يتمشى مع سياسة الاحتلال ، ويقول اللورد كرومر في تقريره عام ١٨٩٨ في هذا الصدد « من يقارن الحالة الراهنة بالحالة التي كانت موجودة منذ ١٥ سنة يرى فرقا ضخما ، فالشوارع التي كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف من غزالين وخياطين

(٢) عبد العظيم رمضان (دكتور) : الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر ص ٢٦ ، جمال الدين محمد سعيد (دكتور) : اقتصاديات مصر - الطبعة الثانية القاهرة ١٩٦٤ .

وصباغين وخيامين وصانعي الأحذية ، قد أصبحت
مزدحمة بالقهاوى والدكاكين المليئة بالبضائع الأوروبية .
أما الصانع المصرى فقد تضاعف شأنه وانحطت
كفاءته » (٣) . وظلت سياسة الاحتلال ترمى الى ابعاد
المصريين عن المنافسة فى هذه المجالات ، ويعترف بذلك
كرومر صراحة فى تقريره عام ١٩٠١ حيث يقول :
« اننى انتهز هذه الفرصة لتكرار التحذير الذى حذرته
غير مرة ، لا سيما فى تقريرى عام ١٨٩٩ حيث قلت
ان الذين يضعون أموالهم فى الشركات يحسن بهم أن
يتبصروا بأنفسهم نفع كل أمر يعرض عليهم » (٤) .

وقد ترتب على هذا الوضع زيادة أعداد الفقراء فى
العاصمة والمدن الكبرى بشكل ملحوظ فى أواخر القرن
التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، ممن كانت
تكتظ بهم الأحياء الوطنية ، وهم ممن كانوا يعملون
قبلا فى الحرف المختلفة .

وقبل ان تنتقل الى الحلول التى طرحت للقضاء على
النتائج الناجمة عن تركيز الملكية ، يحسن بنا ان نلقى

(٣) تقرير اللورد كرومر لسنة ١٨٩٨ ص ١٤ ترجمة مطبعة المقطم ، نشر عام ١٨٩٩ .

(٤) تقرير اللورد كرومر لسنة ١٩٠١ ص ٦٦ ، نشر عام ١٩٠٢ .

الضوء على التكوين الثقافي لأفراد هذه الطبقة ، فمن المعروف عموماً أن جيل القرن التاسع عشر من كبار الملاك كان محدود الثقافة ، ولم ينل بعضهم حفظه من التعليم ونال آخرون حظهم من التعليم الأولى فى مكاتب تحفيظ القرآن الكريم وفى الازهر أو مدارس الارساليات التبشيرية ، على حين اتصل الجيل الثانى وهو من أبناء الجيل السابق بمصادر الثقافة الأوربية ، خصوصاً الانجليزية والفرنسية وأخذوا ينهلون من معاهدها العلمية بعدما أعدت الدولة لهم البعثات العلمية أو عن طريق ذهاب البعض منهم لتلقى تعليمه على نفقته الخاصة ، أو الدراسة فى المدارس الأجنبية فى القاهرة والاسكندرية وعواصم المديريات .

« ولما كان هذا التحول فى ثقافة هذا الجيل من أبناء كبار الملاك قد ترك أثره واضحاً ، فقد كان مبدأ الحرية الفردية الدعامة الأولى للثقافة الليبرالية فى أوروبا ، هو الأساس الذى تشكلت عليه ثقافة هؤلاء وقام عليه تكوينهم الفكرى ، وتكونت لديهم رؤى اجتماعية تقوم على عدة دعائم هى :

أولاً : سيادة مبدأ الحرية ، حرية العمل وحرية الكلمة وحرية التملك . ويصبح للفرد أهمية ينبغى أن

تكون سلطة الحكومة تعبيراً عنها ، أى أن تقوم سياسة الحكومة على رعاية مصالح أصحاب الأملاك ، ومن غير شك ساهم ذلك فى تكريس الاطار الاجتماعى القائم من ناحية الابقاء على العلاقات الاجتماعية دون ثمة تغيير ، بل أدى الى ازدياد الهوة اتساعاً بينهم وبين الفئات الأخرى .

ثانياً : معارضة أى لون من ألوان التجديد لأن لهم مصالح فى الحفاظ على الشكل القائم من العلاقات ، ولأن أى تجديد سوف يحمل معه مخاطر قد لا يحمده عقباها ، ومحاولة فرض هذه النظرة على بقية عناصر المجتمع ، والايحاء اليها أن هذه تقاليد ينبغى المحافظة عليها وحمايتها .

ثالثاً : التدرج فى ادخال أية اصلاحات لا تتعارض مع الملكية الفردية ، بل تؤدى الى تعميقها ، فالملكية بالنسبة لهم امتياز يؤدى الى أفضل النتائج الاقتصادية ، وبالتالي فان الدولة تمثل الحارس الذى يحمى نشاط الأفراد ولا تتدخل الا فى اطار ما تمليه النظرة الاصلاحية لهؤلاء الأفراد ، وهى كما قلنا نظرة تكسر الطفرة وتميل الى التدرج فى حالة ما يدعو الأمر الى الاصلاح لمواجهة المشكلة الاجتماعية .

وهكذا نرى أن المعين الذى استقى منه الجيل الثانى من كبار الملاك أفكارهم يقوم حول محور أساسى فى حركة الإصلاح الاجتماعى هو تبنى هذه الدعوة على أساس من المحافظة على شكل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة دون تغيير ، والتدرج فى ادخال أية اصلاحات مطلوبة - بحيث كما ورد على لسان كبار مفكرهم - لا ينتقل المجتمع الى نظام آخر ، وكان الحديث فى معرض ادخال نظام جديد الى مناهج التعليم فى مدارس الجمعية الخيرية الاسلامية - الا بعد أن يثبت صلاحية هذا النظام الجديد (٥) .

أما فى مجال الملكية وتركزها ، وعلاقة ذلك بالمشكلة الاجتماعية ، فقد كانت نظرتهم تكمن فى المحافظة على شكل العلاقات الاجتماعية القائم على احياء التضامن الاجتماعى من زاوية البر والاحسان الى الفقراء .

ومن غير شك هذا الموقف لكبار الملاك يقتضينا ان نتعرف على أصول هذا المنهج الاصلاحى الذى يتبعه هؤلاء فى وضع الحلول للمشكلة الاجتماعية ، فقد تبين ان الفردية والحرية المطلقة التى تمثل أساس ثقافتهم

(٥) محاضر جلسات الجمعية الخيرية الاسلامية فى ١٩٢٧/٥/٢٠ .

قد أبعدتهم عن رؤية الآثار الاجتماعية السلبية لتركيز الملكية في يد فئة قليلة والركون الى فكرة البر والاحسان ، وبرروا ذلك بأن العدالة الاجتماعية في الفكر الدينى الاسلامى تقوم على ذلك ، وان الله مقسم الارزاق !

وقد ترتب على ذلك كله الابقاء على أسباب المشكلة الاجتماعية بكل أبعادها ، فظل سوء توزيع الملكية في يد فئة قليلة ، وأخذ يشكل هذا الوضع فيما بعد عقبة رئيسية في طريق تقدم البلاد الاقتصادى ، خصوصا بعد الارتفاع المطرد فى سعر الأرض والزيادة المستمرة فى ايجارات الأراضى الزراعية وانخفاض مستوى الأجور الزراعية بشكل ملحوظ ، ففي عام ١٩٢٩ كان أجر العامل الزراعى حوالى $\frac{3}{4}$ قرش (٦) .

وتدهورت الأحوال الاجتماعية فى الريف على نحو خطير ، ويصف الدكتور حافظ عفيفى عام ١٩٣٧ هذه 'الأحوال بقوله « ان غذاء ما يزيد عن العشرة ملايين من لسكان فى القطر المصرى خبز الذرة الذى يتحايل لفلاح على بلعه بقليل من الملح أو الجبن ، أو مع شيء

(٦) جمال الدين محمد سعيد (دكتور) : المصدر السابق ص ١٣٦ .

من الخضروات كالفجل والكرات ، وهو غذاء غير كاف لجسم الفلاح لكى يقوم بجميع ما يطلب منه من الأعمال .
وأضاف قائلا : « ان سوء تغذية الفلاح هو السبب فى تعرضه لكثير من الأمراض لما يسببه من قلة المناعة فى جسمه ، وما انتشار السل الرئوى الآن بين طبقات الفلاحين والعمال الا نتيجة سوء التغذية وسوء المسكن » (٧) .

أما بالنسبة للإنتاج فى قطاعات الصناعة والنقل والمواصلات فقد أصابه الضعف أيضا ، وأصبحت الأجور منخفضة وتتقارب مع مستويات الأجور فى الزراعة ، وقد أشار الى ذلك الدكتور جمال الدين سعيد الاقتصادى المشهور فى كتابه (اقتصاديات مصر) الذى ألفه عام ١٩٥٠ ، وذكر أن أسباب انخفاض الإنتاج فى مصر يرجع الى النظام الاجتماعى الاقتصادى القائم ، فسوء الحالة الصحية والتغذية وارتفاع كثافة السكن ونسبة الجهل ، وفى مجال الصحة أكثر من نصف السكان مصاب بالانكلستوما وعشرة ملايين اصابة بالبلهارسيا و ٩٥٪ مصابون بأمراض العيون مما أدى الى ارتفاع

(٧) حافظ عفيفى (دكتور) : على هامش السياسة ، بعض مسائلنا القومية ص ٤٦ ، ٤٧ . القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٨ .

نسبة الوفيات الى ٢٨٣٪ تقريبا في عام ١٩٤٣ .
أما بالنسبة للتغذية فان ٨٠٪ من سكان القطر المصرى
يعانون سوء التغذية ، أما بالنسبة لحالة السكن فان
جميع مساوىء كثافة السكن العالية وازدحامه التى يمكن
تصورها قائمة فى مصر ، ففي عام ١٩٣٥ دلت الفحوص
التي أجريت على ٧٥٨ أسرة من أسر العمال فى القاهرة
على أن ١٥٪ من هذه الأسرة كانت تسكن بمعدل ٥
أشخاص وأكثر فى الحجرة الواحدة و ٢٥٪ منها بمعدل
٤ أو أكثر للحجرة الواحدة و ٥٨٪ منها بمعدل أكثر
من شخصين فى الحجرة . أما فى مجال التعليم ففي عام
١٩٤٤ يوجد ٧٦٪ من السكان لا يعرفون القراءة
والكتابة (٨) .

وبما أنه من الواضح تدهور الأوضاع الاجتماعية
فى مصر على هذا النحو ، فاننا نكاد نجزم أن هذه الطبقة
(طبقة كبار الملاك والرأسماليين الوطنيين) تعد مسئولة
بنظرتها الى المسألة الاجتماعية على النحو الذى أشرنا
اليه منذ قليل عن تأخير التطور الاجتماعى فى مصر بل
وتعويقه ، فى الوقت الذى كانت أمامها فرصة ذهبية

(٨) جمال الدين محمد سعيد (دكتور) : المصدر السابق ص ٢٨٠ - ٢٨٣ .

لوضع حد لتفاقم الأزمة الاجتماعية التي تعاني منها البلاد خصوصاً بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر عام ١٩٣٧ ، اذ هبطت مساحة الأراضي المملوكة للأجانب هبوطاً كبيراً - بعد أن كانوا يمتلكون مساحات واسعة وبلغ متوسط ما يملكه الأجنبي منها ٧٨٩٧ ر ٧٨ من الفدادين ، مقابل ٢٣٤ ر ٢ من متوسط ما يملكه المصري ، ووصلت الأراضي التي يملكها الأجانب الى نصف الأراضي المصرية في بعض الازمات المصرية ، وانخفضت المساحة المملوكة للأجانب في الفترة من ١٩٤٣ الى ١٩٥١ الى ١٧٢ ر ٣٦٨ فداناً ونقص عدد الملاك الى ١٦٠٤ ملك (٩) .

فاذا أضفنا الى ذلك ان الرأسماليين المصريين كانوا يقتحمون مجال الصناعة والمال والتجارة الذي ظل الأجانب يتحكمون فيه لسنوات طويلة حيث كانت غالبية المشروعات الصناعية والتجارية ملكاً لرؤوس الأموال الأجنبية حتى بلغ نصيب هذه الأموال في الشركات السابق تكوينها على عام ١٩٣٣ مبلغ ٧٥١ ر ٧٣٣ ر ٦٠ جنيهاً مقابل ٦٣٥ ر ٦٠٠ ر ٦ جنيهاً لرؤوس الأموال المصرية ، وكانت هذه الشركات تحتكر المرافق ذات

(٩) عبد العظيم رمضان (دكتور) : المصدر السابق ص ٢٠ .

الصيغة العامة ، وتمكن الرأسماليون المصريون بالفعل من مزاحمة الأجانب بعد الحرب العالمية الأولى ، وكان عام ١٩٢٠ عاماً حاسماً بالنسبة للرأسمالية المصرية لانشاء بنك مصر كأول محاولة ناجحة لرأس المال الوطني ، حتى اذا جاء عام ١٩٢٩ أخذت الحكومة بنظام التعريفات الحامية للصناعات الأهلية ، واتخذ هذا النظام تحت الحاح اتحاد الصناعات الذى كانت تشترك فيه الرأسمالية الوطنية مع الرأسمالية الأجنبية ، ومع ذلك فقد أخذ نصيب العناصر الوطنية فى النشاط الصناعى والتجارى والمالى يتزايد ، خصوصاً بعد المعاهدة والغاء الامتيازات الأجنبية ، اذ ارتفعت نسبة رؤوس الأموال المصرية فى الشركات المؤسسة فى الفترة من عام ١٩٣٤ الى عام ١٩٣٩ الى ما يعادل ٤٧٪ من مجموع رؤوس الأموال ، وقفزت فى الفترة من ١٩٤٠ الى ١٩٤٥ الى ٦٦٪ ، ثم قفزت مرة ثالثة الى ٨٤٪ فى الفترة من ١٩٤٦ الى ١٩٤٨ فى مقابل ٩٪ فقط عام ١٩٣٣ ، وتراجع رأس المال الأجنبى فوصل الى ١٦٪ بين عامى ١٩٤٦ و ١٩٤٨ (١٠) .

(١٠) المصدر السابق ص ٢٣ - ٢٥ .

ومن غير شك ساهمت النظرة التي كانت تطل بها هذه الطبقة الى المسألة الاجتماعية في عدم استغلال الفرصة الذهبية المتاحة أمامها منذ عام ١٩٣٦ لوضع حلول جذرية للمشكلة ، لأنها كما سبق ان قلنا كانت أبطأ العناصر الاجتماعية نحو التغيير وتعارضه لأن فيه حد من تمييزها وإحالة بينها وبين الأسلوب الذي اعتادته ، وقد أشار الدكتور حافظ عفيفي في كتابه (على هامش السياسة) الذي أعده في أعقاب إبرام معاهدة ١٩٣٦ والغاء الامتيازات الأجنبية في عام ١٩٣٧ الى أن الفرصة مواتية الآن للإصلاح الاجتماعي بعد أن أحرزت مصر في السنتين الماضيتين نصراً مبيناً في ميدان السياسة وآل الى أبنائها تولى مستقبل بلادهم بأيديهم ، والعمل على النهوض بها في مختلف المرافق دون منازع أو معارض ، وأضاف « ان هذا أول الجهاد لا آخره فهذا الاستقلال وسيلة الإصلاح الذي ننشده لا غايته ، وقد حملنا تبعات ان أغفلناها سجلنا على أنفسنا أننا أمة هازلة تفرح بالاستقلال ولا تفهم معناه ، وتلوك الألسن فيها كلمات الإصلاح ولا تعمل ما يعمل غيرها لتصل اليه » .

ويمثل هذا المشروع الذى طرحه الدكتور حافظ عفيفى أبرز محاولة جادة فى تلك الآونة للتصدي للمسألة الاجتماعية ، فيتناول أبعادها الاقتصادية والمالية والتعليم والصحة ، فعلى الصعيد الاقتصادى ، يرى أنه يمكن رفع مستوى المعيشة باستثمار جميع موارد البلاد الزراعية ، والصناعية عن طريق زيادة الانتاج وتحسين نوعه ، وفى مجال الصحة العامة يرى وجوب توفير أسباب العناية الصحية ومكافحة الأمراض واعتبار هذا أول الواجبات الوطنية ، وتناول بالتفصيل أوجه الإصلاح فى هذا المجال .

أما اصلاح التعليم ، فهو أول واجبات الحكومة ، ويرى انه من الضرورى أن يكون تعليماً صحيحاً يرمى الى ترقية الشعب ونشر الثقافة بين أفراداه ورفع مستواه العلمى والخلقى الى أرقى درجة ممكنة ، ويبث فى الشباب روح الكرامة والاستقلال والاعتماد على النفس والمغامرة والقدرة على تولى أى عمل مع الثقة بالنجاح فيه .

ولعل أهم ما أشار اليه الدكتور حافظ عفيفى فى مشروعه أنه لا يقصد به الدعوة الى طائفة سياسية معينة أو أنه يمثل انتقاداً لجماعة بالذات ، بل أنه من

المسائل العامة ذات الصبغة الأهلية التي يجب ألا تختلف في أسسها الجماعات السياسية ، لأنها لا تصلح بطبيعتها لتكون ميدانا للمنافسة الحزبية ، ويجب أن يتعاون الجميع على ابعادها عن هذا الميدان ، واعتبارها مسائل قومية ، لا تحل الا بسياسة قومية يرضاها الجميع ويؤيدها الجميع . ويمثل ذلك بقوله : « ان جميع الحلول الممكنة والمعقولة تحتاج في تنفيذها الى زمن طويل وسياسة مستمرة ، وسيتداول الحكم في هذا الزمن وزارات مختلفة ، ولا تزال هذه المسائل في دور التنفيذ ، فاذا لم يتفق ساستنا عليها هدمت كل وزارة ما بنت غيرها ، وأقامت على الانقاض بناء جديداً ستهدمه الوزارة التالية ، وهكذا يمر الوقت في هدم الشيء وبناءه ، ويدور الزمن دورته وتتقدم الأمم ، ونحن اما وقوف في مكاننا أو ندور حول دائرة ليس لها نهاية ولا توصلنا الى غاية » (١١) .

وبالرغم من أن مشروع الدكتور حافظ عفيفي للإصلاح الاجتماعي لم يكن الوحيد الذي ظهر في تلك الآونة ، لأن البلاد كلها كانت تموج بدعوات اصلاحية في المجال الاجتماعي ، الا أنها جميعاً جاءت خالية من

(١١) حافظ عفيفي (دكتور) : المرجع السابق ص ٣ وما بعدها .

أية نظرة تتناول الأزمة من جذورها ، حتى بالنسبة
للأحزاب السياسية جاءت برامجها فيما يتعلق بالمسألة
الاجتماعية مستندة الى المنهج الاصلاحى المعروف من
حيث المحافظة - على العلاقات الاجتماعية القائمة أو
تعديلها فى نفس الاطار القائم ، ولا غرو فى ذلك فقد
كان كبار الملاك وأصحاب رؤوس الأموال يسيطرون
على هذه الأحزاب ويوجدون على رأسها بنسب متفاوتة ،
لذلك رأينا طرق علاج الأحزاب لهذه المسألة وبرامجها
جاءت مصطبغة بصبغة اصلاحية ، مما يجعلنا نميل الى
الاعتقاد بأن هذا التناول من جانب غالبية الأحزاب
للمسألة الاجتماعية قد أسهم اسهاماً حقيقياً فى زيادة
تعقيد المسألة باهماله لتناولها بشكل تفصيلى ودقيق ،
ففى عام ١٩٣٨ رأينا حزب الفلاح الاشتراكى ١٩٣٨
- ١٩٥٢ الذى من المفترض أنه يتصدى للمسألة
الاجتماعية بحكم أهدافه وأنه أول الهيئات لرعاية
الفلاحين وحل مشكلاتهم ، يأتى برنامجه خالياً من
الإشارة الى معالجة سوء توزيع الملكية الزراعية ، بالرغم
من أنه نص على أنه يستهدف الوصول الى تحديد
العلاقات الانتاجية بين الفلاحين والملاك ، وأكد أن هذا
التحديد يجب أن يتناسب مع مصلحة الفلاح ورفع

مستواه وبحيث لا يتعارض مع مصلحة المالك (١٢) .

ولما كان ذلك كله يعنى فى النهاية أن كبار الملاك الزراعيين قد أصبحوا قيّداً على حركة تقدم الاقتصاد فى مصر ، خصوصاً بعدما أخذ هؤلاء يديرون أراضيهم بطريقة غير مباشرة عن طريق الوسطاء ، ويفضلون البقاء فى المدن بحيث تحولت طبقة الوسطاء هذه التى كانت تقوم بالاستغلال بشكل طفيلى من كبار الملاك والمستأجرين على السواء الى الحد الذى أدى الى الارتفاع فى الايجارات ، ففي مديرية المنوفية مثلاً بلغ ايجار الفدان من خمسين الى ستين جنيهاً (١٣) . فقد كان من المحتم اذن أن تتحول هذه الطبقة من كبار الملاك الزراعيين فى الأربعينيات الى أداة للحد من أى تطور فى المجال الاقتصادى .

ولم يكن من الغريب ظهور دعوة الى الاصلاح الزراعى فى فبراير ١٩٤٤ نادى بها عضو الحزب السعدى محمد خطاب الذى قدم مشروعاً الى مجلس الشيوخ يقضى بضرورة حل مسألة تركّز الملكيات الزراعية الكبيرة عن

(١٢) عاصم الدسوقي (دكتور) : المرجع السابق . ص ٣٠١ .

(١٣) حسن محمد ربيع : مصر بين عهدين . بحث اقتصادى واجتماعى عن مصر

الجزء الاول ص ١٧ .

طريق تحديد الملكية بحيث لا تزيد عن ٥٠ فداناً ،
وأقرته لجنة الشئون الاجتماعية بالمجلس ورفعت النصاب
الى ١٠٠ فدان (١٤) .

وبعد فترة قصيرة على تقديم محمد خطاب مشروعه
عرض مريت غالى فى كتابه المعروف (الاصلاح
الزراعى) الدعوة الى وضع حد لزيادة الملكية
وتحديدها ، وظلت مشكلة تركيز الملكية الزراعية تطرح
بالحاح فى كل مناسبة ، ولكن كانت الروح التى تطرحها
وتعالجها خالية من الجرأة فى التناول وتخطى العقبات
التي أوجدتها أفكار طبقة كبار الملاك الزراعيين التى
تكره بطبيعتها على نحو ما ذكرنا أى تغيير يتعرض
لمكانتها ، ففي عام ١٩٤٩ كان هناك شبه اتفاق على
تنفيذ فكرة الاصلاح الزراعى بتحديد الملكية وزيادة
الضرائب على الأملاك الكبيرة لحمل كبار الملاك الزراعيين
على توظيف أموالهم فى الصناعة (١٥) .

وهكذا نرى أن موقف كبار الملاك المناهض لأية
دعوات أو تشريعات تهدف الى الحد من تركيز الملكية
الزراعية فى أيدي طبقة كبار الملاك قد أخذ يتعرض

(١٤) محاضر مجلس الشيوخ ١٩٤٥/٦/٢٥ .

(١٥) عبد العظيم رمضان (دكتور) : المرجع السابق ص ٣٧ .

للاحتزاز ، لأنهم وجدوا أنفسهم يسرون في طريق مسدود ، فبعد أن كانت تصوراتهم لا تتعدى الدعوة الى توفير أسباب الصحة والعلاج للفلاح عن طريق ردم البرك والمستنقعات المحيطة بمساكنهم وانشاء دورات مياه صحية في كل قرية بات من المحتم عليهم الخروج من الأزمة التي كانت تقود هذه الطبقة الى فقدان تبرير وجودها اجتماعياً .

لقد ظلت هذه الطبقة (طبقة كبار الملاك الزراعيين) تعادى بطبيعتها - قبل زيادة التراكمات الناتجة عن تركيز الملكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية - أى دعوة ليس فقط الى الاصلاح الزراعى ، ولكن أيضاً الى تغيير أسلوب التفكير لدى طبقة الفلاحين وصغار المستأجرين ، لوحظ ذلك بوضوح فى موقفهم من قضية التعليم ، فقد تخوفوا من تعليم أولاد الفلاحين ، وساقوا مختلف التبريرات للدفاع عن وجهة نظرهم ، واعتبروا أن أى تحول فى هذه الناحية يعنى تعريض أساس العلاقات الاجتماعية للاحتزاز ، فابن الفلاح الذى يتعلم سوف يتحول الى عمل آخر بخلاف فلاحه الأرض والعمل لديهم ، مما يساعد على وجود خطر اجتماعى هائل لا يمكن تصور مداه (١٦) .

(١٦) عاصم الدسوقي (دكتور) : المرجع السابق ص ٣٠٤ .

وبالتالى انحازت طبقة كبار الملاك الزراعيين الى فكرة جعل التعليم قاصراً على أبناء الموسرين وفى حالة بقاء أماكن خالية فانه يمكن ملؤها بأبناء الفقراء .
وذهب هؤلاء الى التدخل فى مناهج التعليم فى المدارس الالزامية ورأوا أنها ينبغي أن تكون فى مجال تعليم الأطفال القراءة والكتابة والتهديب وشيئاً من الحساب ، ودافع محمد حلمى عيسى باشا وكان وزيراً للمعارف عام ١٩٣٣ عن هذه الرؤية بقوله : « اننا يجب الا نعلم أطفالنا تعليماً يتنافر مع طرق معيشة آبائهم وعاداتهم بحيث يأبى الاشتغال مع أبيه اذا دعاه لمساعدته وحتى يتحقق ذلك تقرر أن يحضر الأطفال الى المكاتب (المدارس) بملابسهم العادية دون الزامهم بزي خاص (١٧) » .

وكان البعض قد انتقد سياسة وزارة المعارف فى عام ١٩٣٧ وذكر أنه ليس من العدل أن تفرض الضرائب الباهظة على طائفة كبيرة من أهل البلاد هم الفلاحون . وأن يصرف المتحصل من ضرائبهم على عدد قليل من الذين ساعدهم الحظ على دخول المدارس الثانوية أو العالية ، وألا يسهل فى الوقت نفسه للكثرة العظمى من

(١٧) المرجع السابق ص ٣٠٥ .

هؤلاء الفلاحين تعليم أولادهم القراءة والكتابة (١٨) .
ولم يكن من العجيب اذن أن تظل حالة الأمية منتشرة
وتتزايد ، يدل على ذلك احصاء عام ١٩٤٧ ، الذى
أوضح ان ٢٢.٨٪ من مجموع السكان فقط هم نسبة
المتعلمين ، وأن أقل من ٢٪ من مجموع السكان من هذه
النسبة من حملة الشهادات على اختلاف درجاتها (١٩) .
من كل ما سبق يتضح لنا أبعاد المشكلة الاجتماعية
التي كانت تعاني منها مصر منذ بداية عهد الاحتلال
الذى بدأ فى عام ١٨٨٢ ، الذى كانت سياسة الحكومة
فى عهده تغلو من أى توجيه للإصلاح الاجتماعى بايحاء
من سياسته ، حتى كادت سياسة التعليم تقوم على غلق
أبواب المدارس فى وجه أبناء الفقراء وجعله مقصوراً
على أبناء الاغنياء ، فى الوقت الذى ازداد فيه العمران
خصوصاً فى المدن وتزايدت أعداد السكان منذ أواخر
القرن التاسع عشر ، مما أدى الى ظهور الجمعيات
الخيرية (٢٠) .

(١٨) حافظ عفيفى (دكتور) : المرجع السابق ص ٨١ .

(١٩) حسن ربيع : المرجع السابق ص ٢٩ .

(٢٠) عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ، الجزء الأول ص ٢٤٤ الطبعة الثانية

القاهرة ١٩٤٨ .

والحق ان ظهور هذه الجمعيات الخيرية تمثل صورة حية لما قامت به طبقة كبار الملاك والرأسماليين في مصر من تنظيم لصفوفها لكي تواجه الآثار المترتبة على وجود الأجانب من ناحية ومحاولة للتغلب على الآثار الاجتماعية الناشئة عن تركيز الملكية من ناحية أخرى ، فقد شرع الأجانب في مصر في تأسيس الجمعيات الخيرية التي كانت فوائدها قاصرة على خدمة الأجانب وحدهم ، وكانت هذه الجمعيات التي تخدم الأجانب تستمد وجودها اما من ملة من الملل أو جنسية من الأجناس الموجودة ، ولم يكن للحكومة حق التدخل في شئون هذه الجمعيات .

وقد عرفت المدن المصرية هذه الجمعيات التي كانت تخدم كافة الجاليات الأجنبية في مصر ، فتأسست الجمعية الخيرية الفرنسية ، والجمعية الخيرية النمساوية والجمعية اليونانية وجمعية الاخاء الاسرائيلية الخيرية ، وجمعية طائفة الروم الكاثوليكية بالاسكندرية ، والجمعية الخيرية المارونية بالقاهرة ، والجمعية الخيرية الارثوذكسية التي تأسست عام ١٨٦٨ ، وكانت موارد هذه الجمعيات تقوم على اشتراكات الأعضاء وتبرعاتهم والقادرين على وجه العموم ، وتقوم هذه الجمعيات بتخصيص دخلها لفقرام

الطائفة أو الملة التابعة لها ، وكانت هذه الجمعيات أيضاً تقيم الاحتفالات السنوية وتجمع التبرعات من أجل المحتاجين وكانت الحكومة تشجع هذه الخطوات لكي تخفف عن كاهلها اثقال الفقراء .

وفي القاهرة كانت الاحياء الوطنية تعج بأعداد الفقراء الفقيرة منذ أواخر الثمانينات فى القرن التاسع عشر فى الدرب الأحمر والسيدة زينب وغيرها من الاحياء الوطنية التى كانت تشهد فى هذه الآونة هجرة من الأرياف بسبب تداعى الاوضاع الاقتصادية فى الريف ، كما كانت القاهرة قد تحولت بالفعل فى تسعينات القرن التاسع عشر الى مدينتين عبارة عن مدينة أوربية يسكنها أبناء الجاليات الأجنبية وتتمتع بكل مظاهر الحضارة والمدنية وأشكال الترف ، ومدينة يسكنها الوطنيون تعاني من كل مظاهر العوز والفقر وتدهور الأحوال الصحية ، ويتزايد فيها يوماً بعد يوم أبناء الفقراء من غير المتعلمين ، لذا أصبح من الضرورى تكوين هذه الجمعية لكي تنهض بشئون هؤلاء فى المجالات الاجتماعية والصحية ، ثم سرعان ما أخذ نشاطها يمتد الى بقية المدن المصرية بعد أن ازدادت الآثار الاجتماعية الناشئة عن تركيز الملكية الزراعية واحتكار رأس المال

الأجنبي لعمليات الاستثمار في قطاع الصناعة والتجارة .

وفي عام ١٨٩٢ ولدت الجمعية الخيرية الاسلامية بالقاهرة ، وسعت الحكومة الى تعزيز الفكرة ورعايتها ودعا الخديوي عباس حلمي الى اقامة حفل خيري يخصص دخله لفقرام المسلمين ، على غرار ما حدث في مدينة الاسكندرية ، وتحمس الأعيان والوجهاء في المدينة الى تأليف هذه الجمعية لكي تواجه التدهور الشديد في الأحوال الاجتماعية للفقرام ، وحضر الى اجتماع دعا اليه محافظ العاصمة هؤلاء الاعيان وهم حسن باشا محمود ومحمد باشا السيوفى وأحمد باشا السيوفى وحسين بك يسرى ودرويش بك سيد أحمد وغيرهم كثيرون ، ثم سرعان ما حضر آخرون في الاجتماع الثانى من كبار رجال مصر وأبرزها من الرسميين أمثال محمود صدقى باشا وكيل نظارة الصحة ويوسف صدقى بك سكرتير نظارة الخارجية وحسين واصف أفندى بنظارة المالية والشيخ حسونة النواوى وحسين بك رياض .

وتبلورت فيما بعد الجمعية فى اتجاه وضع أسس لحركة اصلاح اجتماعى واسعة تهدف الى حل المسألة الاجتماعية التى كانت تشبه ثالوثا فى شكل اخطبوط

يعانى منه الفقراء هو الفقر والجهل والمرض ولما كانت الجمعية قد قامت على أساسين أساس رسمى وأساس شعبى ، فقد حققت منذ البداية شهرة واسعة وانضم اليها فيما بعد كل رجالات مصر المبرزين فى جميع المجالات ، فلا تكاد تخلو من شخصية بارزة فى المجالين السياسى والاجتماعى ممن عرفتهم الحياة السياسية والاجتماعية فى مصر ، وكان هؤلاء على اختلاف توجهاتهم السياسية ينسبون على اعتاب الجمعية هذه الخلافات ، ويذهبون فقط الى النظر فى المسألة الاجتماعية ومحاولة ايجاد الحلول المناسبة لها ، فنظروا فى مسألة التعليم ونظروا فى بذل المال للفقراء والمحتاجين ، ونظروا فى الأحوال الصحية للفقراء والمحتاجين ، ولم تلههم القضية السياسية بحال .

أما بالنسبة لموارد الجمعية ، فقد خصصنا فصلا فى هذا البحث تناولنا فيه المصادر التى كانت تقوم عليها مشاريع الجمعية فى المجالات المختلفة ، سواء أكانت تبرعات أو اشتراكات أو اطيان مملوكة أو موقوفة يصرف من ريعها على هذه المشروعات .

وفى الفصل الثالث تناولنا مشاريع الجمعية فى مجال التعليم ، والدور الذى قامت به فى تعليم أبناء الفقراء وتربيتهم ، وبرامج التدريس التى أعدها نفر من كبار

رجال التعليم فى مصر آنئذ واشرافهم على سير عملية التعليم فى مدارس الجمعية التى حققت شهرة كبيرة فى ذلك الوقت .

أما الفصل الرابع ، فقد تناولنا فيه دور الجمعية فى البر بالفقراء ، والاهتمام بأحوالهم ، وصرف الاعانات الشهرية لهم من ميزانية الجمعية ، وكيف امتد نشاط الجمعية فى هذا المجال الى فقراء الاقاليم ، وتكوين اللجان التى كانت تقوم بتحقيق حالات الفقراء وتحديد من يستحقون منهم بذل الاعانة .

أما الفصل الخامس ، فقد تناولنا فيه دور الجمعية فى مجال الرعاية الاجتماعية والصحية والمشروعات المختلفة التى اقترحتها أعضاء الجمعية فى هذا المجال مثل إقامة المستشفيات والملاجئ ودور الرعاية الاجتماعية والصحية وغيرها من المشروعات النافعة .

أما مصادر هذا البحث ، فقد ارتكزت أساسا على وثائق الجمعية غير المنشورة التى أتيت لي فرصة الاطلاع عليها ، وهى محفوظة فى ادارة الجمعية ، وهى عبارة عن محاضر جلسات مجلس الادارة منذ نشأة الجمعية فى عام ١٨٩٢ وحتى عام ١٩٥٢ ، الفترة التى قمت ببحثها .

الى جانب محاضر اللجان الداخلية للجمعية ، والتى قدمت الكثير من المعلومات عن نشاط الجمعية ، والقت

الضوء على هذه الصفحات المطوية من التاريخ الاجتماعى
لمصر الحديثة ، كذلك أوراق الجمعية العمومية التى كانت
تعقد سنويا لمناقشة المشروعات والقرارات التى انتهى
اليها مجلس ادارة الجمعية ، والتى قدمت الكثير من
المعلومات أيضا .

أما الصحف والدوريات ، فقد اطلعت على اعداد
كثيرة من الدوريات التى أشارت الى نشاط ودور
الجمعية ، الموجودة بدار الكتب المصرية ، مثل الوقائع
المصرية والبصير والاهرام وغيرها .

ولا يسعنى فى النهاية الا أن أتقدم بالشكر لمجلس
ادارة الجمعية الحالى وللأستاذ الفاضل المستشار
عبد الفتاح محمود حسن مدير الجمعية على الفرصة
التي أتاحوها لى لكى أطلع على وثائق الجمعية ، وكذلك
كل العاملين بادارة الجمعية الذين هياؤا لى الفرصة
للتردد بشكل يومى لمدة عام تقريبا اطلعت فيه على
آلاف الصفحات حول هذه الصفحة المطوية من تاريخ
مصر الاجتماعى .

وأرجو أن أكون قد وفقت فى اعداد هذا البحث .
وعلى الله قصد السبيل

شبين الكوم مارس ١٩٨٧ .

دكتور حلمى أحمد شلبى

كلية الآداب جامعة المنوفية

تأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية

كان من آثار الاحتلال البريطاني لمصر في عام ١٨٨٢ إهمال الإصلاح الاجتماعي . إذ لم ينفق من الإيرادات العامة شيئاً على هذا الإصلاح مما ترتب عليه تدهور حالة البلاد الاجتماعية تدهوراً بالغاً . وقد خلت سياسة الحكومة في أعقاب الاحتلال من أى توجيه نحو هذا الهدف بإيحاء من سياسة بريطانيا في مصر . بسبب المعجز المالي الذي أدى إلى إهمال الصحة العامة والتعليم . فمدارس الحكومة غير كافية حجماً وعدداً وكادت سياسة التعليم بمصارييف أن تغلق أبواب المدارس أمام أبناء الفقراء (١) ففي السنوات الأولى للاحتلال كانت النسبة

(١) ارثر ادوارد جولد سميت (الابن) : الحزب الوطنى المصرى من ٦٢ ترجمة

قواد دواره . القاهرة ١٩٨٣ .

المخصصة للتعليم أقل من واحد في المائة . وقد أغلقت بعض المدارس أبوابها وخفض حجم بعضها الآخر . والفى الاعفاء من المصروفات تقريبا . وحرمت الرسوم المرتفعة أطفال الفقراء من الالتحاق بمدارس الحكومة (٢) وتقرر فى نفس الوقت تعليم العلوم باللغة الانجليزية ابتداء من السنة الثالثة من التعليم الابتدائى وحل المدرسون الانجليز محل المصريين تدريجيا (٣) وقد ذكر اللورد كرومر فى هذا الصدد فى تقرير له عام ١٩٠٥ « انه لما احتل الانجليز مصر سنة ١٨٨٢ وجدوا ان كل ما تنفقه الحكومة على المعارف العمومية انما تنفقه على تعليم أولاد فئة صغيرة أكثرها من أغنى الاغنياء . ولا تعلمهم الا تعليما أوروبيا . فأخذوا فى تغيير تلك الحالة . وبذلت الهمة منذ سنة ١٨٨٤ لأخذ الأجور من التلامذة ولا بطلان التعليم المجانى تدريجيا (٤) .

وقد ترتب على سياسة الانجليز فى التعليم فى مصر التى تقوم على إلغاء التعليم المجانى قصر التعليم على

(٢) المرجع السابق ص ٩٤ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ٢١٦ ط ٣ القاهرة ١٩٦٦ .

(٤) تقرير عن الحالة المالية والإدارية فى مصر وفى السودان سنة ١٩٠٥ (مترجم) .

أبناء الاغنياء وحدهم على عكس ما ذكر كرومر .
وحرمان الغالبية الساحقة من أبناء الفقراء من
التعليم . وأصبح التعليم فى مصر فى وقت لم يمض غير
سنوات قليلة على وجود الاحتلال . أما قاصرا على أبناء
الاغنياء أو عدد من المدارس التابعة للارساليات الدينية
فى المدن ؛ والأخيرة كانت قاصرة على أبناء الجاليات
الأجنبية فى مصر لان الاغنياء المصريين كانوا يتضررون
من أن يعهدوا بتعليم أبنائهم لمبشرين مسيحيين . فقد
كانوا يتطلبون مدارس تحفظ لأبنائهم شخصيتهم
الدينية والوطنية . وتوهمهم فى نفس الوقت لوظيفة
حكومية لتولى المناصب المريحة والمرتبات السخية . أو
على الأقل العمل بالتجارة (٥) .

ويشير تقرير لجنة الميزانية بمجلس شورى القوانين
فى ٢٤ ديسمبر عام ١٨٩٤ الى الشكوى من اهمال شئون
التعليم . اذ تقهقر كليا عما كان عليه قبل ذلك حيث
ان القابضين على زمام نظارة المعارف العمومية واداراتها
قد سمعوا بكل اجتهاد الى طرق تقليل التعليم وسد أبوابه

(٥) ارثر ادوارد جولد سميث (الابن) المرجع السابق ص ٩٤ ومع ذلك درس
بعض المرموقين أمثال عمر لطفى وأحمد لطفى ومحمد فريد فى مدارس يديرها
أخوان العقيدة المسيحية بالقاهرة .

فى وجوه الأمة • ولولا النزر اليسير القادر
على أداء المصروفات لما وجد فى المدارس من التلاميذ
يقدر عدد المعلمين والموظفين (٦) •

لم تتقدم اذن حالة الشعب من ناحية التعليم ابان
الاحتلال ؛ بل ساءت وتدهورت • وكما سدت الحكومة
الباب أمام تعليم أبناء الفقراء ؛ مسخت برامج التعليم ؛
وحرصت على استبعاد تاريخ مصر الصحيح من مناهج
الدراسة حتى ينشأ جيل جاهل بتاريخ بلاده (٧) •

أما بالنسبة للحالة الاقتصادية ؛ فقد قامت سياسة
الاحتلال على جعل مصر بلدا زراعيا فحسب • وتركيز
ثروتها الزراعية فى القطن وتشجيع الأجانب على
استثمار رؤوس أموالهم ونشاطهم فى التسليف وفى
المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية • مما أدى
الى اضمحلال الصناعة وحرمان البلاد من موارد عظيمة
للثروة • ولما كانت الموارد الزراعية لا تكفى لسد
حاجات الشعب مع ازدياد عدد السكان • فقد ترتب على
ذلك انتشار الفقر وكثرة عدد العاطلين وانحطاط

(٦) مضبطة مجلس شورى القوانين جلسة ٢٤ ديسمبر ١٨٩٤ ص ٥٠ •

(٧) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٢١٧ - ٢١٨ •

مستوى المعيشة في البلاد . وازدادت نسبة الفقراء في البلاد .

وازاء ازدياد عدد السكان خصوصا في المدن . وبالتالي زيادة عدد الفقراء والمحتاجين ظهرت في مصر جمعيات خيرية تمثل كل الطوائف والملل والنحل . بل وعلى أساس من رابطة العمل في أواخر القرن التاسع عشر . فتكونت الجمعيات الخيرية الفرنسية والجمعية الخيرية النمساوية وجمعية الاخاء الاسرائيلية الخيرية والجمعية الارثوذكسية والجمعية الخيرية المارونية . وجمعية الروم الكاثوليك والجمعية اليونانية بالاسكندرية والجمعية الخيرية الكاثوليكية . وانتشرت هذه الجمعيات في كافة المدن (٨) .

ويعد تأسيس الجمعية الخيرية الاسلامية في القاهرة في عام ١٨٩٢ أحد الخطوات البارزة في مجال الاصلاح الاجتماعي التي ظهرت في مصر في أعقاب الاحتلال البريطاني لمواجهة الآثار المترتبة على تدهور الحالة الاجتماعية في البلاد . وقد انتهز أعيان مدينة القاهرة الفرصة حين دعا الخديوى عباس حلمي في ٣٠ أغسطس عام ١٨٩٢ الى اقامة حفل خيري يخصص دخله لفقراء

(٨) البصير ١٨٩٨/٢/٣ .

المسلمين على غرار ما حدث في الاسكندرية • حيث تبرع (كازانوف) صاحب الالعب الشهيرة باقامة ليلة يكون دخلها لفقرام المسلمين • وحضروا الاجتماع الذى دعا اليه محافظ العاصمة فى أول سبتمبر عام ١٨٩٢ (٩) •

ولم يكن الخديوى عباس حلمى حين وجه دعوته الى الاعيان والوجهاء فى العاصمة يهدف الى أكثر من الترتيب لاقامة الحفل الخيرى • ولكن سرعان ما أوضحت اجتماعات هؤلاء الاعيان والوجهاء ان المدينة فى حاجة ماسة الى مواجهة تدهور الحالة الاجتماعية فى البلاد • وقد حضر الى هذا الاجتماع حسن باشا محمود ومحمد باشا السيوفى سر تجار مصر وأحمد باشا السيوفى وحسين بك يسرى سكرتير أول مجلس شورى القوانين ودرويش بك سيد أحمد رئيس قلم عربى نظارة الاشغال وأحمد بك حشمت الافوكاتو العمومى لدى المحاكم الأهلية ورستم بك رئيس النيابة العمومية بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة وابراهيم بك العادلى ومصطفى بك المليجى وحسين بك البارودى وأحمد بك

(٩) سجل اجتماعات اللجنة التأسيسية خطاب من رئيس ديوان عربى خديوى لمحافظة مصر ١٨٩٢/٩/١ •

أرناؤوط وعبد الرحيم بك والسيد على الحسينى والسيد محمد سكر والحاج دسوقي الكنخيا والحاج محمد ربيع ومرزا فضل الله بك والحاج مرزا على غلام حسين وأحمد بك الحسينى المحامى ومحرم بك حقى والسيد عبدالرحيم الدمرداش (١٠) وقد اتفقوا على ضرورة العمل من أجل مد نطاق الدعوة الى هذا العمل وضمان استمراره بحيث لا يكون قاصرا على مجرد احياء حفل خيرى يوزع عائده على الفقراء والمحتاجين (١١) .

وقد أطلق على هذه اللجنة التى انعقدت برئاسة محافظ العاصمة ابراهيم باشا رشدى اسم (لجنة اعانة الفقراء الوطنيين المسلمين الادارية) . وتم انتخاب أحمد حشمت بك الافوكاتو العمومى لدى المحاكم الأهلية نائبا للرئيس وأحمد باشا السيوفى أمينا للصندوق ودرويش بك سيد أحمد سكرتيرا للجمعية (١٢) وتحددت مهام هذه اللجنة فى اعداد الترتيبات اللازمة لنجاح الاحتفال الخيرى الذى اتفق على اقامته فى حديقة الازبكية .

(١٠) المصدر السابق ، جلسة ١٨٩٢/٩/١ .

(١١) المصدر السابق ، جلسة ١٨٩٢/٩/١٢ .

(١٢) المصدر السابق ، جلسة ١٨٩٢/٩/١٣ .

وقد انضم الى الاجتماع الثانى الذى عقد فى ١٢ سبتمبر عام ١٨٩٢ لفيف آخر من كبار رجالات الدولة وأبرز شخصياتها ممن يحتلون المناصب الرسمية ولهم مكانة اجتماعية متميزة ؛ من بينهم محمود صدقى باشا وكيل نظارة الصحة ويوسف صديق بك سكرتير نظارة الخارجية وابراهيم مصطفى بك ناظر مدرسة دار العلوم ومحمود مصطفى بك وكيل تفتيش السجون ومحمد على بك معاون أول الدائرة السنية وحسين واصف أفندى بنظارة المالية والشيخ حسونه النواوى وحسين بك رياض . وقد أقر الأعضاء فى هذا الاجتماع تكوين لجنة فرعية منبثقة عن اللجنة العامة تتكون من ثمانية عشر عضواً تتولى الاشراف على أعمال الليلة الخيرية وان تعرض نتيجة أعمالها على اللجنة العامة . وقد أقرت هذه اللجنة يوم ١٣ سبتمبر تحديد موعد اقامة الحفل الخيرى والترتيبات اللازمة وتشكيل لجان تتولى تنفيذ بروجرام الحفل ؛ وعمل الزينة والتياترو الذى تضمن قيام (كازانوف) بمرض العايبه على الجمهور وتخت عبده الحامولى والألعاب النارية وخيال الظل والطبيل بالمزمار البلدى والبهلوان والموسيقى العسكرية (١٣) .

(١٣) المصدر السابق ، نفس الجلسة ص ١٧ .

وفي ١٦ سبتمبر عقدت اللجنة اجتماعا آخر ناقش فيه الأعضاء فكرة طبع تذاكر للحفل . وأقروا في هذا الاجتماع قبول التبرعات الى جانب التذاكر . وانتهت اللجنة من وضع الترتيبات النهائية للاحتفال الخيري .

وفي ٦ أكتوبر عام ١٨٩٢ اقيم هذا الاحتفال الكبير في حديقة الازبكية حيث تم وضع ٨ آلاف فانوس وخمسمائة لمبة وثلاثة آلاف قنديل وثلاثة صواوين وألف بيرق ومائة وخمسين قربة وخمسمائة كرسي وستين فراشا .

وكانت اللجنة العامة قد عقدت اجتماعا يوم ٢١ سبتمبر عام ١٨٩٢ في قاعة مجلس شورى القوانين برئاسة ابراهيم رشدي باشا نائبا عن رئيس الجمعية التي استقر الرأي على اطلاق اسم (الجمعية الخيرية الاسلامية) عليها . وفي هذا الاجتماع القى ابراهيم أفندي الهلباوي خطبة أشار فيها الى ما للجمعيات من الفوائد وحث الهمم على تأييد اللجنة الادارية ومد يد المساعدة اليها ؛ خاصة بعد أن قررت فتح باب قبول التبرعات (١٤) .

(١٤) انظر محضر جلسة الجمعية العمومية في قاعة مجلس شورى القوانين

١٨٩٢/٩/٢١ ص ١٩ . ٢٠ .

وقد اختلف الى الحفل الخيري الذي أقيم يوم ٦ أكتوبر عام ١٨٩٢ عدد كبير من المدعوين من النظار ووكلاء النظارات والشخصيات الرسمية والعامة وكان احتفالا بهيجا بفضل الترتيبات التي اعدتها اللجنة الادارية . وفي أعقاب الاحتفال كانت قد تبقت ايرادات في صندوق اللجنة من حصيلة التبرعات والتذاكر دعت الضرورة الى النظر فيها . ولم تمر سوى أيام قلائل حتى ورد الى اللجنة خطاب من نظارة الداخلية يطلب فيه مدير القليوبية تقرير اعانة لغرقى ترعة الباسوسية من ايراد الحفل الخيري ومن صندوق اللجنة . وقد قررت اللجنة يوم ١٨ أكتوبر تلبية نداء مدير القليوبية وصرفت اعانة لأسر هؤلاء الغرقى (١٥) .

لقد كان الاقبال الكبير على الاشتراك في هذا العمل الاجتماعي من جانب الاعيان والوجهاء في العاصمة في هذه الفترة المبكرة من تاريخ الحركة الوطنية يعكس احساسا من جانبهم بضرورة التصدي للاحتلال البريطاني من باب حل المسألة الاجتماعية وتفادي العمل السياسي الذي فرض وجود الاحتلال محاذير عديدة عليه ؛ مما جعل هؤلاء ينصرفون الى ميدان العمل

(١٥) انظر محضر جلسة لجنة الاعانات للفقراء المسلمين الوطنيين الادارية

١٨/١٠/١٨٩٢ ص ٢٩ .

الاجتماعى فى هذه الآونة المبكرة • ولم يكن بداية تكوين الجمعية ينم بحال عن امكان اتساع نطاقها بتأثير من وجود الاحتلال مما يدل على أن حركة الاصلاح الاجتماعى فى هذه الآونة كانت محفوفة بالمخاطر السياسية • ومع ذلك أتاح هذا العمل الخيرى فرصة نادرة ولما يمض غير وقت قليل لكى يجتمع أعضاء اللجنة العامة ويقرروا النظر فى عمل لائحة يباشرون بمقتضاها الكفاح من أجل حل المسألة الاجتماعية والتصدى لها • قفى ١٨ أكتوبر ١٨٩٢ أرجأ الأعضاء البت فى مسألة الايراد المتوفر بعد اقامة الحفل الخيرى حتى يصدر قانون يتناول أوجه نشاط هذه الجمعية والضوابط التى تحكمها •

وفى قاعة مجلس شورى القوانين اجتمع أعضاء الجمعية العمومية فى صباح ٢٤ أكتوبر عام ١٨٩٢ تحت رئاسة ابراهيم رشدى باشا محافظ العاصمة • وحاول سعد زغلول أفندى تقديم صورة لنصوص هذا القانون ؛ ولكن تقرر بعد المداولة تعيين لجنة فرعية من ثلاثة عشر عضوا على رأسها المحافظ تتولى اعداد مشروع اللائحة وتعرضه على الجمعية العمومية لكى تقره (١٦) •

(١٦) انظر مضر جلسة الجمعية العمومية فى قاعة مجلس شورى القوانين

١٨٩٢/١٠/٢٤ ص ٣٣ •

وقد عقدت اللجنة أربع جلسات بديوان المحافظة برئاسة المحافظ وفى يومى ٢٧ و ٢٩ أكتوبر تناقش الأعضاء فى مواد هذه اللائحة - وأقروا بالأغلبية - بعد نظر اللائحة التى قدمها سعد أفندى زغلول نصوص اللائحة * فاتفق الأعضاء على أن يكون عنوان الجمعية (الجمعية الخيرية الإسلامية) وأن تشكل بالقاهرة تحت رعاية الخديوى عباس حلمى الثانى * وحددت المادة الثانية الغرض من تأسيس الجمعية وهو مساعدة فقراء المسلمين المصريين والاعانة على تربيتهم * وحظرت الكلام فى الموضوعات السياسية أو مناقشة الموضوعات الدينية *

أما عضوية الجمعية فقد قصرتها اللائحة على المسلمين * وان يدفع العضو جنيهاً على الأقل سنوياً * وكانت قيمة الاشتراك موضع خلاف بين الأعضاء ؛ فريق يرى أن تكون قيمة الاشتراك ثلاثة جنيهات ؛ والفريق الثانى يرى أن تكون جنيهاً واحداً * وقد اتفق الأعضاء على أن تكون قيمة الاشتراك للعضو العادى جنيهاً واحداً * أما العضو العامل أى الذى له حق حضور جلسات الجمعية العمومية * فقد نصت اللائحة على أن يدفع ثلاثة جنيهات فأكثر *

وقد حددت اللائحة تكوين مجلس الادارة * ونصت على أن يتكون من أعضاء الجمعية العمومية الذين يدفعون ستة جنيهاً على الأقل سنوياً * على حين تتكون الجمعية العمومية من جميع الأعضاء العاملين بحيث لا يزيد عدد أعضائها عن مائة عضو * ويتم اجتماعهم بناء على دعوة موجهة اليهم من مجلس الادارة * وتقوم الجمعية العمومية بانتخاب أعضاء مجلس الادارة لمدة خمس سنوات * كما تقوم بالتصديق على ميزانية الجمعية كل عام وفقاً لأحكام اللائحة الأساسية * وتنظر في المشروعات المقدمة اليها * ولها الحق في تقرير ما تراه في حالة ظهور أية ملاحظات على تقرير مجلس الادارة *

وقد نصت اللائحة على حق مجلس الادارة المنتخب في التصريح بصرف أى مبلغ من المال وأباحت قبول التبرعات وعدم اللجوء الى الاقتراض تحت أى ظرف (١٧) *

ويتكون مجلس الادارة من خمسة وعشرين عضواً * يتم انتخاب رئيس من بينهم هو رئيس الجمعية واختيار

(١٧) انظر نصوص اللائحة جلسات ١٠/٢٤ و ١٨٩٢/١٠/٢٩ *

وكيلين وسكرتير عن طريق الانتخاب أيضا . وفى حالة غياب رئيس الجمعية يتولى مكانه أحد الوكيلين أو أكبر الأعضاء سنا . ويتم تغيير خمسة من أعضاء مجلس الإدارة كل سنة بالقرعة فى الأربع سنوات الأولى . وبعد ذلك يكون التغيير حسب الأقدمية بين الأعضاء . ويجوز تكرار انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الذين انقضت مدتهم . وفى حالة وجود مكان خال لا يعين فيه أحد الا فى أول السنة التالية للاخلاء .

وفى آخر اجتماع للجنة وقبل عرض اللائحة للموافقة عليها . حذف الأعضاء المادة التى تنص على إبعاد أى عضو من أعضاء مجلس الإدارة يرى المجلس فى وجوده أخلاقا بحسن سير الجمعية فى حالة موافقة خمسة عشر عضوا من أعضائه . وأباحث اللائحة لمجلس الإدارة تفسير أى حكم من أحكامها بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء الجمعية العمومية (١٨) .

وفى أول نوفمبر ١٨٩٢ أقرت اللجنة اللائحة الأساسية ثم عرضت على الجمعية التى قررت طبع مشروع اللائحة وتوزيعه . ولم تعدل سوى المادة الرابعة

(١٨) انظر لصوص اللائحة مواد ٣٠ و ٣١ ص ٤١ .

التي نصت على أن يقبل عضوا في الجمعية كل مسلم
متمتع بالحقوق المدنية بناء على طلبه لمجلس الإدارة
ويدفع للجمعية جنيهاً سنوياً على الأقل . كما تقرر في
المادة الثالثة عشرة بأن تكون الانتخابات بالقرعة السرية
وما عداها تؤخذ الآراء عليه علناً وتكون القرارات
بالأغلبية المطلقة (١٩) .

(١٩) انظر اللائحة الأساسية للجمعية موان ٤ و ١٣ مقرر جلسة ١١/١
١٨٩٢/١١/٣ ص ٤٤ .

الموارد المالية للجمعية

كان أول ما جذب الانتباه الى دور الجمعية فى أواخر عام ١٨٩٢ انها تقوم بعمل اجتماعى خيرى عام . ولا نغالى اذا قلنا ان مشروع اقامة الجمعية الخيرية الاسلامية هو أول عمل اجتماعى فى مصر فى أواخر القرن التاسع عشر استمد وجوده من الرغبة العارمة فى التضامن الاجتماعى والاحساس بذوى الحاجة ونشر التعليم والنهوض به ، لذلك بدأ التحمس لاستمرار هذا العمل والنهوض به من زاويتين : الزاوية الأولى ، أريحية البعض ممن سارعوا ، ولما يمر على تأسيس الجمعية سوى شهور قلائل الى التبرع وبذل الأموال بغرض أن تقوم الجمعية بأداء رسالتها ، وكان عمد مديريه الفيوم فى نوفمبر ١٨٩٢ هم أول من بادر الى التبرع

لحساب صندوق الجمعية ، وعلى رأسهم طلبة بك سعودى
عضو مجلس شورى القوانين آنئذ ، كما كانت المبالغ
التي توفرت من حصيلة أول حفل خيرى قد بلغت ١٠٦٣
جنيها مصريا والتي كانت تشمل تبرعات البعض من
القادرين .

الزاوية الثانية هي التنظيم فى جمع التبرعات بحيث
تكون بعد فترة وجيزة من تأسيس الجمعية فريق من
أبرز أعضاء الجمعية ، يتولى جمع التبرعات من الهيئات
والأفراد ، حيث تولى أحمد السيوفى باشا وكيل الجمعية
أمانة صندوق الجمعية وتولى أحمد حشمت والشيخ محمد
عبدہ وسعد أفندى زغلول وأحمد بك الحسينى وإبراهيم
بك مصطفى وإدريس بك راغب وحسن باشا محمود
وحسين بك رياض ومحمد على باشا تيمور ومحمود
باشا صدقى وإبراهيم بك ممتاز ومحمود بك مصطفى
وحسن بك مدكور ومرزا فضل الله ومرزا محمد أفندى
رفيع وأحمد بك أرناؤوط ودرويش بك سيد أحمد
وحسن بك عاصم ويوسف بك صديق وحسين بك يسرى
وإبراهيم باشا رشدى (رئيس الجمعية) تولوا جمع
التبرعات من طبقة الاعيان والقادرين ، وتكونت لجنة
من الشيخ محمد عبدہ وحسن عاصم وأحمد السيوفى

وابراهيم ممتاز لجمع التبرعات من المديريات والمدن
والبنادر (١) .

ولما كان من الواضح أن الرغبة متوفرة في نجاح هذا
المشروع الاجتماعي الوطني بدليل تحمس هذا الفريق
من أبرز رجال مصر في كافة المجالات ، بالإضافة الى
بذل القادرين الأموال اللازمة لكي تتمكن الجمعية من
الاستمرار في أداء رسالتها الاجتماعية ، فقد كان من
الطبيعي أن تتوفر الموارد المالية اللازمة لكي تمارس
الجمعية نشاطها ، وبدأت تنحصر مهام إدارة الجمعية في
أمرين : الأول هو العمل على زيادة موارد الجمعية التي
كانت تنحصر في التبرعات والاشتراكات . والثاني هو
تنشيط هذه الموارد عن طريق الترويج لأهداف الجمعية
والحث على الاشتراك في عضويتها بحيث تزداد هذه
الموارد ، ووافق مجلس الإدارة في مايو ١٨٩٣ على مد
نشاط الجمعية الى المدن الكبرى والمديريات والبنادر عن
طريق إقامة فروع للجمعية فيها (٢) .

وفي ٢٠ يناير ١٨٩٣ اشترك ١٧١ عضوا من
مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة ، وكان أبرز

(١) مجل رقم (١) مقرر الجلسة الثالثة ١٥ ديسمبر ١٨٩٢ ص ٣ .

(٢) مجل رقم (١) مقرر الجلسة السادسة عشرة ١٦ مايو ١٨٩٣ ص ٢٥ .

المشتركون السيد عبد الله الفقى من أعيان مديرية المنوفية الذى دفع ٦٠ جنيها ، وتراوحت اشتراكات الأعضاء ، ما بين جنيهين وثمانية جنيها ، فبلغت قيمة الاشتراكات للمشاركين بأكثر من ستة جنيها ٤٣١ جنيها وعددهم ٥٢ مشتركا ، كما بلغت قيمة الاشتراك للمشاركين بأقل من ستة جنيها ٣١٠ جنيها وعددهم ١٩١ مشتركا أى أن حصيلة الاشتراكات فى حوالى شهر من مديريات المنوفية والغربية والبحيرة بلغت ٧٤١ جنيها (٣) .

أما فى القاهرة فقد بدأت تنهال على صندوق الجمعية التبرعات من الأفراد والهيئات ، ففى يناير ١٨٩٣ تبرع محفل كوكب الشرق بمبلغ أربعين جنيها انجليزيا وتبرع المحفل الوطنى والمحافل التابعة له بمبلغ خمسمائة جنيه . وتبرع حسين كامل ووالده واخوته بمبلغ ٢٢٠ جنيها (٤) .

ولما كان الاقبال الواسع قد أدى الى توفر مبالغ كبيرة فى صندوق الجمعية ، فقد طرح وكيل الجمعية حسن عاصم فى ٢٧ يناير ١٨٩٣ على مجلس الادارة فكرة

(٣) سجل رقم (١) محضر الجلسة الخامسة ، ٢٠ يناير ١٨٩٣ ص ٥ .

(٤) سجل رقم (١) الجلسة الثامنة ، فبراير ١٨٩٣ ص ١٠ .

استغلال هذه الأموال واستثمارها ، واقترح شراء أسهم من قومية المياه بها ، وعلى حين عارض أحمد باشا السيوفى الفكرة بحجة انها متنافية للشريعة الاسلامية ، وعارض محمود مصطفى بحجة أن هذه الطريقة تمثل شكلا من أشكال المضاربة ولا تسلم من الخسارة ، فقد أيد الأعضاء بالاجماع الفكرة باعتبار أنها وسيلة مؤقتة لحين ايجاد شىء آخر ثابت (٥) .

وفى مارس ١٨٩٣ قام حسن عاصم باشا بشراء ٢٨ سهما من أسهم قومية المياه بمبلغ قدره ٦٦٥ ٦٩ قرشا ، واشترى أيضا عددا آخر من الاسهم بمبلغ ١٦٠ جنيها ، وحصلت الجمعية على ارباح من هذه الاسهم من قومية المياه فى ابريل ١٨٩٣ (٦) .

ولعل أبرز الخطوات التى قام بها مجلس الادارة فى عام ١٨٩٣ الموافقة على المشروع الذى تقدم به سعد أفندى زغلول والشيخ محمد عبده وأحمد فتحى زغلول وإبراهيم الهلباوى والذى يتم بمقتضاه عمل فروع للجمعية فى المديرىات والبنادر والمراكز بحيث تقوم هذه الفروع المشكلة من وكيل المديرية وأعضاء مجلس

(٥) سجل رقم (١) الجلسة الرابعة عشرة ، مارس ١٨٩٣ .

(٦) سجل رقم (١) الجلسة الرابعة عشرة ، مارس ١٨٩٣ .

الشيوخ والعمد والأعيان وكبار التجار والعلماء بتولى الأمور التالية ، الحث على الاشتراك فى الجمعية ، وقبول التبرعات ، وتحصيل الاشتراكات ، والترويج لأهداف الجمعية ، ومعاونة مجلس الادارة فيما يعود على الجمعية بالخير والمنفعة (٧) .

ونظرا لتزايد إيرادات الجمعية ، فقد قرر مجلس الادارة فى أول مايو عام ١٨٩٣ تعيين لجنة مكونة من أحمد باشا السيوفى وادريس بك راغب وحسن بك عاصم ودرويش بك سيد أحمد والشيخ محمد عبده لاعداد ميزانية السنة الجديدة وتقديمها الى مجلس الادارة ، على حين تكونت لجنة أخرى فى يوليو من حسن عاصم بك ومحمد عبده وابراهيم بك مصطفى وحسن بك يسرى ودرويش بك سيد أحمد لتقرير المشروعات اللازمة والتي تتولى الجمعية تنفيذها (٨) .

ومما لا شك فيه كان لهذه الجهود التى بذلت من جانب مجلس الادارة وتأييد الخديوى عباس حلمى الثانى أثر واضح فى تزايد شأن الجمعية فى فترة وجيزة وزيادة الاقبال على الاشتراك فى عضويتها وزيادة

(٧) سجل رقم (١) ، ديسمبر ١٨٩٣ .

(٨) سجل رقم (١) يوليو ١٨٩٣ .

التبرعات لحسابها ، فقد انتهت على صندوق الجمعية الاشتراكات فى الفترة من يناير الى يونيو ١٨٩٣ من الوزارات والهيئات والمديريات والمدن والبنادر والمراكز والقرى من ذوى الاملاك والاعيان والعمد والمحامين والاطباء ومن الاسكندرية محافظ المدينة ومفتش الداخلية وشيخ مشايخ عربان اولاد على من الصحراء الغربية وعدد من المشايخ أمثال الشيخ محمد توفيق البكرى نقيب الاشراف وشيخ المشايخ والعديد من اعيان الوجه القبلى من جهات المنيا وأبى قرقاص وبنى مزار وجرجا وعلى رأسهم على شعراوى من اعيان المنيا (٩) .

وفى أواخر عام ١٨٩٣ ارتفعت أسعار الاسهم مما دعا الجمعية الى التفكير فى بيع هذه الاسهم للاستفادة من هذه الزيادة فى الأسعار والبحث عن مجالات أخرى للاستثمار ، واتفق الأعضاء على أن يتولى حسن عاصم بك البحث عن اطيان زراعية لشرائها (١٠) .

والمجدير بالذكر ان الملكية الزراعية فى مصر آنئذ كانت مركزة - على نحو ما ذكرنا من قبل - فى

(٩) سجل رقم (١) محاضر مجلس ادارة الجمعية يناير الى يونيو ١٨٩٣ انظر ص ٧ ، ٣٤ - ٣٥ .

(١٠) سجل رقم (١) جلسة ١٨٩٣/١٢/٢٩ ص ٥١ .

أيدى كبار الملاك مما كان له تأثيره على نظام توزيع الدخل في مصر حيث كانت دخول صغار المستأجرين وعمال الزراعة لا تزيد عن الحد الأدنى للكفاف (١١) . وبدأت أولى محاولات شراء أطيان زراعية لحساب الجمعية في فبراير عام ١٨٩٤ من مديرية الغربية حيث اتصل مجلس الإدارة بمدير الغربية لتسهيل مهمة شراء هذه الاطيان من قومسيون الأراضي الأميرية (تفتيش دسونس) ولكن الجمعية لم تفلح في شراء هذه الاطيان ، وانما تمكنت في مايو ١٨٩٤ من شراء ١١٨ فدانا بسعر الفدان ٣١ جنيها من تفتيش أشمنت (زراعة ميمون) بمبلغ قدره ٣٦٤٦ر٨٩ جنيه ، وتوَجَّر هذه الاطيان بمبلغ ٢٨٧ر٥٥ جنيه في العام (١٢) .

وفي أول مناقشة للميزانية لعام ١٨٩٣ / ١٨٩٤ أبدى مجلس الإدارة سروره لما أمكن انجازه من مشروعات ، ولم يبد سوى ملاحظات طفيفة على المشروعات الواردة في الميزانية الجديدة ، وكانت بنود الميزانية تتضمن تخصيص مبالغ كبيرة لمشروعات اقامة

(١١) عاضد الدسوقي : كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري.

ص ٢٨٥ . وانظر المقدمة ص ١١ .

(١٢) سجل رقم (١) محاضر مجلس ادارة الجمعية يوليو ١٨٩٤ ص ٦٩ .

المدارس واعانات الفقراء والمحتاجين حيث امتدت خدمات الجمعية للفقراء والمحتاجين ليس فقط الى فقراء العاصمة ولكن الى جميع المسلمين الفقراء الموجودين بالقطر المصري (١٣) .

وعلى حين أدت الاشتراكات والتبرعات الى زيادة الموارد المالية للجمعية ؛ فقد اضافت ايجارات الأراضي الزراعية موردا آخر من أهم الموارد المالية للجمعية . وفي ١٨٩٦ أوقفت أطيان زراعية أيضا بحيث ينفق من ريعها على المدارس التي تتولى الجمعية الاشراف عليها ، خاصة بعد أن انتشرت سمعة الجمعية في انحاء البلاد ، فقد أوقف الشيخ عبد الرحيم جابر من أهالي جرجا في ٦ يناير ١٨٩٦ قطعة أرض بمدينة سوهاج لإنشاء مدرسة خيرية لتعليم أولاد المسلمين المعلوم الدينية والعقلية ، واشترط ان يكون له حق النظر على هذه الأرض مدة حياته ولرئيس الجمعية الخيرية في مصر بعد وفاته (١٤) .

وفي ٢٧ ابريل ١٨٩٨ أوقف على بك رفاعة

(١٣) سجل رقم (١) محاضر مجلس ادارة الجمعية ٢٠ يونيو ١٨٩٣ ص ٣٢ .
٢ يوليو ١٨٩٤ ص ٦١ .
(١٤) سجل رقم (١) محاضر مجلس ادارة الجمعية ابريل ١٨٩٧ ص ١٠٠ .

الطهطاوى من بندر طهطا ستين فدانا من أطيانه يصرف
من ريعها على مدرسة الجمعية (١٥) .

وبالرغم من أن إيرادات الجمعية كانت تتزايد على
نحو واضح فى السنوات الأولى لانشاء الجمعية ، فانه
مما يلاحظ أن بعض موارد الجمعية قد بدأت تتعرض
للخلل ، خصوصا الاشتراكات التى كان يتم تحصيلها
من المشتركين ، ففى يونيو ويوليو ١٨٩٤ وردت على
الجمعية خطابات من وكلاء الجمعية فى دمياط
والاسكندرية والمنصورة وطنطا والمنوفية تؤكد وجود
صعوبات فى تحصيل الاشتراكات وانه قد تراكمت
الاشتراكات على العديد من المشتركين (١٦) .

وفى يونيو ١٨٩٦ رأت الجمعية ضرورة زيادة
الاهتمام بمسألة تحصيل الاشتراكات وحث وكلاءها
فى المدن والبنادر والقرى على اتخاذ السبل الملائمة
للحصول على قيمة هذه الاشتراكات ، وذهبت الى تعيين
عدد من المحصلين فى أرجاء البلاد يقومون بجمع

(١٥) سجل رقم (١) محاضر مجلس ادارة الجمعية فى مايو ١٨٩٨ ص ١٢٣ -

١٢٤ .

(١٦) سجل رقم (١) محاضر مجلس ادارة الجمعية فى يونيو ويوليو ١٨٩٤

ص ٥٩ - ٦٢ .

الاشتراكات مقابل الحصول على عمولة من الجمعية ،
وخصصت لكل مديرية أو مديريتين متجاورتين أحد
المحصلين واشترطت على كل محصل أن يقوم بتحصيل
الاشتراكات المتأخرة ، وتم اختيار هؤلاء المحصلين عن
طريق وكلاء ومندوبى الجمعية فى المديريات والمدن
والبنادر؛ وان يصرف للمحصل مصاريف انتقال بالاضافة
الى العمولة ، وتم اختيار محصل للشرقية والدقهلية
والقليوبية ويتبعه دمياط وبسور سعيد والسويس
والاسماعيلية ومقره مدينة الزقازيق؛ ومحصل لمديريات
الغربية والمنوفية ومقره مدينة طنطا ، ومحصل للجيزة
وبنى سويف والفيوم والمنيا ومقره بنى سويف ، ومحصل
لاسيوط وجرجا وقنا والحدود ومقره اسيوط أو
سوهاج (١٧) .

والجدير بالذكر ان ايرادات الجمعية من الحفلات
الخيرية كانت تتزايد عاما بعد عام ، بفضل حسن الاعداد
لها والاقبال على حضورها ، ففي نوفمبر ١٨٩٣ حققت
الحفلة السنوية ايرادا كبيرا ، وقرر مجلس الادارة
ارسال الشكر للذين قاموا بالاداء التمثيلى والغناء على

(١٧) سجل رقم (١) محاضر مجلس ادارة الجمعية فى يونيو ويوليو ١٨٩٦

سبيل التبرع ورفضوا قبول أية أتعاب مقابل ما قاموا به وهم عبده الحامولى والشيخ يوسف المنىلاوى ومحمد أفندى عثمان واسكندر أفندى فرح والشيخ سلامه حجازى . وفى العام التالى أيضا حققت الحفلة الخيرية ايرادا بلغ ١٦٨٧ جينها ، وكذلك فى عام ١٨٩٧ حققت ايرادات الحفلة مبلغا وصل الى ١٦٩٧ جنيها (١٨) .

ونظرا لزيادة ايرادات الجمعية فقد رأت الجمعية أن تستمر فى أسلوب استثمار أموال الجمعية عن طريق شراء أطيان زراعية أخرى ، ففى نوفمبر ١٨٩٥ وافق مجلس الادارة على الاقتراح المقدم من رئيس الجمعية عثمان ماهر باشا بشراء ٦١ فدانا من أطيان الدومين بناحية الميمون (تفتيش اشمنت) علاوة على ١١٨ فدانا اشترتها فى عام ١٨٩٤ ، وقدر ثمن هذه الأرض بمبلغ ١٥٠٥ جنيها تقريبا (١٩) .

وفى عام ١٨٩٦ كان الخديوى قد توقف عن دفع الاعانة السنوية التى يقدمها للجمعية ، وقرر المجلس تكليف لجنة مكونة من رئيس الجمعية والشيخ محمد عبده

(١٨) سجل رقم (١) محاضر مجلس ادارة الجمعية فى نوفمبر ١٨٩٥ .

(١٩) سجل رقم (١) محاضر مجلس ادارة الجمعية فى نوفمبر ١٨٩٥ .

وأحمد باشا السيوفى وقاسم أمين لمطالبة الخديوى
بتقديم هذه الاعانة .

وكانت الجمعية تقبل الاعانات من الأفراد والهيئات
كما كانت تقبل التبرعات التى ترسل اليها ، فقد قرر
مجلس بلدى الاسكندرية ٥٠ جنيها اعانة سنوية فى عام
١٨٩٤ ، وتبرع أحد كبار رجال المال اليونانيين بمبلغ
٤٠ جنيها ، وتبرع بوغوص بن نوبار باشا بمبلغ ٤٠
جنيها على روح والده ، وتبرع العديد من الأوربيين
لحساب الجمعية للانفاق على فقراء المسلمين ، ولم تكن
الجمعية تمانع فى قبول هذه التبرعات فقد أقرت عند
انشائها قبول التبرع من الأفراد والهيئات بشكل دائم
ومن أى جهة بغض النظر عن جنسيتها أو ديانتها (٢٠) .

ومما يلاحظ أن أية زيادة فى إيرادات الجمعية كانت
توجه لصالح شراء أراضى زراعية من الأموال التى
أودعتها الجمعية فى البنوك الأجنبية (كريدى ليونه) ،
(والبنك العثمانى) وغيرهما ، بحيث ان رئيس الجمعية
عثمان ماهر باشا كان ينتهز أية فرصة لكى يعرض على
مجلس الادارة شراء أحيان زراعية جديدة ، ولم يكن

(٢٠) سجل رقم (١) محاضر مجلس ادارة الجمعية فى مايو ١٨٩٨ .

مجلس الادارة يمانع فى ذلك لأن موافقته على مثل هذه الصفقات من الاطيان الزراعية المملوكة للجمعية والتي سوف تؤجرها لحسابها سوف يستفيد منها كبار الملاك الزراعيين وكان غالبيتهم أعضاء فى الجمعية ، وكانوا يدورهم يقومون بتأجير هذه الأطيان من الباطن لصغار الملاك بحيث كان المستفيد من ايجار الاطيان كبار الملاك ووجدتهم ، وبذلك ساعد أسلوب الجمعية فى استغلال أموالها عن طريق شراء أراضى زراعية جديدة فى تعميق مشكلة تركز الأراضى الزراعية فى أيدي كبار الملاك الزراعيين وما ترتب عليها من نتائج ، بدليل ان أحد المشتركين فى الجمعية عرض مشروعاً على الجمعية فى ٢٥ مايو ١٩٠٠ تقوم فيه باصلاح وتركيب آلات رافعة فى مساحة من الأراضى تبلغ ٣٥ ألف فدان فى شرق أطفيح بمديرية الجيزة وتستثمرها بعد ذلك ، ولكن مجلس الادارة رفض هذا المشروع بحجة أن الجمعية ليس من اختصاصها هذه الأعمال وآثرت الجمعية استثمار أموالها اما عن طريق شراء الاسهم والمضاربة عليها أو الأراضى الزراعية وتأجيرها الى كبار الملاك الزراعيين الذين يؤجرونها كما ذكرنا - من الباطن صغار الملاك (٢١) *

(٢١) سجل رقم (١) مقرر مجلس ادارة الجمعية فى ٢٥ مايو ١٩٠٠ من ١٥٣ *

وفي الفترة من ١٨٩٥ الى عام ١٩٠٠ قام حسن
بحاصم باشا وأحمد السيوفى باشا بشراء أسهم عديدة
من قومية مياة القاهرة بواسطة بنك (الكريدى ليونه)
مقابل سمسره ، وفي ديسمبر عام ١٩٠٠ اشترت
الجمعية ثمانين سهما بمبلغ ٢٠٠٥ جنيهات بواسطة محل
ادولف قطاوى وشركاه (٢٢) .

وفي ٢٣ نوفمبر عام ١٨٩٨ دارت فى قاعة مجلس
ادارة الجمعية أضخم معركة حول ايقاف الاطيان المملوكة
للجمعية ، خصوصا وان الحديوى عباس حلمى الثانى
كان معروفا فى تلك الآونة بأنه وضع يده على مساحة
كبيرة من أراضى الوقف التى تحقق له دخلا هائلا (٢٣) .
فقد عرض عثمان ماهر باشا رئيس الجمعية يؤيده فى
ذلك لطيف سليم باشا ومحمد راسم بك وإبراهيم ممتاز
فكرة ان تتحول الاطيان المملوكة للجمعية الى أراضى
أوقاف ولا تكون ملكا حرا للجمعية تتصرف فيها بالشكل
الذى تريده ، وقاد لطيف سليم باشا الدفاع عن هذه
الفكرة فقال : ان ايقاف اطيان الجمعية سوف يجعلها

(٢٢) سجل رقم (١) محضر مجلس ادارة الجمعية فى ١٨٩٥ الى عام ١٩٠٠
ص ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٥٨ .
(٢٣) ارثر ادوارد جولد سميث (الابن) المرجع السابق ص ٧٣ .

فى المستقبل محفوظة من الطوارئ ، وان ناظر الوقف
فى هذه الحالة سوف يكون رئيس الجمعية الخيرية الذى
يعين طبقا لأحكام لائحة الجمعية العمومية ؛ وان استغلال
غلة هذه الأطنان والانتفاع بغلتها سوف يكون محكوما
بالقيود الواردة فى اللائحة ، وانه فى حالة حل الجمعية
سوف تكون نظارة الايقاف لمشينة الأزهر وطبقا
للشروط التى يقررها مجلس ادارة الجمعية » .

وقد رد سعد زغلول على لطيف سليم باشا بقوله
« ان ايقاف هذه الاطنان سوف يقيد الجمعية بقيود ليست
فى صالحها ويجعل الاطنان معرضة للطوارئ فى
المستقبل أكثر من بقائها ملكا حرا للجمعية » .

وعلى حين انبرى سعد زغلول يؤيده فى ذلك قاسم
أمين للدفاع عن رأيه ، حاول رئيس الجمعية عثمان ماهر
باشا منع قاسم أمين من التوسع فى الموضوع بدعوى ان
المجلس ليس فى حاجة الى هذا التوسع ، وانه من الأفضل
أخذ الرأى على قرار اللجنة ، التى كانت قد عينت لبحث
هذه المسألة والتى كانت تؤيد فكرة ايقاف اطنان
الجمعية ، مما جعل سعد زغلول وقاسم أمين يعتبران ذلك
حجرا على رأيهما وفيه أيضا منع للأعضاء والآخرين من
بيان وجهات نظرهم .

والحق ان الفريق الذى يترأسه عثمان ماهر باشا لم يشأ أن يتخ الفرصة للاستفاضة في الموضوع، مما يفرض حجرا على الرأى بين أعضاء الجمعية ، وبدلا من أن يستمر قاسم أمين فى الادلاء برأيه امتنع بحجة انه قد منع من القيام بواجبه بسبب الحجر على الرأى الذى يفرضه رئيس الجمعية ، وأضاف « انه اذا كان الأمر كذلك فلا داعى لاستدعاء الأعضاء وانعقاد المجلس » . وكان لكلمة قاسم أمين أثرها المدوى فى قاعة المجلس مما جعل عثمان ماهر باشا ينسحب من القاعة يتبعه لطيف سليم باشا واستمرت الجلسة تحت رئاسة وكيل الجمعية الثانى حسن عاصم باشا الذى فتح الباب لاستمرار المناقشة فى الموضوع ، وفى نهاية الجلسة أخذ الأعضاء التصويت على الموضوع ، فقرر الأعضاء بالاجماع وهم محمد أمين فكرى باشا ومحمد بك راسم وصابر بك صبرى وعلى بك فهمى وقاسم أمين ومحمد زغلول وابراهيم ممتاز وأحمد بك شفيق والشيخ محمد عبده ودرويش بك سيد أحمد عدم ايقاف أراضى الجمعية (٢٤) .

(٢٤) سجل رقم (١) محضر مجلس ادارة الجمعية فى ٢٣/١١/١٨٩٨ من ١٣٢ .

وقد ترتب على ذلك أن قدم رئيس الجمعية استقالته على الرغم من توجه لجنة من المجلس اليه لازالة ما يكون قد ترتب على هذه الجلسة بالطرق الودية ، ولكن عثمان ماهر باشا طلب بشكل نهائى اعفائه من منصبه وتبعه فى ذلك لطيف سليم باشا ، وقد قرر المجلس بعد ذلك بالأغلبية بذل بعض المساعى عن طريق محمد راسم بك ولكن حين أخفقت هذه المساعى وافق المجلس على قبول استقالتهما واعتبرهما منفصلين من عضوية المجلس (٢٥) .

وترتب على ذلك أيضا وثوب التيار الذى يترأسه الشيخ محمد عبده وتلاميذه سعد زغلول وقاسم أمين الى رئاسة الجمعية بعد أن ظلت منذ قيامها فى عام ١٨٩٢ خاضعة تماما لتوجيهات الخديوى «عباس حلمى الثانى» -

وعلى حين نجح سعد زغلول وقاسم أمين فى منع مسألة ايقاف اطيان الجمعية والابقاء عليها تحت تصرف الجمعية ، تولى أحمد باشا السيوفى رئاسة الجمعية لفترة وجيزة ، ثم انتقل الى الشيخ محمد عبده فى ٧ نوفمبر

(٢٥) سجل رقم (١) محضر مجلس ادارة الجمعية فى ٢٧/٢/١٩٠١ ص ١٧٠ -

١٩٠٠ منصب رئيس الجمعية الخيرية الاسلامية الذى
ظل يتولاه حتى وفاته فى عام ١٩٠٥ (٢٦) .

والمدير بالذكر ان الفترة من ١٨٩٥ الى عام ١٩٠٠
على الرغم من ان مصروفات الجمعية كانت أقل من
ايراداتها ، فان عملية المواظبة على دفع الاشتراكات قد
وصلت الى أدنى حد لها ، صحيح أن التبرعات كانت
تتزايد من المصريين والأجانب على السواء ، ولكن عجزت
الجمعية على الرغم من تعيين محصلين لها فى كافة أرجاء
البلاد عن زيادة ايرادات الجمعية من الاشتراكات ، بل
ولجا بعض المحصلين الى الاختلاس من هذه الأموال ، ففي
٢٧ ابريل ١٨٩٨ اختلس أحد المحصلين مبالغ كبيرة
من حصيلة الاشتراكات (٢٧) . وكان المشتركون
يماطلون أيضا فى دفع الاشتراكات ، ربما بسبب ضعف
التحمس الذى كان قائما عند انشاء الجمعية ، فقد ذكر
أحد المحصلين فى القاهرة ان أحد المشتركين وهو الشيخ

(٢٦) تولى أحمد باشا السيوفى فى ٢ يونيو ١٨٩٩ رئاسة الجمعية بعد ان ظل
منصب الرئيس شاغرا اثر مفارقة عثمان ماهر باشا قاعة المجلس ، وتوفى فى ١٥
نوفمبر عام ١٨٩٩ ، وبقي منصب الرئيس شاغرا بوفاة أحمد باشا السيوفى حتى
تولى الشيخ محمد عبده رئاسة الجمعية .

(٢٧) سجل رقم (١) محضر مجلس الادارة فى ٢٧/٤/١٨٨٩ من ١٢٢ .

عبد الرحيم الدمرداش طرده وأهانته بكلام جاف يمس
شرف الجمعية (٢٨) .

وقد اقترن تولى الشيخ محمد عبده فى عام ١٩٠٠
رئاسة الجمعية بالقيام ببعض الاجراءات لتحسين الموارد
المالية للجمعية ، وكان أول هذه الاجراءات تعديل المادة
١٤ من لائحة الجمعية بجعل شرط الانتخاب لعضوية
مجلس الادارة للمشاركين ممن يدفعون أربعة جنيهاً
فما فوق بدلاً من ستة جنيهاً فما فوق (٢٩) .
مما أدى الى فتح الباب واسعا للاقبال على الاشتراك
فى الجمعية واعطاء الفرصة للوصول الى عضوية مجلس
الادارة ، فقد رأينا منذ عام ١٩٠٠ تزايد اعداد
المشاركين فى الجمعية من مديريات الشرقية والغربية
والبحيرة والدقهلية والقاهرة من الأعيان والموظفين
والتجار وغيرهم (٣٠) .

أما الاجراء الثانى الذى وافقت عليه الجمعية وأقرته
بناء على الاقتراح المقدم من رئيس الجمعية الشيخ محمد

(٢٨) سجل رقم (١) مقرر مجلس الادارة فى ١٨٩٨/٧/٢٧ من ١٢٨ - ١٢٩ .
(٢٩) سجل رقم (١) مقرر مجلس الادارة فى ١٨٩٩/٤/٢٦ من ١٣٩ .
(٣٠) سجل رقم (١) مقرر مجلس الادارة فى ١٩٠١/٥/١ من ١٧٥ - ١٧٧ .

عبده فى ٣ ابريل عام ١٩٠١ فهو قبول نسبة الـ ٢/٢% التى يتنازل عنها أصحاب المبالغ المودعة بصندوق التوفير وقبولها بصفة تبرع للجمعية (٣١) .

كما وافق أعضاء المجلس فى عام ١٩٠٤ على تأجير المحلات المملوكة للجمعية فى مدن مصر وعرضت فى المزادات فى طنطا والقاهرة والاسكندرية ، وكانت تحقق ايجارات طيبة (٣٢) .

وتزايدت حصيلة صندوق الجمعية من إيرادات المحلات الخيرية فى نفس الفترة ، كما اقبلت الجمعية فى أعوام ١٩٠٣ و ١٩٠٤ على شراء وبيع السندات وشراء الاطيان الزراعية الأميرية بشكل واسع عن ذى قبل ، وقد بلغت قيمة سندات الجمعية فى عام ١٩٠٣ التى قام حسن باشا عاصم ببيعها أكثر من ٤٧٧٨ جنيهها أودعت فى البنك العثمانى لحين شراء أرض زراعية (٣٣) .

وفى ٩ ديسمبر عام ١٩٠٣ وافق مجلس الإدارة على شراء ٢٠٤ أفدنة من أطيان ناحية سخا غربية بمبلغ ١١

(٣١) سجل رقم (١) محضر مجلس الإدارة فى ١٩٠١/٤/٣ .

(٣٢) سجل رقم (١) محضر مجلس الإدارة فى ١٩٠٤/٦/٢٢ من ٨١ .

(٣٣) سجل رقم (١) محضر مجلس الإدارة فى ١٩٠٣/١٢/٩ من ٦٩ .

ألف جنيه ، وفي عام ١٩٠٤ اشترت الجمعية ٢٥٣ فداناً من تفتيش الروضة بمديرية أسيوط بمبلغ ١٨٠٨٩ جنيهاً بسم الفدان ٧١ جنيهاً من قيمة المال المتوفر ورأس المال المتكون للاحتفال بالمرحوم علي باشا مبارك (٣٤) .

كما ازدادت التبرعات الواردة الى صندوق الجمعية من الهيئات والافراد في نفس الفترة ، خصوصاً عامي ١٩٠٣ و ١٩٠٤ سواء أكانت تبرعات عينية أو نقدية ، في صورة أرض لاقامة مدرسة لحساب الجمعية مثل التي تبرع بها أحمد باشا المنشاوي في ١٠ يونيو عام ١٩٠٣ لاقامة مدرسة للجمعية في مدينة طنطا ؛ والذي تبرع بمبلغ ٤٠٠ جنيه للانفاق منها على المدرسة . وتبرع أيضاً أحد رجال المال اليونانيين ويدعى (سوفوكل اكيلوبولو) في مارس ١٩٠٠ بمبلغ ألف جنيه من سندات الدين الموحد لكي يصرف على الجمعية من فوائدها ، كما تبرعت الدائرة السنية في ٢٢ فبراير عام ١٩٠٤ بمبلغ قدره ١٠٠ جنيه (٣٥) .

(٣٤) سجل رقم (١) مقرر مجلس الادارة في ١٩٠٤/٣/٣٠ ص ٧٥ .
(٣٥) سجل رقم (٢) مقرر مجلس الادارة في ١٩٠٥/٢/٢٢ ص ١١١ .

وهكذا نرى أن دخل الجمعية قد ازداد ، خصوصا من ايجارات الأراضي التي تمتلكها الجمعية وانتهت الجمعية الى فكرة شراء أرض زراعية من حصيلة أى مبالغ زائدة ، ولم تتوان فى المضاربة على أية أراض زراعية ترى شراءها . فقد عرض حسن عاصم فى ٢٢ فبراير ١٩٠٥ أنه سوف يقوم بشراء أطيان زراعية لحساب الجمعية كلما توفر مال للاستغلال (٣٦) . وحين نظر مجلس الادارة الميزانية فى ١٥ مارس ١٩٠٥ لاحظ وجود زيادة فى الايرادات التى بلغت ١٣٦٢٦ جنيها فى مقابل المصروفات التى لم تزيد عن ١٠٤٩٣ جنيها (٣٧) . وقد أدى ذلك كله الى الاستقرار المالى للجمعية بعدما كان من الواضح ان هذا الوضع يتعرض للاهتزاز قبل رئاسة الشيخ محمد عبده للجمعية فى عام ١٩٠٠ والتى استمرت حتى وفاته فى عام ١٩٠٥ . ومما لا شك فيه أن هذا الاستقرار المالى قد أدى الى تحقيق سمعة طيبة للجمعية . وشهدت السنوات من ١٩٠٥ حتى عام ١٩١٤ زيادة فى أطيان الجمعية المملوكة ، ففى عام ١٩٠٩

(٣٦) سجل رقم (٢) مقرر مجلس الادارة فى ١٩٠٥/٢/٢٢ ص ١١١ .

(٣٧) سجل رقم (٢) مقرر مجلس الادارة فى ١٩٠٥/٣/١٥ ص ١١٢ .

أضيف الى أراضى الجمعية ١٥٣ فدانا من تفتيش كفر حمام بالقرب من الزقازيق و ١٥٠ فدانا أخرى من زمام ناحية فسوكة مركز ههيا شرقية ، واتسعت أملاك الجمعية الزراعية الى درجة كبيرة مما دعا الى تعيين ملاحظين على هذه الاملاك من مجلس ادارة الجمعية لمراقبة شئون هذه الأطيان فى نواحي الاشمونين والميمون والشرقية والمحلة الكبرى وغيرها (٣٨) .

وفى نفس الوقت تزايدت التبرعات ، والمجديير بالملاحظة أن هناك تبرعات لأجانب بمبالغ طائلة حرص أصحابها على عدم ذكر اسمائهم ، وفى ١٣ يوليو ١٩٠٧ تبرع للجمعية أحد الأوربيين بمبلغ خمسة آلاف جنيه رخص ذكر اسمه دفع منها باقى ثمن اطيان اشترتها الجمعية فى جهة الاشمونين وتم تخليص اطيان أخرى من الرهن لكى تكون ملكا حرا للجمعية (٣٩) .

ولا يفوتنا هنا التنويه بأن علاقة الجمعية بدار الحماية البريطانية بالقاهرة كانت طيبة للغاية ، فقد أوفدت الجمعية فى ٦ ديسمبر ١٩٠٥ أحمد فتحى زغلول

(٣٨) سجل رقم (٢) محاضر مجلس ادارة الجمعية فى ٤/١٣ ، ٢/١٧ .
١٩٠٩/٦/١٣ من ٧٥ - ٨٣ .

(٣٩) سجل رقم (٣) محاضر مجلس ادارة الجمعية فى ١٩٠٢/٧/١٣ من ٢ .

باشا الى الوكالة البريطانية نيابة عنها لتقديم واجب
الشكر الى اللورد كرومر وأجمل عبارات الامتنان وأرق
جميل الشكر على حسن تعطفاته وعظيم تلطفاته (٤٠) .
وهناك أمثلة أخرى على تبرعات الأجانب للجمعية ،
فقد ذكر رئيس الجمعية حسين كامل فى ١٥ ابريل عام
١٩٠٨ أن أوريبيا تبرع للجمعية بمبلغ ٥٠٠ جنيه ،
وقد وافق المجلس على ضمها لحساب التعليم ومدارس
الجمعية (٤١) .

والجدير بالذكر ان التبرعات لم تكن قاصرة على
النقود ، بل كانت فى صورة عينية أيضا ، فهى اما توجه
لحساب التعليم أو المساهمة فى المسائل الاجتماعية ، فعلى
سبيل المثال وافقت الجمعية فى ٧ يناير عام ١٩٠٨ على
قبول تبرعات محلات استين ب ٢٤ بدلة لاطفال الجمعية ،
وتبرعات صاحب مخبز لفقراء التلاميذ فى العاصمة
بانتاج المخبز يوما بمناسبة افتتاحه ، وتبرعات لصالح
اقامة مدارس من ديوان عموم الاوقاف فى مدينة دسوق
فى ١٧ فبراير عام ١٩٠٩ (٤٢) .

(٤٠) سجل رقم (٢) محاضر مجلس ادارة الجمعية فى ١٢/٦/١٩٠٥ ص ١٤٢ .

(٤١) سجل رقم (٣) محاضر مجلس الادارة فى ١٥/٤/١٩٠٨ ص ٣٤ .

(٤٢) سجل رقم (٣) محاضر مجلس ادارة الجمعية فى ١٧/٢/١٩٠٩ ص ٧٢ .

١٩٠٨/٤/١٥ ص ٢٣ .

وتبرع لصندوق الجمعية فى ١٩ فبراير عام ١٩٠٨
 الشبيبة المصرية ببورسعيد بالمبلغ المتبقى من الاكتتاب
 المعمول لمصطفى كامل بعد وفاته ، وتبرع المسيو جاكو
 شيف بيكر الأمريكى بمبلغ خمسين جنيها الى جانب
 التبرعات الأخرى العديدة من المحلات ، وفى أواخر عام
 ١٩١٠ كانت إيرادات الجمعية قد تزايدت بشكل واضح
 حيث بلغت ٢٩٥٨٦ جنيها فى مقابل مصروفات الجمعية
 التى قدرت بنحو ١٢٨٥٧ جنيها ، واعتمد مجلس إدارة
 الجمعية ابتداء من عام ١٩١١ بنك روما بدلا من البنكين
 العثمانى والكريدى ليونه لوضع نقود الجمعية به (٤٣) .
 وفى ٣١ مارس عام ١٩١١ أرسلت لجنة برئاسة
 الأمير أحمد فؤاد باشا (الملك فؤاد فيما بعد) مشروع
 اللواتى والاحتفالات الخيرية للعرض على الجمعية
 لى يقضى باشتراك الجمعيات الخيرية فى عمل لوتيرة
 كبيرة سنوية ثمن الورقة جنية وأخرى بنصف جنية
 وثالثة بعشرة مليمات يوزع ربحهم على الجمعيات وإذا
 اقتضى الأمر أن يقام احتفال أو أكثر ، ولكن الجمعية
 حين ناقشت المشروع رفضت بدعوى أن مركزها
 لا يسمح بسبب مبادئها ونظامها ولاشتغالها بإدارة

(٤٣) سجل رقم (٣) محاضر مجلس إدارة الجمعية من ١٩١١/٢/١٤ ص ١٢٠ .

المدارس فى انحاء القطر وتوزيع الاعانات السنوية
للفقراء والمعوزين ، مما يجعل الدخول فى هذا المشروع
يعوق اتساع أعمالها الخيرية (٤٤) .

ورفضت الجمعية أيضا الموافقة على استخدام اسم
الجمعية فى مناسبات أخرى عديدة حرصا على سمعتها ،
فقد حاول الخواجة (بندلى كارفيلبس) التاجر بمصر عام
١٩٠٨ الحصول على موافقة الجمعية لاستعمال اسمها على
دفاتر ورق السجائر ولكن الجمعية رفضت بدعوى ان
ظروفها لا تسمح باستعمال اسمها فى أمور تجارية . وفي
عام ١٩١٦ رأى جماعة من الاسرائيليين أيضا الحصول
على موافقة الجمعية لطبع أوراق باسمها فى صورة نمز
لها جوائز سحب ولكن الجمعية رفضت تماما (٤٥) .

ومن غير شك كان تحسن الوضع المالى للجمعية سببا
فى تمسكها بعدم زج اسمها فى مثل هذه المشروعات
فقد شهدت السنوات السابقة على عام ١٩١٤ انتعاشا
فى موارد الجمعية لم يسبق له مثيل ، من حصيلة
التبرعات والاعانات والاشتراكات ومن ايجارات

(٤٤) سجل رقم (٣) محاضر مجلس الادارة فى ٣١/٣/١٩١١ ص ١٢١ .

(٤٥) سجل رقم (٣) محاضر مجلس الادارة فى ١١/٣/١٩٠٨ ص ٣٢ ، يونيو

١٩١٦ ص ١٨١ .

الاطيان بالاضافة الى الاطيان الموقوفة لحساب الجمعية
والتي ينفق من ريعها على المدارس مثل وقفيات محمد
النشار المدرس بمدرسة قليوب الذى أوقف أرضا لمدرسة
فى شربين ، واحد أعيان بلبيس الذى أوقف المدرسة
الأهلية التى أقامها لحساب الجمعية ، واحد الفلاحين
واسمه أحمد عمارة فى ناحية صروة مركز دسوق الذى
أوقف أطيانه من أجل الاتفاق منها على مدرسة دسوق
التابعة للجمعية (٤٦) . ووقفيات عديدة فى عام ١٩١١
من محمد افندى نجم ومصطفى ماهر باشا مدير المنية
سابقا الذى أورد ان الاميرة نوجوان هانم أوقفت بناحية
كفر الجراية شرقية أكثر من ٧١٢ فدانا على وجوه خيرية
للجمعية نصيب فيها وان الست أمينة هانم كريمة
المرحوم سليم باشا السلحدار أوقفت ٦٤٧ فدانا
بمديرية الجيزة على وجوه خيرية للجمعية نصيب فيها ،
ووقفية مصطفى فهمى باشا رئيس الوزراء فى عسام
١٩١٣ البالغ قدرها ٦٤٢ فدانا بمسجد وصيف مركز
زفتى ونصف المنزل الكائن بالجزيرة على ذريته ونسله
ثم من بعدهم على الجمعية لعمل مستشفى خيرى بالقاهرة
لمعالجة المرضى من فقراء المسلمين (٤٧) .

(٤٦) سجل رقم (٣) محاضر مجلس ادارة الجمعية لى ١٩٠٨/٩/٣٠ ص ٤٤ .

(٤٧) سجل رقم (٤) محاضر مجلس ادارة الجمعية لى ١٩٠٨/٩/٣٠ ص ٤٧ .

وفى عام ١٩١٤ ناقش مجلس الادارة الحساب
الختامى للجمعية عن سنة ١٩١٣ وتبين فيه أن الجمعية
لديها وفورات من عام ١٩١٢ بلغت ٢١٤٢٦ جنيها وان
ايرادات عام ١٩١٣ بلغت ٣٤٥٠٦ جنيهات وان الرصيد
العمومى بلغ ٦٥٧٣٨ جنيها على حين بلغت المصروفات
عام ١٩١٣ مقدار ٣٨٤٥٤ جنيها وكان المبلغ المتوفر
قدره ١٧٨٠٤ جنيهات (٤٨) .

وبدأت فى عام ١٩١٤ ميزانية الجمعية تتأثر بسبب
نشوب الحرب العالمية ، حيث اضطرت الحكومة المصرية
الى وقف كل التعاملات المالية والتجارية التى يمكن أن
تفيد الدول المحاربة لبريطانيا ، وكانت أموال الجمعية
المودعة فى بنوك ايطاليا وألمانيا (بنك روما والبنك
الشرقى الألمانى) (٤٩) . الى جانب تأثر الاقتصاد
المصرى عموما بسبب الحرب حيث لجأت الحكومة
الى تخفيض المرتبات ، وقد أدى ذلك الى محاولة
الجمعية مواجهة بؤادر هذه الازمة المالية
الطاحنة ، ولكنها كانت عاجزة عن سحب أية مبالغ من
أموالها المودعة فى البنوك للصرف منها على مرتبات

- (٤٨) سجل رقم (٤) محاضر مجلس ادارة الجمعية فى ١٩١٤/١/٢ ص ٥٠ -

(٤٩) نفس المصدر ، نفس الصفحة .

الموظفين أو اعطاء اعانة الفقراء ، وبالتالي قرر مجلس الادارة في ١١ أغسطس ١٩١٤ الا يصرف لموظفي الجمعية الا قيمة النصف من مرتباتهم مع حفظ حقهم في الباقي ، وان الاعانة التي تقدم للفقراء يجرى صرفها حسب النظام الجارى (٥٠) .

واقترح طلعت حرب بك في ٧ أكتوبر ١٩١٤ ضرورة تحويل المبالغ المودعة في بنك دي روما والبنك الألماني على بعض المدينين ممن تختارهم الجمعية بالشروط الملائمة ، بغرض انقاذ أموال الجمعية المودعة في البنوك من الضياع (٥١) .

كما تقرر في ١٢ نوفمبر ١٩١٤ تشكيل لجنة برئاسة عبد الخالق ثروت وعضوية علي شعراوي وطلعت حرب ودرويش سيد أحمد وصابر صبرى وحسن عبد الرازق لبحث حالة الجمعية المالية والنظر في الطرق اللازمة اتخاذها لسد العجز المنتظر في ميزانية عام ١٩١٥ (٥٢) .

-
- (٥٠) سجل رقم (٤) محاضر مجلس الادارة في ١١/٨/١٩١٤ ص ٧٢ .
 - (٥١) سجل رقم (٤) محاضر مجلس الادارة في ٧/١٠/١٩١٤ ص ٧٥ .
 - (٥٢) سجل رقم (٤) محاضر مجلس الادارة في ١٢/١١/١٩١٤ ص ٧٨ .

وحيث عرض مشروع ميزانية الجمعية في ١٨ نوفمبر عام ١٩١٤ تناقش الأعضاء طويلا في تعديل بنود الميزانية لمواجهة العجز الذي بدأت تعاني منه الميزانية لأول مرة في تاريخ الجمعية ، وقدم حسن عبد الرازق سكرتير الجمعية مشروعا يقضى بتعديل الميزانية المدة الباقية من سنة ١٩١٤ عن طريق الاكتفاء بتنزيل ١٠٪ من مرتبات جميع الموظفين بالجمعية ابتداء من أغسطس عام ١٩١٤ مع رد باقى المحجوز لهم باعتبار ٤٠٪ في أول ديسمبر و ٦٠٪ على أربعة أقساط متساوية ابتداء من أول يناير عام ١٩١٥ (٥٣) .

وبالرغم من أن هذا المشروع كان يواجه العجز في الميزانية ووافق عليه الأعضاء بالاجماع ، فانه مما يلاحظ أن نسبة العجز في عام ١٩١٥ بلغت ٣٢٨٦ جنيها ، تم توزيعها على أبواب الميزانية المختلفة سواء في أموال الاستغلال التي يؤخذ منها لاقامة مشروعات لحساب الجمعية ، أو للتعليم أو الاعانات (٥٤) .

وكان هذا العجز ناشئا عن ضعف إيرادات الايجارات بسبب ظروف الحرب ، فقد قدم بعض المستأجرين لاطيان

(٥٣) سجل رقم (٤) محاضر مجلس ادارة الجمعية في ١٨/١١/١٩١٤ ص ٨٢ .

(٥٤) سجل رقم (٤) محاضر مجلس ادارة الجمعية في ١٨/١١/١٩١٤ ص ٨٤ .

الجمعية في الاشمونين طلبا الى ادارة الجمعية في ١٢
نوفمبر ١٩١٤ يقضى بشراء اقطان محصول عام ١٩١٤
خصما من الايجار المستحق ، والتجاوز عن جزء من
الايجار ، ولكن المجلس رفض بالاجماع شراء اقطان
المستأجرين ، على حين تجاوز عن $\frac{1}{10}$ الثمن من ايجار
سنة ١٩١٥ ، وأهاب بالمستأجرين ان يسددوا المتأخر
من ايجار سنة ١٩١٥ والا سوف يتولى المجلس اتخاذ
الاجراءات اللازمة ضدهم * ولكن نظرا لتدهور الأحوال
الاقتصادية عجز المستأجرين عن السداد ، واضطرت
الجمعية الى قبول التماساتهم بإعادة النظر مرة أخرى في
الايجار وقبول فكرة تسديد الباقي عليهم وقدره ٢١١٧
جنيها عن طريق الاقساط (٥٥) *

ولما كان من الضروري مواجهة تدهور الحالة المالية
للجمعية ، فقد قدم رئيس الجمعية حسين كامل اقتراحا
بضرورة القيام بحملة واسعة لجمع التبرعات وافتتح
هو ذاته باب التبرع في ١٣ يناير ١٩١٥ بمبلغ قدره
٥٠٠ جنيه ، ثم توالى التبرعات بعد ذلك ، ففي مارس
١٩١٥ بلغت جملة التبرعات المقدمة للجمعية ٩١٠
جنيهات دفع منها البنك الألماني ٣٦٠ جنيها الى جانب

(٥٥) سجل رقم (٤) محاضر مجلس الادارة لى ١٠/٤/١٩١٥ من ٩١ *

تبرعات مدير المتيا ومن واصف بطرس ومن شركة
التليفون بالاسكندرية وطنطا . وازدادت هذه التبرعات
حين وقع حادث الاعتداء على حياة السلطان حسين
كامل ، اذ تبرع أعضاء مجلس ادارة الجمعية بمبالغ
مالية للجمعية بهذه المناسبة فدفع حسين رشدي ٥٠
جنيها وعدلى يكن ٣٠ جنيها وحسين واصف ٣٠ جنيها
وعلى شعراوي ٣٠ جنيها وعمر سلطان ٣٠ جنيها
والدكتور محمد علوي ١٥ جنيها وابراهيم سعيد ١٥
جنيها وادريس راغب ١٥ جنيها ومحمود شكرى ١٥ جنيها
وحسن عبد الرازق ١٥ جنيها وابراهيم الهلباوى ١٥
جنيها وعبد الخالق ثروت ١٠ جنيها وسعد زغلول ١٠
جنيها ومحمد شكرى ٥ جنيها وطلعت حبيب ٥
جنيها والسيد الرفاعى ٥ جنيها وعبد الحميد
السيوفى ٥ جنيها و ٢ جنيها من كل من أحمد مصطفى
ودرويش سيد أحمد وأحمد عمر ، الى جانب تبرعات
أخرى من وقف الحديوى الأسبق اسماعيل والأوقاف
السلطانية الأخرى (٥٦) .

والحق ان تدهور الحالة المالية للجمعية لم يكن ناشئا
عن الازمة الاقتصادية الناشئة عن قيام الحرب فقط

(٥٦) سجل رقم (٤) مقرر مجلس الادارة لى ١٠/٤/١٩١٥ من ١٠٢ .

ولكن أيضا بسبب الفوضى فى نظام الصرف والتمادى فيه بدون حساب ، فلم تكن للجمعية حسابات منتظمة بل ولم تكن بعض أموال الجمعية محصورة ، ومنذ عام ١٩١٣ تزايدت نفقات التعليم على نحو واضح ومع ذلك رأينا مجلس الادارة فى عام ١٩١٦ يوافق على اقتراح تقدم به عدلى يكن نائب مدير التعليم يقضى بإعادة ال ١٠٪ السابق حجزها من مرتبات الموظفين وتزايد بالتالى الانفاق على التعليم ، وقد أوضح ذلك كله التقرير الذى تقدمت به لجنة الميزانية المكونة من طلعت حرب وأحمد لطفى السيد ودرويش سيد أحمد فى ١٢ يناير عام ١٩١٨ والذى تقول فيه : « ان مصروفات التعليم آخذة فى الزيادة المطردة وانه لولا أن صادف الجمعية فى سنة ١٩١٧ تبرعات جسيمة استثنائية نال التعليم منها جانبا عظيما لكان عجز هذا القسم نحو ٥٧٠٠ جنيه » ، و اضاف التقرير « انه لا يمكن عمل حساب على الاستثناءات وعلى المصادفات ، وان اللجنة عانت من صعوبات فى وضع الميزانية الجديدة لعام ١٩١٨ بسبب زيادة مصروفات التعليم » . وقدمت اللجنة عدة اقتراحات لمواجهة الازمة المالية تقضى بضرورة فحص حالة التعليم فحما تاما دقيقا ، وتقدير

عدد الموظفين لكل مدرسة ، وتقرير عمل درجات لجميع المستخدمين لكل درجة بداية ونهاية من أجل اعداد الميزانية ، وتقرير نسبة معلومة للمجانبة لكل مدرسة باعتبار حالة ايراداتها وتبرعاتها والوقفات الخاصة بها اذا وجد (٥٧) .

وفى ٢٣ ديسمبر ١٩١٨ قدم طلعت حرب ابرز رجال لجنة الميزانية وسكرتير الجمعية والاقتصادى الاصلاحى فى مصر آنئذ مذكرة تهدف الى اصلاح التدهور المالى الذى بدأت تعاني منه الجمعية فقال : « ان الطريقة المتبعة فى حسابات الجمعية ومدارسها وضعت من عهد وجود الجمعية لم تتطور بتقدم العلم والزمان ولذلك وجب تعديلها لكى تتفق مع ما يجب ان تكون عليه حالة الجمعية الآن ، وبالتالى فالحاجة ماسة جدا لادخال نظام فى عمل الجمعية الحسابى . وضرب امثلة للفوضى فى النفقات وانه يجب ان يكون للجمعية يومية حسابات منتظمة وانه من الضرورى وجوب حصر معظم اموال الجمعية غير المحصورة ، ومن الضرورى وضع حد للزيادة المطردة فى نفقات التعليم ، لأن الزيادة سنة ١٩١٣ ، ١٩١٨ بلغت ٣٢٢١ جنيها فى الماهيات

(٥٧) سجل رقم (٤) محضر مجلس الادارة فى ١٢/١/١٩١٨ ص ٣٠٢ .

والأجور ومع ذلك نجد شكوى من قلة مرتبات الخوجات
(المدرسين) ولا الجمعية قدمت للبلاد تعليما كافلا
لتخريج رجال كسب وعمل ولا هى بقادرة على تحصيل
اطراد الزيادة المستديمة لأن أبواب ايراداتها محدودة
ولا يمكن التعويل على ايجارات الاطيان الحالية فنخشى
ان يأتى يوم اذا استمرت الجمعية على التمدادى فى الصرف
بلا حساب ولا نظام يقف فيه دولاب العمل وتبرى
الجمعية نفسها فى مأزق قد يصعب انتشالها منه (٥٨) .

وعلى حين ارتفع صوت طلعت حرب فى قاعة مجلس
ادارة الجمعية محذرا من مغبة التمدادى فى الصرف دون
حساب من أموال الجمعية ؛ وضرورة وضع نظام جديد
لتجنب مظاهر الازمة التى كانت واضحة فى الأفق . فقد
أثبتت الأيام صدق تنبؤاته ، فتزايدت الازمة المالية
خصوصا بعد نقص مواردها من الحفلات الخيرية
والاشتراكات ، وفى أواخر عام ١٩١٤ ألغى الحفل
لبرى بسبب الحرب . وفى عامى ١٩١٥ ، ١٩١٦ حين
الحفل كانت ايراداته ضئيلة للغاية فلم تزد عن
٦٠ جنيه وفى عام ١٩١٧ كانت حصيلته ٦٥٥ جنيها .
وتناقصت أيضا حركة دفع الاشتراكات فى نفس الفترة

(٥٨) سجل رقم (٤) مقرر مجلس الادارة فى ١٩١٨/١٢/٢٣ ص ٣٥٠ .

قلم يشترك سوى قلائل أبرزهم الامير يوسف كمال
ومحمد حلمي عيسى وعلى ماهر وعمر مكرم ، كما ماطل
بعض المشتركين في دفع الاشتراكات . وقدر العجز
في ايرادات الجمعية عام ١٩١٤ وحدها كما سبق ان
أشرنا ٣٢٨٦ جنيها موزعة على الأبواب الآتية ٥٥٠
جنيها من الاشتراكات و ٢٥٠ جنيها من التبرعات
و ٢٤٨٦ جنيها من ايجارات الاطيان الزراعية . وفي
أواخر عام ١٩١٨ تناقست مرة أخرى الايرادات الى
٢٤٦٧٧ جنيها ، وفي عام ١٩١٩ بلغت الايرادات
٤٧٨٠٩ جنيهات ومع ذلك ظل التناقص في ايرادات
التعليم عن المصروفات يقدر بنحو ٦٢١١ جنيها رغم
زيادة أجور التعليم (٥٩) .

وفي ٣٠ مارس عام ١٩٢٠ أرسل الامير عمر طوسون
خطابا الى الجمعية بشأن الدعوة الى عمل اكتتاب لانقاذ
موقف الجمعية المالي بعد تدهور أوضاعها على نحو ظاهر
ونشر دعوة الاكتتاب على صفحات الجرائد التي يقول
فيها : « الى أبناء وطني الاعزاء » اطلعت في بعض
الصحف على نبذة من تقرير الجمعية الخيرية الاسلامية
لعام ١٩١٩ قد جاء فيها أن مائة وأحد عشر من

(٥٩) سجل رقم (٥) محضر مجلس الادارة في ١٩١٩/١٢/٢٩ ص ٢٣ .

مشتريها متأخر عليهم من قيم اشتراكهم مبلغ ١٨٥٩ جنيها وفي آخر هذه النبذة رجاء الى ذوى البر أن يمدوا يد المساعدة للجمعية وان ينضموا الى أعضائها لأن قلة المشتركين فيها مطردة من سنة الى أخرى . فأثر ذلك فى نفسى أيا تأثير ولم أحب أن يكون هذا من نصيب أكبر جمعية قائمة بتعليم أبنائها فى جميع انحاء القطر فضلا عن التصديق على فقرائنا ، فضلا عن أنه ليس من اللائق بحال من الأحوال ان يقرع هذا النداء أسماعنا ونظل صما عن تلبية . وحيث أن اليد العاملة فى هذه الجمعية هى اليد المصرية فقط وكل تقهقر يلحقها يرجع علينا بالعار فانى أرى أفضل طريقة لتلبية ندائها هى الاكتتاب (٦٠) .

وفى اليوم التالى لدعوة الاكتتاب التى بدأها الامير عمر طوسون بالتبرع بمبلغ خمسة آلاف جنية تم تحويلها على البنك العثمانى باسم عدلى يكن وكيل الجمعية ، اجتمع مجلس ادارة الجمعية فى جلسة غير عادية للنظر فى هذه المسألة ، وأمكن عن طريق هذا الاكتتاب فك الرهن وتسديد السلفة التى كانت الجمعية قد أخذتها من البنك العقارى المصرى (٦١) . وفى ٣

(٦٠) سجل رقم (٥) محضر مجلس الادارة فى ١٩٢٠/٣/٣١ ص ٤٠ .

(٦١) سجل رقم (٥) محضر مجلس الادارة فى ١٩٢٠/٤/٨ ص ٤٢ .

يوليو ١٩٢٠ وافق المجلس على اقتراح ابراهيم سعيد
ينقل نقود الجمعية المودعة في البنك الأهلي الى بنك
مصر وقصر المعاملة معه (٦٢) .

وبدلا من تحسن أوضاع الجمعية المالية أخذت في
التدهور ولم تجد كثيرا محاولات اصلاح هذه الأوضاع
بسبب الزيادة الهائلة في الانفاق على التعليم في مقابل
نقص إيراداته والفوضى في حساب الجمعية ، وتشكلت
(لجنة سد عجز التعليم) في ١٤ نوفمبر ١٩٢٠ من
عبد الخالق ثروت وحسن عبد الرازق ومحمد شكرى ،
وأحمد عمر وطلعت حرب لبحث الطرق المؤدية لسد هذا
العجز الذى بلغ فى عام ١٩٢٠ حوالى ٦٥٠٠ جنيه وفي
الفترة من عام ١٩١٤ الى عام ١٩٢٠ بلغ اجمالى هذا
العجز ١٩ ألف جنيه ، والذى يستنفذ كل المال المتوفر
فى الجمعية ، وفى أكتوبر ١٩٢١ قدمت اللجنة
تقريرها الذى تقترح فيه عمل حفلة خيرية مستمجة
لتلافي بعض العجز فى منتصف ديسمبر عام ١٩٢١ ،
وتخفيض نسبة المجانية وزيادة مصروفات التعليم ،
والتي كان لها انعكاسات مهمة على نظام التعليم ودرجة
الاقبال على مدارس الجمعية فى انحاء القطر ، فقد ارسل

(٦٢) سجل رقم (٥) منظر مجلس الادارة فى ٣/٧/١٩٢٠ ص ٥٤

قلم تفتيش مدارس الجمعية عن مدرسة البنات فى بورسعيد فى عام ١٩٢٣ يقول « ان زيادة أجور التعليم بمدارس الجمعية ، علاوة على مزاحمة المدارس الأخرى بالمدينة قد ترتب عليه عزوف الأهالى عن الاقبال على دخول مدرسة الجمعية وانه من الضرورى تخفيض أجور التعليم قليلا وتطوير نظام التعليم بالمدرسة (٦٣) » .

وامام استفحال الازمة المالية التى تعاني منها الجمعية كانت تتوارد عليها التبرعات والاشتراكات من الهيئات والافراد ، فوردت مبالغ كبيرة فى عام ١٩١٧ بمناسبة وفاة السلطان حسين ، وفى عام ١٩٢٧ بمناسبة وفاة سعد زغلول ، وفى عام ١٩٢٩ بمناسبة وفاة عبد الحالى ثروت ، الى جانب التبرعات السنوية من محلات سيدناوى والبنك الأهلى وبنك مصر وتبرع عمر طوسون وجبران تقلا من الأهرام ومن عائلة (البارون امبان) ومن قوت القلوب الدمرداشية وبوغوص نوبار وعدلى يكن ، وقدم الملك فؤاد مبلغ ١٠٠٠ جنيه بمناسبة شفائه فى سبتمبر ١٩٣٠ ، علاوة على تبرعات وزارة الداخلية من ضريبة المراهنات وغيرها من التبرعات الكثيرة ، وكذلك أموال الحفلات الخيرية ، واشتراكات

(٦٣) سجل رقم (٥) محاضر مجلس الادارة ١٩٢٣ .

هدى شعراوي ونجل علي شعراوي ومحمود فخري عام ١٩١٨ وحافظ عفيفي عام ١٩٢٥ والدكتور منصور فهمي عام ١٩٣١ وعثمان مجرم عام ١٩٣٢ ، ولكن لم تتمكن الجمعية من الخروج من الازمة المالية التي كانت تعاني منها على مدار سنوات عديدة (٦٤) .

وفي الثلاثينات هبطت أسعار القطن الخام هبوطا كبيرا في الأسواق العالمية (٦٥) . مما جعل بعض المستأجرين لاطيان الجمعية وهم كبار الملاك الزراعيين في مصر يتقدمون بشكاوى للجمعية لتخفيض الايجار ، وقد استجاب مجلس الادارة لطلبهم على الرغم من ظروف الجمعية المالية وقرر في ٢٤ أكتوبر عام ١٩٣٠ التجاوز عن عشرين من المائة من ايجار عام ١٩٣٠ (٦٦) .

وظلت مسألة عجز موارد التعليم برمتها دون حل ، ولجأت الجمعية الى الاقتراض في عام ١٩٣٢ لسد العجز في ايرادات التعليم ، وبحثت لجنة الميزانية المكونة من طلعت حرب وعبد الرحمن رضا وأحمد عبد الوهاب

(٦٤) سجل رقم (٦) محضر مجلس الادارة . انظر عدة جلسات متفرقة .

(٦٥) باتريك أوبريان : ثورة النظام الاقتصادي في مصر ص ٣٠ .

(٦٦) سجل رقم (٦) محضر مجلس الادارة في ٢٤/١٠/١٩٣٠ من ١٥٩ ، ١٦٠ .

وعبد الحميد سعيد والشيخ مصطفى عبد الرازق هذه المسألة وتم الاتفاق على تكوين لجنة مشتركة بين لجنة التعليم ولجنة الميزانية لهذا الغرض والتي قدمت التقرير الخاص بذلك الى مجلس الادارة في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٢ الذي تضمن « ان التعليم بحالته الحاضرة خصوصا بعد ان أصبح يمثل عبئا ثقيلا على الميزانية أخذ يهدد كيان الجمعية كله . وأصبح لا يتفق مع أغراض الجمعية ، وبالتالي ينبغي تبني أفكار جديدة مثل انشاء مستشفى خيري ، مع عدم الانصراف عن التعليم وتقرير برنامج له يتفق مع الحالة المالية الجديدة للجمعية (٦٧) » .

والجدير بالذكر ان مصروفات الجمعية في عام ١٩٣٥ قد زادت عن إيراداتها مما شجع على السير في اتجاه تقليص دور الجمعية في نشر التعليم ، وحين ناقش المجلس في ٢٤ فبراير عام ١٩٣٥ الحساب الختامي للجمعية تبين وجود عجز في الإيرادات وان المصروفات قد زادت عنها بمقدار ١٤٨٧٦ جنيها (٦٨) .

(٦٧) سجل رقم (٦) منظر مجلس الادارة في ١٩٣٢/١٢/٢٣ ص ٢١٢ .
(٦٨) سجل رقم (٦) منظر مجلس الادارة في ١٩٣٥/٢/٢٤ ص ٢٧٧ .

واضطر المجلس الى تفويض طلعت حرب بالتصرف
بالبيع فيما تملكه الجمعية من أسهم بنك مصر كلها أو
بعضها في الوقت المناسب لكي تواجه هذا العجز (٦٩) .

وفي نفس الوقت تبين ان الاطيان المملوكة للجمعية
مستأجرة من جانب كبار الملاك الزراعيين ، ففي ناحية
كفر الشيخ شحاته مركز تلا منوفية استأجر أحمد
عبد الغفار بك وهو من كبار الملاك ١٥٨ فداناً و ١٩
قيراطاً بسعر ٧ جنيهات للفدان سنوياً ، وحسين
أفندي توفيق شعبان من ناحية دبوعوام مركز المنصورة
دقهلية استأجر ٤٧ فداناً ، ١٨ قيراطاً بسعر ٤ جنيهات
للفدان الواحد سنوياً و ٢٥٣ فداناً في الاشمونين مركز
ملوى مستأجرة لحساب زكى أفندي اخنوخ بايجار ضئيل
أيضاً ، ونظراً لان ايجار هذه الاطيان كان ضئيلاً وفي
نفس الوقت تناقصت الموارد المالية للجمعية بدرجة
كبيرة بحيث أصبحت لا تتناسب مع زيادة الانفاق على
مشاريع الجمعية سواء في التعليم أو في الاعانة
الاجتماعية ؛ فقد كان من الطبيعي ان تحاول الجمعية
التخلص من العبء الكبير الذى تسببه ميزانية التعليم ،
وتبحث عن مجالات أخرى لاستثمار أموالها خصوصاً

(٦٩) سجل رقم (٦) مظهر مجلس الادارة في ١٠/٣/١٩٣٥ ص ٢٨٠ .

وان الايجارات الزراعية كانت ضئيلة ولم يكن هناك أية فرصة لزيادة هذه الايجارات بسبب مشكلة تركيز الأرض الزراعية في أيدي كبار الملاك الزراعيين ، وبالتالي بدأت الجمعية ترفض أية فكرة للتوسع في التعليم ، فعلى حين قدمت من سكرتير الجمعية مذكرة في ديسمبر ١٩٣٦ لاعادة فتح مدرسة بنى مزار ، فقد رفضت لجنة التعليم المكونة من ابراهيم الهلباوى ومحمد عبد الخالق مذكور ودكتور على ابراهيم قبول هذه الفكرة وطالبت بالنظر فى تأسيس عمل خيرى فى بنى مزار بدلا من التوسع فى المدارس (٧٠) .

وبالرغم من ذلك كانت الحالة المالية للجمعية تزداد سوءا ، مما اضطر الجمعية الى دراسة فكرة التنازل عن مدارس الجمعية الى وزارة المعارف فى يونيو ١٩٣٨ ، بل وذهبت الى الاقتراض من أجل مشروع المستشفى الخيرى وطلبت الاعانة من وزارة الصحة (٧١) .

وحين عرضت مذكرة فى ١٦ أكتوبر عام ١٩٣٨ على مجلس الادارة بالحالة المالية للجمعية قرر المجلس الشروع

(٧٠) سجل رقم (٦) مقرر مجلس الادارة فى ١٧/١٢/١٩٣٦ ص ٣٠٧ .

(٧١) سجل رقم (٦) مقرر مجلس الادارة فى ١٦/١٠/١٩٣٨ ص ٣٥٧ .

فى عمل اكتتاب عام لمواجهة الازمة المالية (٧٢) . وذهب الى حد منع صرف اعانات للفقراء والمحتاجين عام ١٩٣٩ بسبب تدهور الأحوال المالية للجمعية (٧٣) .

ولم تتناقص الزيادة فى المصروفات عن الايرادات حتى عام ١٩٤٠ فحسب ، بل بدأت تتسرب معلومات عن مخالفات مالية فى الجمعية ، ورفع ابراهيم الهلباوى فى ٢٣ مايو عام ١٩٤٠ مذكرة الى المجلس بالمخالفات المالية وارفق بها طلب استقالته من الجمعية ، وتشكلت بناء على اقتراح الشيخ مصطفى المراغى لجنة مكونة من محمد بهى الدين بركات وطراف على وعلى عبد الرازق لبحث هذه المسألة وتحديد المسئولين عما يكون قد حدث من المخالفات ووضع النظام الذى يكفل حسن النظام فى أعمال الجمعية المالية ويضمن عدم تكرار ما عساه يكون قد حدث من المخالفات .

ونظرا للخلل الذى أصاب الجهاز الوظيفى فى مؤسسات الجمعية قرر المجلس فى جلسة ٢٣ مايو ١٩٤٠ اعطاء هذه اللجنة حق تعيين الموظفين ونقلهم والاستغناء عن تولى الاستغناء عنهم ووضع القرارات

(٧٢) سجل رقم (٦) مظهر مجلس الادارة فى ١٦/١٠/١٩٣٩ ص ٣٧٩ .

(٧٣) سجل رقم (٦) مظهر مجلس الادارة فى ١٦/١٠/١٩٣٩ ص ٣٨٠ .

الواجب اتباعها في الادارة بل ولها الحق في النظر
وتقرير ما تراه في جميع المسائل التي من اختصاص
اللجان المشكلة في الجمعية وتصدر قراراتها في
ذلك (٧٤) .

والحق ان الجمعية في بداية الأربعينيات كانت تمر
بأصعب مرحلة في تاريخها من الناحية المالية والادارية،
وحاولت اللجنة المذكورة التي تولت القيام بأعمال
اللجان الداخلية للجمعية العمل جاهدة لمعالجة هذه الازمة
المالية ، فأصدرت قراراتها في هذا الشأن ، والتي تقضى
بتعديل السنة المالية للجمعية لكي تبدأ في أول مايو
بدلا من أول يناير ، وفي ٢٨ مارس عام ١٩٤١ في
فترة رئاسة الشيخ مصطفى المراغى قامت بإجراء
تعديلات على اللائحة الأساسية للجمعية من أهمها ،
اختصاص مجلس الادارة بقبول الهبات والوصايا
والأوقاف والمحافظة على أموال الجمعية واستثمارها
وتقرير الوسائل التي تزيد من رأس المال وفتح
الاعتمادات الضرورية الخارجية عن أبواب الميزانية
 ووضع اللائحة الداخلية وغير ذلك من النظم اللائقة
بحال الجمعية والنظر في أى شيء يعرض على رئيس

(٧٤) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة في ٢٣/٥/١٩٤٠ من ٢٤ .

مجلس الإدارة أو اقتراحات الأعضاء وإن تتكون أموال الجمعية من أملاكها الثابتة والمنقولة ومن الموقوفة عليها ومن الهبات والوصايا والاشتراكات السنوية والتبرعات ومما تربحه من الأعمال المصرح بها (٧٥) .

وكانت هذه التعديلات تهدف إلى إدخال عدد من الصلاحيات الجديدة لمجلس الإدارة تتيح له اتخاذ إجراءات استثنائية في حالة الضرورة لمواجهة الأوضاع، وبدأ مجلس الإدارة يواجه الأزمة المالية عن طريقين ، الطريق الأول تأجير الأراضي الزراعية المملوكة للجمعية لصغار الملاك وعدم تجديد عقود الإيجار السابقة لكبار الملاك ورفع القيمة الإيجارية إلى ١١ جنيها للفدان في العام . ويطبق هذا القرار على أراضي المحرص والميمون وغيرها ، ولم يخرج عن ذلك سوى وقف سرفزار هانم بناحية بمم مركز تلا منوفية الذي ظل مؤجرا لحساب أحمد عبد الغفار باشا بسعر ٧٤٠ قرشا للفدان ، ولم يستجب المجلس لالتماسات المؤجرين القدامى بتجديد الإيجارات لهم .

أما الطريق الثاني فهو تقليص نشاط الجمعية في المجال الخيري مما أدى إلى ظهور وفورات في إيرادات

(٧٥) سجل رقم (٧) محضر مجلس الإدارة في ١٩٤١/٣/٢٨ من ٧١ .

الجمعية ونقص في المصروفات ، ففي يناير عام ١٩٤٢
بلغت الإيرادات ٣٦٧١٥ جنيها على حسين لم تزد
المصروفات على ١٣١٠٥ جنيها ، وحين ناقش المجلس
الميزانية في ٥ مايو ١٩٤٢ بلغت جملة الإيرادات
٤٥٣٤٠ جنيها وجملة المصروفات ٢١٨٢٢ جنيها أي أن
جملة الوفورات بلغت ٢٣٥١٨ جنيها (٧٦) .

وقدم الدكتور حافظ عفيفي في مايو ١٩٤٢
واقترحا الى المجلس يقضى بالتخلص من الأراضي غير
الجيدة المملوكة للجمعية واستبدالها بما هو أحسن منها
حتى يمكن عرضها للايجار بأسعار أعلى ، وأيده في ذلك
الشيخ مصطفى المراغي رئيس الجمعية الذي قال : « ان
وزارة الأوقاف تعمل دائما على التخلص من المباني
الخربة ومن القطع الصغيرة من الاطيان الزراعية لان
وجود القطع الصغيرة في جهات متفرقة أو منعزلة من
شأنه أن يجعل المستأجرين يطمعون في الايجار بأبخس
الأسعار » ، وقرر مجلس الادارة تكليف محمود شكرى
باشا ببحث الموضوع وتقديم مذكرة للمجلس لاعطاء
القرار (٧٧) .

(٧٦) سجل رقم (٧) معضد مجلس الادارة في ١٩٤٢/٥/٥ ص ٢١٢ .

(٧٧) سجل رقم (٧) معضد مجلس الادارة في ١٩٤٢/٥/٥ ص ٢١٣ .

وهكذا نرى أن الجمعية نجحت في الخروج من الازمة عن طريق هذه الاصلاحات ، ولكن كان من الواضح ان ذلك قد تم على حساب التوسع في اقامة المشروعات الخيرية ، لذلك كان من الضروري وضع برنامج جديد يقضى بتحسين موارد الجمعية واستثمار أموالها ، وعلى حين عقدت لجنة الميزانية جلسيتين في ٩ يونيو ، ٧ يوليو ١٩٤٢ فقد أقرت برنامجا يقضى بالعمل على استثمار أموال الجمعية الزائدة عن الحاجة ، ووافقت الجمعية العمومية في أكتوبر ١٩٤٢ على استثمار هذه الأموال في شراء أسهم من قرض القطن . وتم تكليف الدكتور حافظ عفيفي بشراء أسهم بنحو ٥٠ ألف جنيه بمجرد طرح أسهم القرض في السوق دون الرجوع الى مجلس الادارة (٧٨) .

والمدير بالذكر ان قرار المجلس بتأجير أطيان الجمعية قد جاء بنتائج معكوسة ، فعلى حين كانت الجمعية تهدف الى تعويض صغار المستأجرين عن الحيف الذي لحق بهم من كبار الزراع ، فان هؤلاء المستأجرين لجأوا الى تأجير هذه الأراضي من الباطن ، فقد تناولت المذكرة التي قدمها مدير ادارة الجمعية الى مجلس الادارة في

(٧٨) سجل رقم (٧) مقرر مجلس الادارة في ١٤/١٠/١٩٤٢ ص ١٢٥ .

١٣ مايو ١٩٤٣ بخصوص تأجير الأراضي الزراعية
الكائنة بنواحي المحمودية مركز ههيا والميمون مركز
الواسطي والادارة مركز ملوى ان جانباً كبيراً من صغار
الزراع الذين استأجروا الأرض من باطنها عن السنة
المجارية وكانوا استأجروها من الجمعية مباشرة في السنة
الماضية قدموا شكوى للجمعية يتظلمون فيها من أن مروان
بك وشريكه أجرا لهم الأرض بسعر الفدان للزراعة
الشتوية ٢٤ جنيهاً وللقصب ٢٨ جنيهاً وطلبوا في شكواهم
أن تؤجر لهم الجمعية مباشرة باعتبار أنهم هم القائمون
بزراعة الأرض من عهد الدائرة السنية وعرضوا سعراً
للفدان ١٨ جنيهاً بدلاً من ١٤ جنيهاً التي أجر بها محمد
مروان بك وحبيب أفندي أبو الزين (٧٩) .

هذا الى جانب أن بعض الأراضي المملوكة للجمعية
والتي تؤجر كانت تسبب خسائر ، ففي ناحية أبى صير
ملق الواسطي كانت الجمعية قد اشترت أكثر من ١٤ فداناً
خللت تؤجر منذ شرائها في عام ١٩١٤ ضمن مزرعة
الميمون صفقة واحدة ، وفي السنوات الخمس من ١٩٣٦
الى ١٩٤٠ لم يتحصل ايجارها سوى ٩ جنيهات وفي سنة
١٩٤١ لم يؤجر منها سوى ثلاثة أفدنة ، وفي سنة

(٧٩) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة في ١٣/٥/١٩٤٣ ص ١٤٦

١٩٤٢ أجر منها ٩ أفدنة وفى سنة ١٩٤٣ أجر منها ١٢ فدانا ، أما باقى الأرض فقد كانت بورا لا تزرع ، على حين كانت الأموال المقررة على جميع الأرض تدفع ، ونظرا لان الأرض كانت بعيدة عن مزرعة الميمون ويصعب مباشرة استغلالها ، فقد وافقت الجمعية على اعلان بيعها فى المزاد . وفى ٣١ مايو ١٩٤٥ قررت الجمعية بيع الأراضى التى لا تدر عائدا مناسباً (٨٠) .
والحق ان الجمعية رأت أن تستغل فرصة ارتفاع أسعار الأراضى الزراعية لكى تقوم بشراء عقارات بقصد البحث عن أحسن طريقة لاستغلال أموال الجمعية ، فقامت ببيع أراضى زراعية فى جهات المجلة الكبرى وبهبيت الحجاره والميمون (٨١) .

وفى سبيل استغلال أموال الجمعية أيضا رأت الجمعية ان تستبدل العقارات التى لم تعد صالحة للاستغلال عن طريق البيع وشراء عقارات تكون صالحة للاستغلال (٨٢) .

وفى ٢١ يناير عام ١٩٤٨ ، بحث المجلس طرق استغلال أموال الجمعية بناء على المذكرة المقدمة من مدير الادارة ،

(٨٠) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة لى ١٩٤٥/٥/٣١ ص ٢٣٧ .

(٨١) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة فى ١٩٤٦/٥/٢٣ ص ٢٧٦ .

(٨٢) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة فى ١٩٤٧/٢/٦ ص ٢٨٨ .

حيث ان أموال الجمعية المتوفرة قد بلغت أكثر بنحو ربع مليون جنيه ، وقد قرر المجلس اقامة مبنى بمال الجمعية على وقف حفيظة هانم الالفية (٨٣) .

والى جانب استغلال أموال الجمعية فى العقارات كانت تقوم بشراء سندات القرض الوطنى بفائدة $\frac{23}{4}\%$ والباقى تقوم بايداعها فى البنوك الى حين ظهور عقارات جديدة ، وانتقل بعد ذلك الى مجال استثمار أموال الجمعية فى البناء فقررت فى عام ١٩٤٨ أيضا اقامة مبنى لسكنى أشخاص من الطبقات الوسطى (٨٤) .

واستمرت الجمعية فيما بعد فى سياسة استبدال الاراضى التى تمتلكها عن طريق بيعها واستثمار أموالها عن طريق شراء أسهم وسندات ، وفى ٦ أغسطس ١٩٤٩ وافق المجلس على بيع أطيان وقف المرحوم محمد سرى الحريبوطلى بك بمركز قوص مديرية قنا ومساحتها ١٩٦ فداناً . كذلك تم تشكيل لجنة من أحمد لطفى السيد وحافظ عفيفى ومحمود شكرى للنظر فى استغلال مبلغ ١٠٠٠ ر. ١٠٠ جنيه من أموال الجمعية فى شراء أسهم وسندات من مال الاستغلال (٨٥) .

(٨٣) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة فى ١٩٤٨/١/٢١ ص ٣٣١ .

(٨٤) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة فى ١٩٤٨/٦/٢٣ ص ٣٤٤ .

(٨٥) سجل رقم (٨) محضر مجلس الادارة فى ١٩٥٠/٤/٢٦ ص ٩ .

وحين عرضت أموال الجمعية للاستغلال في ١٤ يونيو ١٩٥٠ تبين انها وصلت الى ٢٩٦٤٦٧ جنيها حتى نهاية عام ١٩٤٩ منها ١٦٨٩١٧ جنيها مستغللة في أسهم وسندات والباقي ١٢٧٥٥٠ جنيها يستقطع منها مبلغ ٢٠٠٠ ر. ٤٢ جنيه على ذمة تسديد أقساط سلفة المستشفى والأموال المتبقية وقدرها ٨٥٥٥٠ جنيها خصص منها ٦٠ ألف جنيه لاقامة عمارة شارع الفلكي والأموال المتبقية في شراء أسهم وسندات (٨٦) .

وهكذا نرى أن الجمعية استغلت فرصة زيادة أسعار الأراضي الزراعية وقامت بالمضاربة على بيعها لكي تحصل على أكبر عائد من الربح ، وأقرت اللجنة المؤلفة من محمود شكرى وطراف على في أكتوبر عام ١٩٥١ ان تكون ايجارات الاطيان الزراعية المملوكة للجمعية بحيث ترتفع أو تعرض في المزاد للحصول على أعلى ايجار ممكن (٨٧) .

وحتى عام ١٩٥٢ كانت المشروعات الخيرية قد تأثرت على نحو واضح بسياسة الجمعية المالية ، وحين قامت ثورة ٢٣ يوليو ازداد تأثر الأوضاع المالية للجمعية

(٨٦) سجل رقم (٨) محضر مجلس الإدارة لى ١٤/٦/١٩٥٠ ص ١٠ .

(٨٧) سجل رقم (٨) محضر مجلس الإدارة لى ١٤/٦/١٩٥٠ ص ١٠ .

بقوانين الاصلاح الزراعى وبحث مجلس الادارة فى
جلسة ٢ نوفمبر ١٩٥٢ هذه المسألة وقرر الاحتفاظ
بمائتى فدان من الاطيان الواقعة بزممام ناحية الادارة
وبيع ما يزيد عن هذا القدر ، وتشكلت لجنة من محمود
شكرى وعلام محمد لى تقوم بالتصرف فى الاطيان
الزائدة عن هذه المساحة بقدر الامكان (٨٨) وفى عام
١٩٥٧ كان قد تم تعديل اللائحة الأساسية للجمعية
بشكل كامل ، فاقترع دورها على بر ورعاية الفقراء ،
وكان الأعضاء يشعرون بالقلق بسبب الشكوك التى
كانت تساورهم من أن الجمعية سوف تتعرض
للتصفية (٨٩) .



(٨٨) سجل رقم (٨) محضر مجلس الادارة فى ١٩٥٢/١١/٤ ص ٥٢ .
(٨٩) سجل رقم (٨) محضر مجلس الادارة فى ١٩٥٧/١٠/٣ ص ١٣٩ - ١٤٣ .

دور الجمعية في نشر التعليم

قامت الجمعية بأقدم محاولة في تاريخ التعليم في مصر تهدف الى نشر التعليم بالمجان في اوساط الفقراء في اواخر القرن التاسع عشر ، بعد أن أصبح أطفال الفقراء محرومين من الالتحاق بالمدارس الحكومية بسبب المصروفات التي ينوء بها كاهل آبائهم والتي ترتب عليها زيادة عدد الملتحقين بالمدارس الخاصة المصرية والأجنبية من أبناء الطبقة القادرة في مقابل خفض حجم المدارس الحكومية واغلاق بعضها الآخر . بالاضافة الى ذلك كانت المدارس الخاصة المصرية أقل انضباطا من مثيلاتها الأجنبية . والأخيرة كانت تابعة للارساليات الدينية ، مما جعل الآباء من المصريين ينفرون من أن يعهدوا بتعليم أبنائهم لمبشرين مسيحيين ، ولئلا ينعزلوا في

نفس الوقت يهدفون الى تطوير التعليم بحيث يؤدي الى
تغيير ثقافة أبنائهم من أجل زيادة فرص العمل أمامهم
للالتحاق بوظيفة حكومية ، أو على الأقل الانخراط في
التجارة أو تعلم حرفة نافعة .

والمدير بالملاحظة ان المدارس التي أنشأتها
الارساليات الدينية لتعليم أبناء الجاليات الأجنبية في
مصر كانت تنحو في تثقيف تلامذتها منحي قوميا ،
فالمدارس اليونانية تعنى باللغة اليونانية والتاريخ
اليوناني ، والمدارس الايطالية تعنى باللغة الايطالية
والتاريخ الايطالي وهكذا (١) .

ونظرا لانحسار المجانية في المدارس الحكومية وقفل
بعضها الآخر ، ونشاط مدارس الارساليات الدينية التي
تتجه الى غرس القيم الاوربية في نفوس أبناء الجاليات
الأجنبية التي انتشرت في بداية التسعينات في العديد
من مدن مصر ، رأت الجمعية أن يكون على رأس أغراضها
تعليم أبناء الفقراء من المسلمين تعليما متميزا يحفظ
لهم شخصيتهم الدينية والقومية وأن يكون بالمجان ، ففي
بنود اللائحة الأساسية الصادرة في نوفمبر ١٨٩٢ جاء

(١) أحمد عزت عبد الكريم (دكتور) : تاريخ التعليم في مصر ج ٢ ص ٨٢٤
مكتبة النصر . (د ت) .

أن الجمعية تهدف الى تربية أبناء الفقراء من موارد الجمعية المالية . وان يكون هذا التعليم متميزا من حيث المنهج والهدف ، حيث يحقق التعليم فى مدارس الجمعية هدفين أساسيين هما ، اكتساب المهارات الحرفية للعمل فى ميدان الصناعات والحرف ، والثانى نشر لون من التعليم يحافظ على الثقافة العربية والاسلامية خصوصا . وتضمن البرنامج الذى أقره مجلس الادارة فى أوائل عام ١٨٩٣ عدة نقاط هى :

١ - ان تكون مواد التعليم الابتدائى العام مشتملة على حفظ القرآن الكريم وتجويده وتفهم معانى مفرداته .

٢ - ان تشتمل أيضا على قواعد الدين ولغة الآداب الدينية وسيرة النبى والخلفاء الراشدين والقصص الواردة فى القرآن الكريم .

٣ - أن تشتمل أيضا على تعليم آداب اللغة العربية والانشاء وتعليم مبادئ الصحة .

٤ - أن يتعلم الأطفال المسائل المتصلة بالحياة العملية ، والحساب والتعريفات الأولية فى الهندسة وأخذ المساحات والجغرافيا خصوصا جغرافية مصر والتاريخ خصوصا تاريخ مصر والعرب وتركيا .

٥ - ان يتعلم الأطفال قواعد الخط العربى وأنواعه
مثل الخط الثلث والرقعة والنسخ وفن الرسم .

٦ - ان يتعلم الأطفال الأعمال اليدوية ، ومبادئ
تدبير المعيشة ، ومبادئ المنظمات (٢) .

والجدير بالذكر ان الشيخ محمد عبده كان على رأس
لجنة مكونة من يوسف صديق و ابراهيم مصطفى وقاسم
أمين وحسن عاصم وادريس راغب قامت بصياغة هذا
البرنامج ووضعت الخطوط الرئيسية أيضا لبرنامج
التعليم فى مدارس الجمعية وضمان سير التعليم على
أساسها (٣) . وأقرت اللجنة فى مايو ويونيو ١٨٩٣
بعض الأسس الأخرى لنظام التعليم فى مدارس الجمعية
منها أن يكون التعليم الابتدائى من طبقتين ومدة التعليم
لكل طبقة سنتان ، ويجوز أن تكون بعض المدارس
شاملة لطبقة واحدة بحيث تعتبر مدارس من الدرجة
الأولى وبعضها شاملا لتعليم الطبقتين وتسمى مدارس
الدرجة الثانية ، وان تكون مدارس الطبقة الأولى التى
تبلغ مدتها سنتان وهى أصغر المدارس فى بلاد الريف ،

(٢) سجل رقم (١) مقرر مجلس الإدارة فى ١٣ يناير ١٨٩٣ ص ٤ .

(٣) انظر اللائحة الاساسية ومقرر مجلس الإدارة فى ١٣ يناير ١٨٩٣ ص ٤ .

على حين يكون انشاء المدارس ذات الطبقتين وهى مدارس
الدرجة الثانية فى المدن التى يحتاج فيها خصوصا الى
تأهيل صناع ، وحددت اللجنة عدد تلاميذ مدارس الدرجة
الأولى بحيث لا يزيد عن ٥٠ تلميذا فى الفصل الواحد ،
والا يزيد عدد الفصول عن فصلين فقط ، ومدارس
الدرجة الثانية بحيث لا يزيد عن ٥٠ تلميذا فى الفصل
الواحد ، ويصل عدد الفصول الى أربعة فصول ، ويصل
العدد الكلى الى ١٦٠ تلميذا (٤) .

وكان الشيخ محمد عبده قد قام فى ١٣ يناير ١٨٩٣
على رأس وفد مكون من حسن محمود وأحمد السيوفى
وحسن مذكور وحسن رياض لمقابلة مدير عموم الأوقاف
للحصول على مكان لاقامة أول مدرسة فى القاهرة . وفى
نفس الوقت كان قد وصل خطاب من مدير أسيوط فى
١٢ يناير ١٨٩٣ بشأن رغبته فى ضم مدرسة أسيوط
ومدرسة ديروط الى المدارس التى سوف تقوم الجمعية
بانشائها (٥) .

(٤) انظر الجمعية الخيرية فى ثمانين عاما من ٢٥ - ٢٦ سجل رقم (١) مقرر
مجلس الادارة فى يونيو ١٨٩٣ .
(٥) سجل رقم (١) مقرر مجلس الادارة فى ١٢/١/١٨٩٣ من ١٢ .

وفى أوائل عام ١٨٩٣ كانت الجمعية قد وضعت أساسا للتوسع فى نشر التعليم يقوم على قاعدتين هما : الأولى مد يد العون للمدارس التى تقبل العمل بنظام الجمعية وبشرط أن تكون فى حاجة حقيقية الى مد يد العون من الجمعية . والثانية ان يكون التعليم فيها على الطراز الذى تقررره الجمعية (٦) .

وفى ٢٠ يونيو ١٨٩٣ حددت لجنة انشاء المدارس أماكن إقامة المدارس الخاضعة للجمعية فى مدن القاهرة والاسكندرية وطنطا وأسيوط ، وان يكون جملة الانفاق على مدارس الدرجة الأولى ٢٥٠ جنيها ومدارس الدرجة الثانية ٥٠٠ جنيها للمدرسة فى العام ، كما تقرّر الا تفتح مدارس بعد الأربعة التى تقرر فتحها الا فى الجهات التى ليس فيها أية مدارس أو بها مدارس أجنبية فقط (٧) .

وبدأت الجمعية عن طريق المديرين فى الاقاليم تبحث عن أماكن لإقامة المباني عليها أو تؤجر مباني لمدارسها، وكانت مدينة أسيوط أولى المدن الأربع التى قرّر مجلس ادارة الجمعية افتتاح باكورة مدارسها فيها ، فقد

(٦) سجل رقم (١) مقرر مجلس الادارة فى مارس ١٨٩٣ ص ٢٥ .

(٧) سجل رقم (١) مقرر مجلس الادارة فى ٢٠/٦/١٨٩٣ ص ٣٣ ، ٣٤ .

أرسل مدير أسيوط يفيد وجود مكان لائق لاقامة المدرسة فيه بالحجرة بايجار شهرى قيمته جنيه واحد (٨). وفى طنطا تم العثور على مكان لاقامة المدرسة عليه فى نفس العام عن طريق الايجار أيضا . وفى أعقاب توفير الاماكن اللازمة قامت لجنة انشاء المدارس بتعيين المدرسين المطلوبين لاستكمال هيئات التدريس فى المدارس ، وحددت لمدرسة القاهرة مديرا للمدرسة يشغل منصب وكيل ومعلم ويتقاضى أربعة جنيهات شهريا ، والى جانبه عريف يتقاضى جنيها ، وفراش وكذلك بالنسبة لمدارس الاسكندرية وطنطا وأسيوط (٩) . وقد استعانت الجمعية فيما بعد بمفتشين لمراقبة مدارس الجمعية اعطت لهم الجمعية كافة الصلاحيات لملاحظة المدارس ملاحظة دقيقة (١٠) .

وقد لوحظ الاقبال على مدارس الجمعية منذ البداية ، فقد أشار تقرير لجنة المدارس فى نوفمبر ١٨٩٤ الى أن مدارس الجمعية تحتوى على ٣٣٦ تلميذا من أبناء

(٨) النظر الجمعية الخيرية الاسلامية فى ثمانين عاما ص ٣٥ (فى عام ١٨٩٦ تبرع عمدة أسيوط بقطعة أرض لبناء مدرسة عليها ، وقام حسين بك فهمى المحامى بعمل اكتاب لهذا الغرض بداء بدفع خمسين جنيها .
(٩) سجل رقم (١) مقرر مجلس الادارة فى أكتوبر ١٨٩٣ ص ٤٤ .
(١٠) المصدر السابق ، نفس الجلسة .

الفقراء يتعلمون مجانا وتنفق الجمعية على تعليمهم ألف جنيه في السنة بخلاف نفقات الادارة العمومية (١١) .

والجدير بالذكر ان الجمعية كانت تعتمد في الانفاق على التعليم الى جانب ما تخصصه في الميزانية لهذا الغرض تعتمد على الاعانات السنوية التي تحصل عليها سواء من الحكومة أو من الأوقاف ، فمن المعروف ان مدير الأوقاف عرض على الشيخ محمد عبده في أوائل ١٨٩٣ مساعدة الجمعية ماليا لكي تتوسع في التعليم الى جانب الاعانة التي تحصل عليها من الحكومة والخطيوى ، وكانت الجمعية تسمى الى تكوين لجنة من أعضائها في حالة تأخر هذه الاعانة ، فقد أوفدت رئيس الجمعية في ١٨٩٥ والشيخ محمد عبده وحسن مذكور بك وقاسم أمين بك الى الخطيوى للمطالبة بدفع الاعانة المالية التي تستعين بها الجمعية في نفقات مدارسها وادارتها (١٢) ووافقت نظارة المعارف أيضا في ١٧ يناير ١٨٩٥ على صرف مبلغ أربعمئة جنيه سنويا كاعانة غير مستمرة لمدارس الجمعية بواقع مائة جنيه لكل مدرسة (١٣) .

(١١) سجل رقم (١) محضر مجلس الادارة عام ١٨٩٤ .

(١٢) سجل رقم (١) محضر مجلس الادارة في ١٨٩٥/١/٣ ص ٦٦ .

(١٣) سجل رقم (١) محضر مجلس الادارة في فبراير ١٨٩٥ ص ٦٩ .

والجدير بالملاحظة أن مستوى مدارس الجمعية عند نشأتها لم يكن على درجة عالية من الرقى وهو ما أوضحه تقرير مفتش مدرسة القاهرة في فبراير ١٨٩٥ حيث قال : « انه من الضروري تحسين الآداب والتعليم في مدارس الجمعية ، فالتلاميذ يتناولون الالفاظ أثناء الفسحة ، ويقرأون داخل الفصول بصوت عال ، وان هناك فوضى داخل الفصول أثناء الدرس ، وانه من اللازم تحسين دراسة الجغرافيا بإضافة رسم الخرائط وتعديل دراسة الحساب بحيث يصير عمليا ، الى جانب انه من الضروري تغيير محل المدرسة بمحل صحي نظرا لقدمه وعدم اعتناء الأوقاف باصلاحه (١٤) » .

ولعل أهم ما أثير آنئذ أقوال قاسم أمين بك حين أشار الى أن الموارد المالية للانفاق على التعليم ينبغي أن تكون ثابتة ومتوازنة مع النظام المعمول به في الجمعية ، وحث المجلس على ضرورة الحصول على موافقة الأوقاف على صرف اعانة دائمة للجمعية للانفاق منها بدلا من الاعانة المؤقتة التي أرسلتها نظارة المعارف ، وطالب بضرورة

(١٤) سجل رقم (١) محضر مجلس الإدارة في فبراير ١٨٩٥ (أرسل مفتش مدرسة الاسكندرية أيضا في فبراير ١٨٩٦ تقريرا يلغى فيه النظر الجمعية الى ضرورة زيادة الخفيات في مدرسة الجمعية .

التعاون مع نظارة المعارف التي أبدت استعدادها لدفع مبالغ للجمعية مقابل قيامها بإدارة مدرسة حلوان ومدارس المنوفية وأضاف أيضا أنه من الممكن تطبيق نظام الكتاتيب الذي وضعه المرحوم علي باشا مبارك بالنسبة للجمعية (١٥) .

وقد وجدت آراء ومقترحات قاسم أمين بك ترحيبا من المجلس الذي طلب فحصها من جانب لجنة المدارس التي كانت تنظر آنئذ في العديد من الطلبات الواردة اليها بشأن إقامة أو ضم مدارس الى الجمعية .

ونظرا للاقبال الهائل على الانضمام للجمعية فقد وضعت اللجنة معايير ثابتة تحتكم اليها حين النظر في هذه الطلبات تتجنب الجمعية بمقتضاها الابعاء المالية التي قد تلقى على كاهلها من جراء قبول هذه المدارس ضمن مدارسها ففي الفترة من ١٨٩٥ وحتى عام ١٩٠١ وردت طلبات من مدن وبنادر منفطوط والاسماعيلية والسويس والزقازيق والمنصورة والفيوم ودمنهور وجرجا وأسوان يلتمس فيها أصحابها انشاء مدارس تتبع الجمعية أو ضم مدارس الى ادارة الجمعية ، وبالرغم من أن هذه المدارس كانت دون شك سوف تلعب دورا هاما في نشر

(١٥) سجل رقم (١) مقرر مجلس الادارة في فبراير ١٨٩٥ ص ٧٠ .

التعليم فى الاماكن التى ستقام عليها فان ادارة الجمعية كانت ترى أن ذلك لا يتمشى مع سياسة الجمعية فى التعليم التى تقضى بضرورة ايجاد توازن بين موارد الجمعية ومشاريعها الخيرية (١٦) .

وفى ١٦ يوليو ١٨٩٥ احتفلت مدرسة الجمعية بأسيوط بامتحان التلاميذ وتوجه مدير أسيوط يصحبه رجال الادارة والقضاء وأعيان المدينة ومعظم آباء التلاميذ لحضور هذا الاحتفال حيث زينت المدرسة بالزهور والرياحين ووضعت أغطية من الخيام على المحلات المكشوفة وصدحت الموسيقى ، وتبرع وكيل الجمعية بأسيوط حسين أفندى فهمى بجميع ما صرف فى هذا الاحتفال (١٧) .

وحين تخرج من مدارس الجمعية أول خريجيها ، نظرت لجنة المدارس بالجمعية فى نظام المدارس وعرضت تقريرها على مجلس الادارة الذى وافق بالاجماع على اجراء تعديل فى نظام التعليم يقضى بزيادة مدة الدراسة فى مدارس الجمعية الى ثلاث سنوات

(١٦) انظر سجل رقم (١) ، سجل رقم (٢) محاضر مجلس الادارة ادارة الجمعية

الفترة ١٨٩٥ - ١٩٠١ .

(١٧) سجل رقم (١) محاضر مجلس ادارة الجمعية فى ١٩ يوليو ١٨٩٥ .

بدلاً من سنتين بسبب قصر مدة الدراسة التي ثبت أنها غير كافية لتعليم المعارف الضرورية ، وصرف النظر الآن عن التعليم الصناعي لأن إيراد الجمعية لا يساعده على أنشائه ، ورفضت التلاميذ الذين فشلوا في الامتحان لضمان حسن نظام مدارس الجمعية (١٨) .

وفي سبيل النهوض بمستوى التعليم في مدارس الجمعية والعناية بخريجى هذه المدارس رأت الجمعية أن تقوم بعدد من الخطوات الإصلاحية من أهمها ، السعى لزيادة الموارد المالية للجمعية للتوسع في الانفاق على التعليم ، وكلفت في يناير ١٨٩٦ لجنة مكونة من عثمان ماهر باشا وأحمد السيوفى باشا والشيخ محمد عبده وقاسم أمين لتسعى فى دواوين الحكومة وخصوصاً ديوان الأوقاف للحصول على إعانة ثابتة للجمعية وتمكنت هذه اللجنة من الحصول على المبالغ اللازمة وبأوامر من الخديوى عباس حلمى من الأوقاف الخيرية . وكذلك وافقت الجمعية فى أكتوبر ١٨٩٦ على الإشراف على التلاميذ الذين انتهوا من الدراسة ببعض مدارس الجمعية ورأت

(١٨) سجل رقم (١) محضر مجلس إدارة الجمعية فى سبتمبر ١٨٩٥ طراً تعديل آخر بناء على اقتراح حسن عاصم مدير المدارس فى مايو ١٩٠٠ وافق عليه المجلس. ويقضى بجعل سن الدراسة أربعة سنوات بدلاً من ثلاثة مع بقاء بروجرام التعليم على ما هو عليه .

ضرورة توزيعهم على مجامل صناعية حسب رغبتهم لاكتسابهم الحرف والصنایع ، وان تعطى كل واحد منهم يوميا قرش صاغ واحد لمدة سنة أثناء فترة التدريب .
ولكى تنهض بمستوى التعليم فى المدارس أصدرت المنشورات الى جميع المدارس فى يناير ومارس ١٨٩٧ بقصد تحسين طرق التدريس بان يكون التعليم بالترغيب والتشجيع بدلا من الضرب والاهانة والحث على الآداب العامة ومتابعة مواظبة التلاميذ على الحضور وعدم اجهاد التلاميذ فوق طاقتهم بتكليفهم أكثر من البرنامج المقرر ورعايتهم صحيا وتعليمهم الآداب الصحيحة فى الأكل والشرب ، ومراقبة مستواهم العلمى عن طريق عمل امتحانات كل ثلاثة شهور (١٩) .

وفى مجال تطوير التعليم فى مدارس الجمعية أيضا بدأت تظهر اتجاهات لادخال تعليم اللغات الأجنبية الى مدارس الجمعية ، فاقترح وكيل الجمعية بأسيوط حسين فهمى بك المحامى فى مارس ١٨٩٦ ادخال اللغة الأجنبية الى مدارس الجمعية . كما تضمن تقرير مفتش المدارس فى ١٧ فبراير ١٨٩٧ عدم قبول التلاميذ الذين تقل

(١٩) سجل رقم (١) مقرر مجلس الإدارة فى يناير ومارس ١٨٩٧ ص ٩٥ .

أعمارهم عن ثمانى سنوات .لانه ثبت بالتجربة أن سن سبع سنوات لا يستطيع استيعاب دروس السنة الأولى ، كذلك عمل كتيبخانه (مكتبة) صغيرة بكل مدرسة للاستعانة بها على التدريس ، ووافق مجلس الادارة أيضا على طلب وكيل مدرسة طنطا باعطاء دروس خصوصية لتلاميذ المدرسة بعد الظهر (٢٠) . وكلف المجلس أحمد شفيق باشا فى سبتمبر ١٨٩٧ بعمل ملخص عن تاريخ مصر القديم وتاريخ العرب والاسلام لتوفير التلاميذ عن حالة مصر قبل الاسلام ، والاسراع بوضع قانون داخلى للمدارس الجمعية ، والتنبيه على وكلاء المدارس الا يصدروا منشورات أو تعليمات من تلقاء أنفسهم ولا يكلفون باتباع شىء لم يكن مصدقا عليه من الجمعية ، والغيت لجنة المدارس واستعوض عنها بتميين حسن عاصم باشا مديرا للمدارس ليعرض عليه كل ما يختص بها (٢١) .

وبالرغم من التطوير الذى أدخلته الجمعية على برامج وطرق التدريس فانه يلاحظ ان برامج التدريس فى وزارة المعارف والتى كانت تشتمل على تدريس اللغات

(٢٠) سجل رقم (١) محضر مجلس الإدارة . سبتمبر ١٨٩٧ ص ١١٥ .

(٢١) المصدر السابق - عام ١٨٩٧ .

الأجنبية وغيرها قد أدت الى زيادة الاقبال عليها في مقابل ضعف الاقبال على مدارس الجمعية ، خصوصا وان أغلب الذين يدخلون مدارس الجمعية يكون غرضهم فقط دروس السنة الأولى التي ينتهى عندها معظم تلاميذ هذه المدارس بخلاف نظم المدارس فى نظارة المعارف حيث يواصل التلميذ دراسته . ونظرا لضعف الاقبال على مدارس الجمعية تزايدت الدعوة الى ادخال اللغات الأجنبية ضمن برنامج دراستها حتى تيسر للتلاميذ التقدم لامتحان الشهادة الابتدائية ، وتبنى تنفيذ الفكرة حسن عبد الرازق بك الذى كان يرأس فى بنى مزار عام ١٩٠٢ جمعية تقوم بجمع تبرعات لاقامة مدرسة فى بنى مزار يكون ضمن برنامج الدراسة فيها اللغة الأجنبية ، وقد وافق مجلس ادارة الجمعية فى ١٣ أغسطس عام ١٩٠٢ على أن تبدأ الدراسة فى مدرسة بنى مزار فى أكتوبر عام ١٩٠٢ بعد ان جمع الأهالى ٢٠٩٥ جنيها والأرض التى تقام عليها المدرسة ، وأصبح عدد مدارس الجمعية فى انحاء القطر خمس مدارس بدلا من أربع فى الاسكندرية وطنطا وأسيوط والقاهرة وبنى مزار .

وفى عام ١٩٠٢ انتهى حسن عاصم باشا مدير مدارس الجمعية من اعداد نظام داخلى جديد لمدارس

الجمعية ، تقرر طبعه للعمل به فى مدارس الجمعية فى
انحاء القطر ، وأرسى قواعد جديدة تقوم على ضرورة
العناية بتعيين المدرسين الاكفاء واستبعاد غير الاكفاء
بناء على التقارير الواردة من المدارس لىكى يتحسن
مستوى التعليم فى مدارس الجمعية (٢٢) .

وعلى حين جاء ادخال اللغة الأجنبية الى برنامج
التعليم فى مدرسة بنى مزار تطورا حيويا للنهوض
بمستوى التعليم فى مدارس الجمعية تحمس له الشيخ
محمد عبده رئيس الجمعية آنئذ أشد التحمس ، فقد
انتهى الرأى فى عام ١٩٠٣ الى ضرورة تعميم ادخال
اللغة الأجنبية الى برامج المدارس الأخرى وقدم حسن
عاصم باشا تقريراً فى ١٠ يونيو ١٩٠٣ ذكر فيه أنه
يهدف الى جعل التعليم فى مدارس الجمعية شاملاً مقرر
التعليم الابتدائى العالى فى مدارس الحكومة وزيادة بما
فيه اللغة الأجنبية ، وان النفقات لن تزيد عن المقرر فى
الميزانية للمدارس لأن ما يزيد فى ايرادها من أجرة
التعليم يفى بزيادة المصاريف .

(٢٢) سجل رقم (٢) مقرر مجلس الإدارة فى ١٣/٨/١٩٠٢ ص ٣٠ (تم رقت
مدرس العربى ومدرس القرآن فى مدرسة طنطا لعدم كفاءتهما ، وفى مناسبات أخرى
عديدة لم تتردد الجمعية فى رقت من تشاء بناء على التقارير الواردة إليها) .

وفي عام ١٩٠٣ بدأ تعميم ادخال اللغة الأجنبية على تلاميذ الفرقة الأولى في المدارس . وكانت مدرسة طنطا هي ثاني مدرسة بعد بنى مزار تم ادخال اللغة الأجنبية بها ، وفي ٣٠ مارس ١٩٠٤ أشار حسن عاصم باشا مدير المدارس الى أن الميزانية قد أدرج بها ضمن مصاريف التعليم ما يلزم من النفقات لجعل مدارس مصر واسكندرية وأسيوط فى بروجرام التعليم ، مثل مدرستى طنطا وبنى مزار فزادت بذلك نفقات التعليم .

وقد دارت مناقشات فى قاعة مجلس الجمعية مساء يوم ٣٠ مارس ١٩٠٤ حول المجانية ومدى تعارضها مع فكرة بيع الكتب والادوات للتلاميذ بمناسبة زيادة نفقات التعليم بعد ادخال اللغة الأجنبية ؛ فعلى حين كان غالبية الأعضاء يؤيدون فكرة بيع الكتب والادوات الى جميع التلاميذ بالاثمان الحقيقية التى اشترتها بها الجمعية . عارض فى ذلك أحمد شفيق باشا ومحمود شكرى باشا ؛ بحجة أن بيع الكتب والادوات للتلاميذ يتعارض مع اعفاء التلاميذ المجانيين من ثمن الكتب ، وبالتالي فانه من الضرورى تأجيل ادخال اللغة الأجنبية حتى يتسنى توفير المبالغ اللازمة لتنفيذ هذه الفكرة (٢٣) .

(٢٣) سجل رقم (٢) مطبوع مجلس ادارة الجمعية فى ١٩٠٤/٢/٣٠ ص ٧٥ .

والمدير بالذكر ان الفترة التي تولى فيها
محمد عبده رئاسة الجمعية (١٧ نوفمبر ١٩٠٠
يوليو ١٩٠٥) كانت من أزهى فترات التعمير
تاريخ الجمعية ، فعلى حين أقر المجلس تطوير
التعليم وطرق التدريس فى مدارس الجمعية فقد
الجمعية أيضا فى عهده فى قبول التلاميذ وفتح
جديدة فى أنحاء مصر ، فوافق المجلس فى ٥
١٩٠٤ على فتح مدرسة فى مدينة المحلة الكبرى
اكتتب أعيان المدينة بمبلغ يزيد عن ١٥٧٤ ج
وتوجه وفد منهم مكون من محمد بك صيام ومر
خضر ومحمد أفندى مصطفى البهلوان الذى تبرع
أرض لإقامة مدرسة عليها وتعهد بإقامة ما ي
التصليحات وتبرع أيضا بمائة ألف طوب لبناء
وتوفيق أفندى فاضل ومحمد أفندى العمري
بسطويسى بركات الى مقر الجمعية وتعهدوا بأن
نفقات فتح المدرسة وإدارتها من مبالغ الاكتتاب
أجرة التعليم التى يدفعها أبناء الاغنياء (٢٤)
المجلس أيضا على إلحاق المدرسة الواصفية التابعة
مكازم الأخلاق الإسلامية ببورسعيد بناء على

(٢٤) سجل رقم (٢) محاضر مجلس إدارة الجمعية فى ١٩٠٤/١٠/٥

رئيس الجمعية الشيخ يوسف عاشور الصيبرفي الى
مدارس الجمعية وأبقى على اسم (المدرسة الواصفية)
اعترافا بفضل مؤسسها حسين واصف باشا محافظ
القنال سابقا وان يكون سير التعليم فيها على برنامج
مدارس الجمعية التي تؤهل التلاميذ لنيل الشهادة
الابتدائية (٢٥) .

وفي ٣ أكتوبر عام ١٩٠٤ تقدم الشيخ محمد عبده
بمشروع لتعديل قانون مدارس الجمعية ، ويعد هذا
المشروع من أضخم المشروعات لتطوير التعليم في
مدارس الجمعية ، ودارت المناقشات بشأن هذا المشروع
في ١٨ يناير عام ١٩٠٥ ، وصدق المجلس على اضافة
مادة لنظام المدارس تقول « من يطلب تعليم بعض أولاده
بأجر والبعض الآخر مجانا لانه لا يقدر على دفع أجرة
عن الجميع يجب طلبه اذا مضى على ابتداء السنة المكتبية
خمس عشرة يوما وبقيت محلات مجانية خالية لم يطلبها
فقير له ولد يتعلم مجانا بالمدرسة (٢٦) وكما هو واضح
من هذا المشروع ان الشيخ محمد عبده كان يهدف الى

(٢٥) الجمعية الخيرية الاسلامية في ثمانين عاما ص ٤٧ . (انشئت جمعية مكاتب

الاخلاق الاسلامية في بورسعيد عام ١٩٠٠ وكانت تهدف الى البر بأبناء المسلمين .

(٢٦) سجل رقم (٢) محاضر مجلس ادارة الجمعية في ١٨/١/١٩٠٥ ص ١١٠ .

توسيع رقعة التعليم في مصر ويكون لأبناء الفقراء أولا
ثم متوسطى الحال ثم الأغنياء .

ومن غير شك كان قبول هذه الاعداد الكبيرة
بالتعليم المجانى بالجمعية يكلف ميزانية الجمعية الكثير
ولكن كان الواضح ان الفكرة التى غرسها الشيخ محمد
عبده والتى تقوم على ضرورة التوسع فى اقامة المدارس
والاشراف على أية مدارس ترغب فى اشراف الجمعية
عليها قد أینعت ولم يعد أمام الجمعية بعد رحيل الشيخ
محمد عبده فى عام ١٩٠٥ مجال لتأجيل التوسع فى
التعليم ، ولم يعد من الممكن أيضا ان تتعلل كما كانت
تتعلل فى الماضى بنقص الايرادات فى التعليم خصوصا
بعد أن تزايدت وقفیات الاعيان من الاطيان الزراعية
والتي تكفى للانفاق على التعليم فى مدارس الجمعية ،
فوافق مجلس الادارة فى عام ١٩٠٦ على اقامة مدرسة
فى دسوق على غرار مدرسة شربين ولكن بشروط هى
أن يدفع عمد وأعيان المدينة مبلغ ألفى جنيه للانفاق
منها على انشاء المدرسة والصرف عليها لحين تسمح حالة
الجمعية بالانفاق ، وتوفير المكان اللازم لاقامة مبنى
المدرسة ، وتأجير مكان للمدرسة لحين الانتهاء من بناء
المدرسة (٢٧) .

(٢٧) سجل رقم (٢) محاضر مجلس الادارة لى ١٩٠٦/٧/٤ ص ٥٩ .

وتجدر الإشارة الى أن الجمعية لجأت الى مال الاستثمار لتأخذ منه في عام ١٩٠٨ لتواجه زيادة الميزانية في التعليم، خصوصا بعد أن فشلت الجهود المبذولة لايجاد موازنة بين موارد التعليم ونفقاته ، وقد ذهب رئيس الجمعية آنئذ (الأمير حسين كامل) الى ضرورة جمع تبرعات من الأعيان وممن يتقدم من الأجانب بأية تبرعات سواء أكانت تبرعات نقدية أو عينية ، وبدأ صفحة هذه التبرعات بدفع مبلغ كبير لهذا الغرض ، وتبعه في ذلك بعض الأجانب ، ودفع أحدهم مبلغا كبيرا من المال وأوصى بعدم ذكر اسمه ، وبالرغم من ذلك ظل العجز في إيرادات التعليم يتزايد وينذر بتدهور أحوال التعليم في مدارس الجمعية ، والمهم أن حركة التعليم في مدارس الجمعية بدأ يصيبها الضعف ، خصوصا بعد أن فقدت الطابع الذي تحافظ عليه منذ نشأتها وهو الطابع الاسلامي البحت وأخذت تعمل بنظام يجمع بين النظام المعمول به في مدارس الحكومة وبين البرنامج الأساسي الذي وضعته لجنة المدارس عند افتتاح المدارس الجمعية . ومما زاد هذا الضعف بداية نقص موارد التعليم والاعتماد بشكل أساسي على التبرعات التي بدأ صفحتها الأمير حسين كامل والتي لا تمثل موردا ثابتا

يمكن الاعتماد عليه في وضع سياسة ثابتة للنهوض بالتعليم ، وبالنظر الى تطور الأمور على هذا النحو فقد أصبح على الجمعية لكي تواجه ذلك اما أن تتبنى سياسة عدم التوسع في افتتاح المدارس من جديد أو تلتفت الى تحسين مستوى التعليم في مدارسها بعد أن نوه رئيس الجمعية أكثر من مرة الى أن مستوى تلاميذ المدارس بالجمعية أقل بكثير من المدارس الأخرى ، واتفقت الآراء على ضرورة العناية بتحسين رواتب المعلمين في مدارس الجمعية ، بعد أن بدأ الاكفاء منهم يهربون الى المدارس الأميرية بسبب نقص الأجور (٢٨) . الى جانب النظر في مسألة وقف الاطيان لفتح المدارس بحيث لا تقبل الجمعية فتح مدارس لأي وقف يقل إيراده عن ٤٠٠ جنيه سنويا (٢٩) .

أما بالنسبة لزيادة أجور المدرسين فقد كانت الجمعية تعاني أصلا من نقص موارد التعليم ، فظلت تؤجل في قبول مبدأ زيادة أجور المدرسين . واتخذت أيضا

(٢٨) سجل رقم (٢) محاضر مجلس الإدارة في ١٩/٢/١٩٠٨ ص ٢٦ .
(٢٩) سجل رقم (٢) محاضر مجلس الإدارة في ١١/٢/١٩٠٨ ص ٣٢ (رفض مجلس الإدارة ضم أية مدارس أهلية الى مدارس الجمعية الا في حالة توفر ايراد ثابت من أملاك لا يقل عن ٤٠٠ جنيه سنويا انظر محاضر مجلس الإدارة في ١٦/١٢/١٩٠٨ .

من فكرة « عدم قبول أطيان لا تدر عائدا يكفي للانفاق على افتتاح أية مدرسة » سبيلا للحد من التوسع في انشاء مدارس جديدة تابعة للجمعية فأجلت النظر في مشروع انشاء مدرسة تجهيزية في مدينة طنطا بالرغم من تبرع الأهالي بمبلغ وصل الى أحد عشر ألفا من الجنيهات ، ورفضت الطلب المقدم من عمدة بلقاس في ٢٥ فبراير ١٩٠٨ الذى يتعهد فيه بإيقاف خمسة عشر فدانا من أجود الاطيان ، ورفضت أيضا طلب أهالي العريش في سبتمبر عام ١٩٠٨ والذى يلتمسون فيه اقامة مدرسة في مدينتهم (٣٠) .

وفي عهد رئاسة الأمير حسين كامل للجمعية ، بادر مدير التعليم محمد راسم بك في عام ١٩٠٨ الى اتخاذ خطوة يهدف من ورائها الى زيادة ايرادات التعليم ، وافق بمقتضاها على زيادة أعداد الطلاب الذين يدفعون مصروفات ، ولا شك أن تلك الخطوة تمثل اهدارا بنسبة المجانية المعمول بها في قبول الطلاب مما جعل العضو (صابر صبرى) ينتقد تلك السياسة في التعليم بحجة ان ذلك سوف يجعل مجانية التعليم في مدارس الجمعية ليست على النحو المعمول به من قبل حيث كان لها المقام الأول ،

(٣٠) سجل رقم (٣) محاضر مجلس الإدارة في ١١/٣/١٩٠٨ ص ٣١ .

هذا بالإضافة الى ان قبول اعداد كبيرة من الطلاب الذين يدفعون مصروفات سوف يترتب عليه مطالبة أولياء الأمور الجمعية بل والزامها ببناء فصول زيادة فى مدارسها ، كذلك سوف تصبح الأغلبية بالمدارس للتلاميذ ذوى الاجرة وهذا مخالف للفرض الأصلى للجمعية .

أما بالنسبة لمؤيدى فكرة زيادة عدد التلاميذ ذوى الاجرة وهم الأغلبية فقد كانوا يرون ان اشتغال الجمعية بتعليم الفقراء لن يتأثر لان زيادة التلاميذ بأجر لا يخل بفرض الجمعية وذلك لأن عدد الفقراء التى تسمح الميزانية بقبولهم لم يمس ولم يصرف منه أى شىء للتلاميذ ذوى الاجرة ، ولأن من أحسن الخدم الخيرية التى تؤديها الجمعية للبلاد هى قبول أولاد الأهالى الذين يدفعون الاجرة خصوصا اذا كانت الاجرة زهيدة أقل من المدارس الأخرى بشرط أن الايراد الذى يتحصل من أجرة التلاميذ الزيادة يكفى لماهيات المدرسين الزيادة وما يتبعها (٣١) .

ومن غير شك كانت السياسة الجديدة فى التعليم التى وافق عليها المجلس تمثل انحيازاً كاملاً للقادرين على

(٣١) سجل رقم (٢) فى ١٩٠٨/٩/٣٠ ص ٤١ .

دفع المصروفات لانه تجمد بمقتضاها اعداد المقبولين
مجانا فى مدارس الجمعية والذين لم يتعدوا ١٠٥ تلاميذ
فى كل مدرسة فى مقابل اطلاق قبول اعداد التلاميذ
ذوى الاجرة ، وكان رئيس الجمعية يرى آتئذ أنه من
الضرورى عمل مدارس يتعلم فيها البنات الفقراء الخدمة
المنزلية بحجة أن ذلك سوف يعود عليهم بالفائدة الأدبية
والمادية بخدمتهن فى منازل الاغنياء (٣٢) .

وفى عام ١٩٠٨ كان قد تقدم لامتحان الشهادة
الابتدائية من مدارس الجمعية ٥٦ تلميذا وبلغت جملة
الناجحين ٤٢ تلميذا ، تقدم منهم ٢١ تلميذا من
مدرسة بنى مزار و ١٢ من مدرسة الاسكندرية ، ٧ من
مدرسة مصر و ٨ من مدرسة بورسعيد و ٤ من مدرسة
طنطا و ٤ من مدرسة أسيوط . وقد طلب فريق من
التلاميذ الفقراء الناجحين الدخول مجانا بمدارس
الحكومة الثانوية (٣٣) .

وفى أول فبراير عام ١٩٠٩ أنتخب عبد الخالق
ثروت وكيل للجمعية خلفا لمحمد راسم بك مدير التعليم
الذى سافر الى استانبول ، وقرر المجلس ان يتولى

(٣٢) سجل رقم (٣) محاضر مجلس الادارة فى ١٣/٣/١٩٠٧ ص ١ .

(٣٣) سجل رقم (٣) محاضر مجلس الادارة فى ١٩٠٨ .

عبد الخالق ثروت منصب مدير التعليم فى مدارس
الجمعية ، وعلى حين رأينا التدهور الذى لحق بمدارس
الجمعية فترة محمد راسم بك . فقد وجدنا عبد الخالق
ثروت يبذل قصارى جهده للنهوض بالتعليم فى مدارس
الجمعية ، ففى عهده تزايدت الرغبة فى انشاء أو ضم
مدارس تحت اسم الجمعية فى كفر الشيخ وقنا والمحلة
الكبرى وغيرها . كما تزايدت التبرعات الخاصة للرقى
بالتعليم وتركز جانب كبير منها لاقامة المباني أو
تجديد الأخرى مثلما حدث لمدارس الجمعية فى أسيوط .
الى جانب التبرعات العينية للتلاميذ الفقراء فى صورة
أحذية أو ملابس أو غيرها (٣٤) .

ووافق عبد الخالق ثروت مدير التعليم بمدارس
الجمعية فى ٨ مارس عام ١٩١٠ على بحث التقرير الذى
أعده سكرتير الجمعية عبد الكريم فهمى بك بشأن تعديل
قيمة أجور التعليم وتحديد عدد التلاميذ المجانيين (٣٥) .

(٣٤) سجل رقم (٣) محاضر مجلس الإدارة فى ١٩٠٩/٢/١ ص ٦٦ (ومن أهم
هذه التبرعات المبالغ التى تبرع بها جماعة الانفجار فى أسيوط لبناء مدرسة خيرية ،
وتبرعات محل استين تاجر الملابس الشهير بمناسبة عيد الأضحى ، وتبرعات محل
شهادة اخوان بشارع الملاح بعزاء لأول الناجحين) .

(٣٥) سجل رقم (٣) محاضر مجلس الإدارة فى ١٩١٠/٣/٨ ص ٩٧ .

وحققت مدارس الجمعية فى أواخر العام الدراسى ١٩٠٩ / ١٩١٠ نتائج طيبة فى شهادة الدراسة الابتدائية ، اذ تقدم ١٤١ تلميذا للشهادة الابتدائية اجتاز ١٠١ منهم الامتحان أى بنسبة ٦٣ر٧١٪ وكانت نسبة النجاح فى عام ١٩٠٩ لا تزيد عن ٤٨٪ ونسبة النجاح فى القطر كله ٣٨٪ (٣٦) وأخذت نتائج مدارس الجمعية فى السنوات التالية فى التحسن ، فتقدم اليها فى عام ١٩١١ للحصول على الابتدائية ٢٦٣ تلميذا نجح منهم أكثر من ٧٠٪ منهم ، وكانت مدارس الجمعية تحتكر المراكز الأولى للناجحين فى الشهادة الابتدائية فى سنة ١٩٠٩ و ١٩١٠ ، وقد بلغت جملة الذين تخرجوا من مدارس الجمعية فى أربع سنوات ٣٨٩ تلميذا ، وحققت مدارس المحلة الكبرى فى ١٩١١ أعلى نسبة فى عدد الناجحين يليها مدرسة طنطا ثم مدرسة بورسعيد ومدرسة دسوق ومدرسة شربين وأسيوط ثم الاسكندرية والقاهرة . وبلغت جملة الأجور التى يتقاضاها المدرسون فى عام ١٩١٠ حوالى ١٩٤٨ جنيها ، وكانت

المدارس ترصد أيضا جوائز للمتفوقين من
ابنائها (٣٧) .

وفي عام ١٩١٢ أقيمت نظارة المعارف على الغاء
امتياز الشهادة الابتدائية ، بحيث لم يعد من الممكن
الاعتماد عليها في التوظيف أو الارتزاق ، كذلك ترتب
على سياسة التوسع في قبول التلاميذ ذوي الاجرة
زيادة في اعداد هؤلاء الطلاب في مقابل نقص تلاميذ
المجانة ، علاوة على فشل الجمعية في تخريج المؤهلين
للانخراط في الحياة العامة ممن يتكسبون من العمل
اليدوي حيث ظلت البرامج متأثرة على نحو واضح
ببرامج التدريس في المدارس الأميرية التي تؤهل
تلاميذها للتعليم العالي ، ولكل هذه الأسباب نظرت
الجمعية في اتخاذ منهج جديد يمكن الجمعية من أداء
رسالتها ، فقدم حسن بك عبد الرازق نائب مدير التعليم
بالمدارس في ١٥ ابريل ١٩١١ برنامجا اصلاحيا
يهدف الى معالجة الخلل في برامج التدريس ، يقوم على

(٣٧) في ٣١ أكتوبر ١٩٠٦ تبرع الأمير حسين كامل رئيس الجمعية بمبلغ
مائة جنيه انجليزى لشراء مكافآت للسبعة تلاميذ الذين تفوقوا عام ١٩٠٦ وطالب
بعمل احتفال يتم فيه توزيع هذه الجوائز وكان الأعيان يرسلون أيضا عدايا ومكافآت
للأوائل من تلاميذ المدرسة ، انظر سجل رقم (٢) ، (٣) محاضر مجلس الادارة في
١٩١١/١٠/٣ .

ادخال مواد دراسية لم تكن موجودة من قبل مثل امساك الدفاتر وعلم الصحة ، والتوسع فى تدريس اللغة العربية والدين وتهذيب الأخلاق والقرآن الكريم والتاريخ وتخطيط البلدان وفروع الرياضة .

وعلى حين وافق المجلس على هذا البرنامج فى أواخر عام ١٩١١ ، فقد قرر أيضا فى فبراير ١٩١٢ فتح أبواب التعليم الثانوى لنيل شهادة الكفاءة فى مدارس مصر وطنطا وأسيوط عن طريق فتح فصلين فقط فى كل مدرسة لا يزيد عدد التلاميذ فيها عن ٦٤ تلميذا ، وتشكيل لجنة من عبد الخالق ثروت وصابر صبرى وطلعت حرب والدكتور محمد علوى وأحمد عمر لاعداد مشروع يؤدى الى تنفيذ التعليم الصناعى .

وطرحت فى ٢٠ فبراير من جديد مسألة المجانية فى مدارس الجمعية من عدة زوايا تقوم على : هل يمكن التخلص من التعليم بالمصروفات نهائيا والاقتصار على الطلاب المجانيين ، وفى حالة قبول تلاميذ ذوى أجرة فكم يكون عددهم ، واذا تقرر الاكتفاء بالمجانية فمتى على وجه التحديد يمكن تحويل مدارس الجمعية الى المجانية المحضة ؟ وفى حالة تقرير دراسة الكفاءة ، فهل يكون ذلك للتلاميذ الذين يدفعون المصروفات وحدهم أم

للمجانين أيضا ؟ وكم يكون عددهم ونسبتهم ؟ واستقر
الرأى بين الأعضاء بعد عقد جلسة غير عادية فى منزل
حسين واصف باشا تضم الأمير حسين كامل وعبد الخالق
ثروت وعدلى يكن وسعد زغلول ومحمد فريد وأحمد
بفتحى زغلول وحسين واصف وإبراهيم سعيد والسيد
الرفاعى وعبد الحميد السيوفى وعلى شعراوى وأحمد
عمر وإبراهيم الهلباوى ودرويش سيد أحمد وصابر
صبرى وحسن عبد الرازق على عدة أمور هى :

أولا : رفع نسبة المجانية عما هى عليه بحيث تصل
الى ٤٠٪ بدلا من ٣٣٪ على أن يكون ذلك تدريجيا لأن
هذه المدارس أصلا لأبناء الفقراء بالذات .

ثانيا : ان تكون أجور التعليم على النحو الآتى :
٣ جنيهات للتحضيرى ، ٥ رء جنيه للسنة الأولى ، ٥ رء
جنيه للسنة الثانية ، ٦ جنيهات للسنتين الثالثة
والرابعة .

ثالثا : ان يتقرر عدد التلاميذ الذين يوجدون
بمدارس الجمعية الابتدائية من الآن فصاعدا ٣٨٠٠
تلميذ على التخصيص الآتى : ٧٥٠ فى مصر ، ٧٠٠ فى
الاسكندرية ، ٤٥٠ فى طنطا ، ٤٠٠ فى أسيوط ، ٣٥٠

فى المحلة السكبرى ، ٣٠٠ فى بنى مزار ، ٣٠٠ فى
بورسعيد ، ٣٠٠ فى دسوق ، ٢٥٠ فى شربين .

رابعاً : الا تصرف الجمعية شيئاً من المال المقرر
للتعليم من ايراداتها العمومية والخصوصية فى تعليم
تلاميذ الاجرة وان تقصره كله على تعليم الفقراء ،
ويدخل فى ذلك ما يلزم لتعليم نوابغ هؤلاء فى القسم
الثانوى باعتبار ثلاثة الى خمسة فى كل مدرسة من المدارس
الابتدائية .

وهكذا قامت حركة الاصلاح فى التعليم فى مدارس
الجمعية فى عام ١٩١٢ على أمرين ، الأول التوسع
فى المجانية ، والثانى هو ادخال التعليم الثانوى الى
مدارس الجمعية ، فقد بلغ عدد التلاميذ المجانيين
المتقدمين للشهادة الابتدائية ١١٧ تلميذاً على حين بلغ
عدد التلاميذ الذين يدفعون الاجرة ٢٣٨ تلميذاً ، وفى
مدرسة مصر بلغ عدد المجانيين ٢٨ تلميذاً وعدد التلاميذ
باجرة ٥١ تلميذاً ، وفى مدرسة الاسكندرية بلغ عدد
التلاميذ المجانيين ١٨ تلميذاً وعدد التلاميذ باجرة ٥٣
تلميذاً ، وفى مدرسة طنطا بلغ عدد التلاميذ المجانيين
١٥ تلميذاً وعدد التلاميذ بأجرة ٢٦ تلميذاً ، وفى
مدرسة أسيوط بلغ عدد التلاميذ المجانيين ١٦ تلميذاً

وعدد التلاميذ بأجرة ٢٨ تلميذا ، وفي مدرسة
بنى مزار بلغ عدد التلاميذ المجانيين ٩ تلاميذ وعدد
التلاميذ بأجرة ٩ تلاميذ ، وفي مدرسة المحلة الكبرى
بلغ عدد التلاميذ المجانيين ٧ تلاميذ وعدد التلاميذ بأجرة
١٠ تلاميذ ، وفي مدرسة شربين بلغ عدد التلاميذ
المجانيين ٩ تلاميذ وعدد التلاميذ بأجرة ٢٨ تلميذا ،
وفي مدرسة دسوق بلغ عدد التلاميذ المجانيين ٥ تلاميذ
وعدد التلاميذ بأجرة ١٣ تلميذا .

وفي ٨ أكتوبر عام ١٩١٢ طالب أهالى مدينة
الاسكندرية بإنشاء قسم ثانوى بمدرسة الجمعية ، على
حين قبلت الجمعية لأول مرة فى مدارسها فى مصر وطنطا
وأسيوط ١٠٨ تلاميذ بالتعليم الثانوى فى مدرسة
مصر ٦٤ تلميذا منهم ٥١ تلميذا بالمصاريف و ١٣
تلميذا بالمجان ، وفي مدرسة طنطا ٣١ تلميذا ١٩ منهم
بالمصاريف و ١٢ بالمجان ، وفي مدرسة أسيوط ١٣
تلميذا ٩ منهم بالمصاريف ، و ٤ بالمجان ولكن تبين أن
عدد المقبولين فى العام التالى أقل بسبب ارتفاع
المصاريف عن المدارس الأميرية أو حتى الأهلية ،
فالمصاريف فى المدارس الأميرية ١٥ جنيها شاملة
ثمن الكتب والادوات الدراسية فضلا عن تناول

وجبة غداء على نفقة المدرسة على حين في المدارس الأهلية تراوحت بين ١٠ و ١٢ جنيها وليس بها ثمن الكتب والادوات أما في مدارس الجمعية الثلاث فإن التلميذ يدفع ١٥ جنيها بخلاف ثمن الكتب والادوات . ونظرا لضعف الاقبال على مدارس الجمعية الثانوية حيث وصل اجمالي التلاميذ المقبولين ٦٨ تلميذا في جميع المدارس عام ١٣/١٩١٤ ، فقد دار نقاش طويل بين أحمد لطفى السيد وأحمد شفيق وإبراهيم الهلباوى وحسين واصف حول التقرير الذى قدمته ادارة التعليم بالجمعية حول تخفيض المصروفات ، ووافق المجلس بالاجماع على جعل المصروفات المدرسية للقسم الثانوى ١٢ جنيها في العام بما في ذلك ثمن الكتب والادوات الدراسية وبدون تناول وجبة الغداء (٣٨) .

والجدير بالذكر ان الجمعية وافقت في عام ١٩١٢ على ضم مدرسة البنات في مدينة بورسعيد ، حيث قامت جمعية نشر التعليم في المدينة بجمع التبرعات لانشائها ، لانه لم يكن بالمدينة مدرسة للبنات المسلمات وقد ذكر رئيس الجمعية الأمير حسين كامل بهذه المناسبة أن

(٣٨) سجل رقم (٤) محاضر مجلس الادارة في ٢٨/٣/١٩١٣ ص ١٢ ، ١٣ .

الجمعية ينبغي أن تشتغل بترقية البنات المصرية ترقية
تكفل التوازن بينها وبين الصبى المصرى (٣٩) .

ووافقت الجمعية أيضا فى ٣٠ ديسمبر عام ١٩١٢
على ضم مدارس أخرى تابعة لديوان الأوقاف فى قلين
وبيا ومدرسة السلحدار بجهة باب الفتوح بمصر وكان
عدد التلاميذ فى مدرسة بيا ١٢٠ تلميذا بينهم ٣١ غير
مسلمين ، ٧٧ بمصروفات منهم غير مسلمين و ٤٣ مجانا
منهم ١٣ غير مسلمين . أما مدرسة قلين فكان عدد
التلاميذ فيها ١٤٦ تلميذا بينهم ٣٤ تلميذا غير مسلمين ،
وكانت المصاريف فى بيا ١٨٠ قرشا للسنة الأولى ،
و ٢٤٠ قرشا للسنة الثانية و ٣٠٠ قرش للسنة الثالثة
و ٣٦٠ قرشا للسنة الرابعة أما مدرسة قلين فيدفع
التلميذ ٩٠ قرشا للسنة التحضيرية و ١٢٠ قرشا
للسنة الأولى ، ١٨٠ قرشا للسنة الثانية و ٢٢٥ قرشا
للسنة الثالثة وللسنة الرابعة ووافقت الجمعية على قبول
التلاميذ غير المسلمين بصفة استثنائية حتى آخر العام
الدرامى (٤٠) .

(٣٩) سجل رقم (٢) مطاوع مجلس الادارة فى ٨/١٠/١٩١٢ من ١٧٩ .
١٨٤ . أيد الدكتور محمد علوى فكرة ضم مدرسة البنات ببورسعيد وأبدى ابراهيم
الهلماوى حذرا من أن الحالة المالية للجمعية ينبغي أن تنتظر قبل الموافقة .
(٤٠) سجل رقم (٢) فى ٣٠/١٢/١٩١٢ .

وعلى وجه العموم أحرزت مدارس الجمعية فى أواخر
عام ١٩١٢/١٩١٣ فى امتحان الشهادة الابتدائية
نتائج حسنة بالقياس للسنوات الماضية ؛ فعلى حين تقدم
لمدرسة مصر ١٢٣ تلميذا بلغ عدد الناجحين ٦٧ تلميذا
وفى مدرسة الاسكندرية تقدم ٧٣ تلميذا نجح منهم
٤٧ تلميذا ، وفى طنطا تقدم ٦٦ تلميذا نجح منهم ٣٥
تلميذا وفى أسيوط تقدم ٣٧ تلميذا نجح منهم ١٩
تلميذا وفى بنى مزار تقدم ٣٠ تلميذا نجح منهم ٢٠
تلميذا وفى بورسعيد تقدم ٣٩ تلميذا نجح منهم ٣١
تلميذا ، وفى مدرسة المحلة تقدم ٣٦ تلميذا نجح
منهم ٢٧ تلميذا ، وفى شربين تقدم ٢٨ تلميذا نجح
منهم ٢٠ تلميذا ، وفى دسوق تقدم ١٧ تلميذا نجح
منهم ١٢ تلميذا وكانت جملة التلاميذ فى مدارس
الجمعية الذين تقدموا للحصول على الشهادة الابتدائية
٥١٣ تلميذا منهم ٣٣٢ تلميذا يدفعون مصاريف
و ١٨١ بالمجان (٤١) .

أما بالنسبة للنتائج النهائية فى الدراسة الثانوية
فى عام ١٩١٣ / ١٩١٤ فقد كانت سيئة بالقياس

(٤١) سجل رقم (٤) معضد مجلس الإدارة فى ١٩١٣/٥/٦ ص ٢٦ ، ٢٤ .

للتعليم الابتدائي ، اذ تقدم للامتحان ٦٥ تلميذا نجح
منهم ٢٣ تلميذا أى بنسبة ٣٥٪ (٤٢) .

وبالرغم من ذلك فقد كان رئيس الجمعية الأمير
حسين كامل يقوم بزيارات الى مدارس الجمعية وكذلك
الخدوي لتشجيع التلاميذ وحثهم على الاجتهاد ، ففي
مارس ١٩١٤ زار الامير حسين كامل مدرسة مصر
وأهدى أول التلاميذ في الابتدائية ساعة ذهبية وقلمًا
من الذهب . وقام الخديوي في مايو ١٩١٤ يرافقه وفد
مكون من الدكتور محمد علوي وصابر صبري ومحمود
شكري وادريس راغب وحسين واصف وأحمد شفيق
وأحمد لطفي السيد وحسن عبد الرازق بزيارات الى
مدارس الجمعية في طنطا والمحلة الكبرى ودسوق (٤٣) .

وبسبب ظروف الحرب وتدهور الأوضاع المالية
قررت الجمعية في ٧ أكتوبر عام ١٩١٤ قبول تلاميذ
مدارس الجمعية الناجحين في الابتدائية بالقسم الثانوي
من الطلاب الأكثر عوزا واستعدادا وأقل سنا وعددهم

(٤٢) سجل رقم (٤) مقرر مجلس الادارة في ١١/٨/١٩١٤ ص ٦٩ - ٧٠ .

(٤٣) سجل رقم (٤) مقرر مجلس الادارة في ٥/٥/١٩١٤ ص ٥٩ .

عشرون تلميذا على ألا يترتب على ذلك زيادة فى النفقات حيث أن الأهالى طالبوا بانقاص أجور التعليم الى النصف بسبب الظروف الاستثنائية (٤٤) .

وفى ١٠ ابريل ١٩١٥ وافقت الجمعية على اختيار لجنة للنظر فى نظام الادارة والتعليم بناء على اقتراح وزير المعارف ووكيل الجمعية عدلى يكن ، وان يكون من حق هذه اللجنة ادخال ما يترأى لها من التعليم وتقرر أن يطلق على اللجنة اسم اللجنة العلمية ، وان تتكون من سبعة أعضاء هم عدلى يكن وعبد الخالق ثروت ومحمد شكرى وسعد زغلول والدكتور محمد على وحسن عبد الرازق وطلعت حرب (٤٥) . وقد أحيل على هذه اللجنة الاقتراحات التى تقدم بها رئيس الجمعية الامير يوسف كمال فى ١٥ يناير ١٩١٦ حول تحسين حال الموظفين واختيار المدرسين والشهادات التى يجب أن يكونوا حاصلين عليها وتحويل بعض المدارس الى مدارس بنات أو مدارس زراعية أو صناعية (٤٦) ووافق مجلس ادارة الجمعية على اقتراحات اللجنة

(٤٤) سجل رقم (٤) محضر مجلس الادارة فى ١٠/٧/١٩١٤ ص ٧٤ .

(٤٥) سجل رقم (٤) محضر مجلس الادارة فى ١٩/٤/١٩١٥ ص ١٠٩ .

(٤٦) سجل رقم (٤) محضر مجلس الادارة فى ١٥/١/١٩١٦ .

العلمية لاصلاح احوال المدرسين والموظفين ، والاستغناء
عن المدرسين الحاصلين على الابتدائية فقط ، ووضع
لائحة لاستخدام موظفى الجمعية ، وان يكون تحويل
المدارس الى مدارس بنات أو مدارس زراعية أو صناعية
حسب احتياج الجهة التى بها المدرسة مراعاة للفائدة
التي تعود على الأهالى (٤٧) .

والمجدير بالذكر أن مدارس الجمعية بعد ادخال
العديد من خطوات التجديد فى مناهج الدراسة بها أو
تطويرها أصبحت تضارع المدارس الأميرية التابعة
لوزارة المعارف ، وصحيح أيضا أن أعداد المقبولين فى
هذه المدارس ظل ثابتا طوال سنوات ، ولم تطرأ زيادة
ملموسة على سياسة القبول فى مدارس الجمعية ولكن
سعة هذه المدارس وتحمس الأهالى للاحاق أبنائهم بها
ظل قائما بدرجة واضحة ، بفضل التطوير الذى أدخل
عليها والتشجيع الذى كانت تحظى به على المستويين
الرسمى والشعبى ، خصوصا بالنسبة للزيارات التى
كان يقوم بها المشاهير وكبار الاعيان ، فضلا عن
زيارات الخديوى والسلطان حسين كامل لهذه المدارس
وعنايتهم الواضحة بتحسين احوال هذه المدارس ودفع

(٤٧) سجل رقم (٤) محضر مجلس الادارة لى ١٩١٦/٤/١٩ .

التبرعات لها ، ففي سنة ١٩١٥ زار حسن صبرى باشا
مستشار وزارة الأوقاف مدرسة الجمعية بأسسيوط ، وزار
محافظ عموم القنال مدرسة البنات ببورسعيد ، وحضر
اللورد كتشتر في سبتمبر عام ١٩١٥ احتفالات مدرسة
الجمعية بأسسيوط التي شاركت فيها المدرسة الأميرية
ومدرسة الأمريكان ومدرسة ويصا . كما قام السلطان
حسين بزيارات الى مدارس طنطا والمحلة في ١٩١٦
وأهدى ناظرى المدرستين ساعة ذهبية تذكارا للزيارة .
وقام الأمير يوسف كمال في ١٩١٦ أيضا بزيارات
لمدارس الاسكندرية وطنطا وكان لهذا التشجيع
والتأييد أثره في تحسن نتائج مدارس الجمعية ، ففي
الدراسة الابتدائية تقدم ٧٥٦ تلميذا لامتحان الشهادة
الابتدائية عام ١٩١٥ / ١٩١٦ نجح منهم ٥٣٢
تلميذا (٤٨) .

وفي عام ١٩١٦ استجابت اللجنة العلمية لطلب أهالى
مدينة الاسكندرية بافتتاح قسم ثانوى بمدينة
الاسكندرية ، وكان الأهالى وعلى رأسهم الأمير عمر طوسون
قد اكتبوا لافتتاح هذه المدرسة . وافتتحت مدرسة
للبنات فى القاهرة هى مدرسة خديجة هانم برهان بعد

(٤٨) سجل رقم (٤) محضر مجلس الإدارة فى ١٥/٦/١٩١٦ ص ١٨٠ .

افتتاح مدرسة فى أواخر عام ١٩١٥ للبنات أيضا فى
وقف الشيخ صالح لتربية البنات تربية صالحة تعطيهن
كل ما ينبغى من مبادئ الدين ، وان تكون مدة الدراسة
أربع سنوات وتشتمل على تدريس القرآن الكريم والتعليم
الدينى والأخلاق واللغة العربية والحساب ومبادئ
الجغرافيا والتاريخ والخط والرسم وقانون الصحة
والتدبير المنزلى وأشغال الأبرة وتفصيل الملابس
وخياطتها والتعليم المنزلى ويشمل الطهى والغسل والكى .
وان يقبل فى هذه المدرسة ثلاثون تلميذة بالمجان ومثلها
بالمصروفات البالغ قيمتها ستة جنيهات تدفع على
أقساط ، وأدخلت الجمعية التطوير على هذه المدارس
الخاصة بتربية البنات سواء فى بورسعيد أو القاهرة مما
أدى الى زيادة الاقبال عليها ورفعت فى نفس الوقت
أجور التعليم فيها (٤٩) .

والجدير بالملاحظة ان الجمعية كانت حريصة تماما
على تطوير التعليم فى مدارسها ، وتنتهز أية فرصة
لاستغلالها من أجل هذا التطوير ، فناقشت فى ١٢ مايو
١٩١٧ وسائل النهوض بمستوى التعليم ، وعرض

(٤٩) سجل رقم (٤) مقرر مجلس الإدارة فى ١٢/٩/١٩١٥ ص ١٤٥ .
• ١٩٣ من ١٩١٦/٨/٢١ .

مشروع لنظام تعيين المدرسين ومستخدمى الجمعية أكد على ضرورة أن يكون المدرس حاصلًا على شهادة الدراسة الثانوية على الأقل أو ما يعادلها ، وبالنسبة للذين يقومون بالتدريس بالمدارس الثانوية أن يكون حائزًا على الشهادة العالية وأن يكون لائقًا طبيا (٥٠) .

ويمكننا القول أن سنوات ١٩١٥ و ١٩١٦ و ١٩١٧ من أعوام الازدهار والنهضة فى تاريخ التعليم بمدارس الجمعية ، بسبب الدور البارز الذى قامت به اللجنة العلمية بالجمعية فى النهوض بالتعليم بمدارس الجمعية فاستجاب مجلس الادارة فى أغسطس ١٩١٧ لطلبات انشاء قسم للتعليم الثانوى فى مدارس الجمعية ببنى مزار والمحلة الكبرى ودسوق عام ١٩١٨ ، واقرحت اللجنة العلمية أن تكون الأقسام الثانوية فى مدارس الجمعية بالقطر بحيث تسمح لجميع الناجحين من تلاميذ المدارس الابتدائية بها بالاستمرار فى الدراسة فيها سواء كانوا بمصروفات أو مجانيين وأخذت الجمعية بعد ذلك فى الموافقة على قبول تلاميذ بالقسم المجانى بالتعليم الثانوى (٥١) .

(٥٠) سجل رقم (٤) مقرر مجلس الادارة فى ١٢/٥/١٩١٧ ص ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٥١) محاضر اللجنة العلمية بالجمعية ١٩١٧ - ١٩٢٩ ص ١ - ٢ .

ووافقت الجمعية في عام ١٩١٨ على ضم عدد من المدارس الأهلية بشرط أن تسير وفقا لنظام الجمعية الى مدارسها ، مثل مدرسة ميد أحمد بك زعزوع بينى سويف ، وخفضت أجور التعليم في مدارس الجمعية للبنين والبنات ، فكان تلميذ السنة التحضيرية يدفع ٥٠ قرشا في العام في مدارس البنين و ٢٥ قرشا لمدارس البنات . أما تلاميذ الفرقة الأولى فكانوا يدفعون جنيها واحدا للبنين و ٥٠ قرشا لمدارس البنات ، والسنة الثانية جنيها واحدا للبنين و ٥٠ قرشا للبنات ، والسنة الثالثة ١٥٠ قرشا للبنين وجنيها واحدا للبنات وكذا السنة الرابعة . أما التعليم الثانوى فكانت مصاريفه تقدر بثلاثة جنيها في السنتين (٥٢) .

وكان طبيعيا أن تزداد النفقات الخاصة بالتعليم بدرجة ملحوظة مما جعل سكرتير الجمعية وعضو اللجنة العلمية طلعت حرب يحذر من نتائج الانسياق وراء ذلك دون توفير مصادر التمويل اللازمة لهذه النهضة ، ويشير الى ذلك صراحة في تقرير له يعد من أخطر التقارير . ذكر فيه « أنه من الضروري وضع حد للزيادة المطردة في نفقات التعليم وأضاف « أن ماهيات التعليم في عام ١٩١٣

(٥٢) سجل رقم (٤) محضر مجلس ادارة الجمعية في ١٩١٧/١٢/٨ ص ٣٠٠ .

بلغت ١٥٨٠٣ جنيهات، وعدد التلاميذ ٣٩١٢ منهم ٢٣٩٢ باجرة قدرها ١٤٩٠٢ جنيه و ١٥٢٠ مجانا بنسبة ٨٥ر٣٨٪ فاصبحت الماهيات فى عام ١٩١٧ هى ١٨١٣ جنيها وعدد التلاميذ ٤٥٦٧ تلميذا ، منهم ٢٤٧٣ باجرة قدرها ١٤٨٧٥ جنيها و ٢١٩٤ مجانا بنسبة ٤٨٪ وفى سنة ١٩١٨ مبلغ ١٩٠٢٤ جنيها والتلاميذ عددهم ٤٤٩٦ تلميذا منهم ٢٤٩٨ باجرة قدرها ١٤٨٨ جنيها و ١٩٩٨ مجانا بنسبة ٤٤ر٥٪ وبالتالى فقد وصلت جملة الزيادة من سنة ١٩١٣ الى سنة ١٩١٨ مبلغا قدره ٣٢٢١ جنيها فى الماهيات والأجور ومع ذلك ترى من جهة أخرى المدرسين يشكون من قلّة مرتباتهم ونخشى أن يأتى يوم اذا استمرت الجمعية على التماضى فى الصرف بلا حساب ولا نظام يقف دولا ب العمل وترى الجمعية نفسها فى مأزق قد يصعب انتشالها منه ، ، وقد انتقد التقرير أيضا خريجي مدارس الجمعية وذكر «أن التعليم الذى انتهت اليه مدارس الجمعية لا يكفل للخريج الكسب أو العمل » (٥٣) .

وكان تقرير الجمعية العمومية للجمعية الصادر فى عام ١٩١٤ قد أشار صراحة الى أن خريجي مدارس

(٥٣) سجل ٤ مقرر مجلس الادارة فى ١٩١٨/١٢/٢٣ ص ٣٥٢ .

الجمعية تصل اعداد العاطلين منهم ٤٢ طالبا وان عددا منهم يلتحقون بالتعليم الثانوى سواء بالمدارس الحكومية أو بمدارس الجمعية ، فالتحق ٨٦ منهم بمدارس الجمعية و ٨٠ بمدارس الحكومة و ٤٤ بمدارس أخرى و ٩ بالتعليم الصناعى و ٣ بالتعليم التجارى و ٤ بالتعليم الزراعى و (واحد) بمدرسة الطب البيطرى و ١ (واحد) بمدرسة الحربية و ٧ يشتغلون بالزراعة مع أهليهم و ٦ يشتغلون بالتجارة و (واحد) يشتغل بالجمعية و ٢٤ يشتغلون بالحكومة و ٨ يشتغلون بوظائف أخرى (٥٤) . وفى عام ١٩١٥ ازداد عدد العاطلين من خريجي مدارس الجمعية الحاصلين على الشهادة الابتدائية فبلغ ٧٠ طالبا ، والتحق بمدارس الجمعية للتعليم الثانوى ١٠٣ ، ومدارس ثانوية لغير الجمعية ١٠١ ومدارس صناعية ٨ ومدارس زراعية ٤ ومدارس تجارية ١ (واحد) والمدرسة الحربية ٢ ومستخدمون بوظائف أميرية ٤ ووظائف أهلية ٤ و ٧ يشتغلون بالزراعة مع أهليهم و ٧ يشتغلون بالتجارة (٥٥) .

(٥٤) تقرير اللجنة العلمية الصادر فى ٣٠ يناير عام ١٩١٤ ص ٧ .

(٥٥) المصدر السابق ٢٩ يناير عام ١٩١٥ ص ٢٧ .

وكانت وزارة المعارف أيضا قد ألغت في ٢٨ ديسمبر ١٩١٥ امتحان الشهادة الابتدائية في المدارس الابتدائية وقررت الاستعاضة عنه بامتحان قبول يلائم حالة هذه المدارس مما دعا الجمعية الى تشكيل لجنة لبحث التعليم الابتدائي في ضوء هذه التغيرات (٥٦) .

يتضح لنا مما سبق ان التعليم في مدارس الجمعية قد دخل عند أواخر عام ١٩١٧ مرحلة جديدة عانى فيها من الازمة نتيجة عاملين : الأول الزيادة المستديمة في النفقات في مقابل عدم القدرة على زيادة إيرادات الجمعية للتعليم عن طريق رفع ايجارات الاطيان مثلا . والثاني هو الزيادة في اعداد المقبولين من التلاميذ وارتفاع نسبة العاطلين من خريجي مدارس الجمعية . لذلك لم يكن غريبا أن ترتفع نسبة الزيادة في العجز في ميزانية التعليم الذي بلغ في عام ١٩١٨ مقدار ٤٣٢١ جنيها ، وهي نسبة عالية اذا علمنا أن مقدار الانفاق على مدارس الجمعية في نفس العام ١٩٠٢٤ جنيها ، كما ورد في تقرير سكرتير الجمعية طلعت حرب ، وانشغل مجلس ادارة الجمعية تماما بهذه المسألة في أواخر عام ١٩١٨ لكي يتلافى العجز في ميزانية التعليم ، خاصة بعد أن

(٥٦) المصدر السابق ٢٨ يناير عام ١٩١٦ ص ٤٦ .

ارتفعت اعداد الطلاب فى مدارس الجمعية فى أواخر
عام ١٩١٨ الى ٤٤٩٧ تلميذا (٥٧) .

وفى سنة ١٩١٩ تناقصت اعداد المتقدمين للامتحان
بسبب أحداث ثورة ١٩١٩ ، اذ اشترك العديد من طلاب
مدارس الجمعية فى الثورة مما جعل الجمعية تلجأ الى
فصل العديد منهم ، وكانت الحركة الطسلاوية لمدارس
الجمعية قد طالبت ببعض المطالب التى أعطتها الجمعية
الاهتمام ، خصوصا بعد أن قدم هؤلاء الطلاب الشكاوى
لإعادتهم الى الدراسة ، وتضمنت المذكرة التى ناقشها
المجلس مطالب مدارس الجمعية فى أنحاء القطر فى ١٠
نوفمبر عام ١٩١٩ والتى كانت تنحصر فى المطالبة
بالاعفاء من دفع مصروفات القسط الأول من سنة ١٩١٩
وثلث الكتب ، وان لا تلجأ الجمعية الى التهديد بالرفق
فى حالة العجز عن الدفع أو لآى أسباب أخرى ما لم تكن
هذه الأسباب وجيهة جدا ، ومعاافة المعيدى من القسم
المجانى من دفع ثلاثة جنيهاً قيمة الكتب ، والقضاء
محاضرات أدبية علمية مرة كل أسبوع ، والعناية
بالتربية الرياضية فى المدارس ، وعمل سياحات تاريخية

(٥٧) سجل رقم ٥ مقرر مجلس إدارة الجمعية فى ١٠/١١/١٩١٩
ص ١٠ - ١٢ . (قدمت كل مدرسة من الجمعية مطالبة على حدة) .

وجغرافية داخل القطر ، وانشاء المكتبات بالمدارس
والاحتجاج على تصرف الجمعية مع الطلبة
الفقراء (٥٨) *

ولم تستجب الجمعية لجميع هذه المطالب ، ووافقت
فقط على قبول بعض الطلاب المفصولين واعفاء الراسبين
بالقسم الثانوى بالاجرة من دفع الثلاث جنيهاً المقررة
ثمناً للكتب والادوات، وتخفيض قيمة الادوات المستهلكة
والكتب على التلاميذ الراسبين بالقسم الثانوى جنية
واحد بدلاً من ثلاثة جنيهاً *

وفى عام ١٩٢٠ كانت نتيجة المدارس قد تدهورت
بشكل ملحوظ فلم تتعد فى التعليم الابتدائى ١٥٪ من
جملة المتقدمين لامتحانات الشهادة الابتدائية اذ نجح
٦٩ تلميذاً من ٤٦٣ تلميذاً ، وفى بعض المدارس لم
ينجح أحد مثل مدرسة دسوق ، وبلغت نسبة النجاح فى
مدرسة بورسعيد ٧٪ واسكندرية ١٠٪ ومصر ١١٪
والمحلة ١٤٪ وأسيوط ٢٥٪ وطنطا ٢٦٪ وشربين ٤٣٪
وبنى مزار ٥٠٪ . وكان لهذه النتيجة ردود فعل قوية
فى المجلس ، الذى بادر الى تشكيل لجنة من مدير التعليم
وعبد الرحمن رضا بك والشيخ مصطفى عبد الرازق

(٥٨) سجل رقم (٥) محضر مجلس ادارة الجمعية فى ١٠/١١/١٩١٩ ص ١٢ *

للنظر في الأسباب التي أدت الى ذلك وتقرير ما يلزم
للتنهوض بهذه المدارس (٥٩) .

والى جانب ذلك بدأ يظهر اتجاه واضح فى المجلس
يهدف الى إلغاء بعض الأقسام الثانوية بمدارس الجمعية ،
بحجة أن اقبال الطلاب عليها ضعيفا ، خصوصا فى
مدارس بنى مزار والمحلة الكبرى ودسوق حيث لم يعد
عدد الطلاب فى هذه الأقسام كافيا لاستمرار الدراسة
فيها وعرض مدير التعليم فى الجمعية النظر فى هذه
المسألة فى ٦ سبتمبر عام ١٩٢٠ على المجلس الذى وافق
بالاجماع فيما عدا الشيخ مصطفى عبد الرازق على
الإلغاء بعض الأقسام بمدارس الجمعية ابتداء من عام
١٩٢٠ / ١٩٢١ تدريجيا (٦٠) .

ويعزى السبب فى تدهور نتائج المدارس الابتدائية
وعدم الاقبال على الأقسام الثانوية الى أمرين : الأول ،
النقص فى عدد المدرسين الكفاء فى مدارس الجمعية .

(٥٩) سجل رقم (٥) مقرر مجلس ادارة الجمعية فى ١٩٢٠/٧/٢ ص ٥٧
(تدهورت نتائج المدارس فى السنوات التالية أيضا فى التعليم الابتدائى تقدم عام
١٩٢٣ للامتحان ١٦٧ تلميذا لم ينجح سوى ١٣٨ منهم وفى عام ١٩٢٤ تقدم ٦١٨
تلميذا نجح منهم ٢٠٨ فقط وفى التعليم الثانى تقدم ٨٧ تلميذا نجح منهم
٢٤ فقط) .

(٦٠) سجل رقم (٥) مقرر مجلس الادارة فى ١٩٢٠/٩/٦ ص ٧٠ .

والأمر الثانى ، العجز فى ميزانية التعليم الذى بلغ ١٧ ألف جنيه فى يونيو ١٩٢١ وزيادة المصروفات فى مدارس الجمعية ، وبالتالى رأت اللجنة المشكلة من محمد شكرى وطلعت حرب وأحمد عمر فى ١٤ يناير ١٩٢١ عدم اللجوء لفكرة زيادة أجور التعليم وأن يقوم برنامج الإصلاح على إلغاء السنة التحضيرية فى جميع المدارس الابتدائية وإلغاء القسم الثانوى فى طنطا وأسيوط فقط ، وإصلاح أحوال الموظفين فى الجمعية بوضعهم فى الدرجات اللائقة بحسب استحقاقهم وعددهم (٦١) .

لقد كان من الواضح أن حركة التعليم فى مدارس الجمعية بدأت تتعرض للتدهور الشديد مما جعل الجمعية تبحث فى كافة السبل التى تؤدى إلى إنقاذ حركة التعليم من عثرتها ، ونظرا لحدة الازمة الناشئة عن العجز الواضح فى ميزانية التعليم رأى المجلس فى ٢٨ نوفمبر ١٩٢١ عمل حفلة خيرية مستعجلة لتلافي بعض العجز فى الميزانية ، واقترحت لجنة سد عجز التعليم فى ٤ يونيو ١٩٢٢ الأخذ بفكرة تعديل مرتبات الموظفين على أساس الشهادات ومدة الخدمة والكفاءة والاستغناء عن العدد الزائد عن حاجة المدارس ابتداء من سنة ١٩٢٢ /

(٦١) تقرير لجنة النظر فى سد عجز التعليم الصادر فى ١٩٢١/٧/٢١ .

١٩٢٣ واختيار هذا العدد من بين أقل الموظفين كفاءة
فى عملهم والموافقة على تغيير نظام الدرجات فى
الجمعية (٦٢) .

وبالرغم من هذا التدهور الذى أصاب حركة التعليم
فى مدارس الجمعية فان المجلس قد سعى فى أواخر عام
١٩١٨ الى الاهتمام بالتعليم العالى ، بهدف الانفاق على
تعليم المسلمين النابغين من الفقراء الحائزين على شهادة
البكالوريا وليس باستطاعتهم دفع مصاريف التعليم
العالى ، وكان السبب فى دخول الجمعية الى مجال التعليم
العالى الربيع الناتج من وقف المؤتمر المصرى * وتكونت
لجنة للتعليم العالى من عبد الخالق ثروت وطلعت حرب
وأحمد عمر ، بعد اعداد لائحة خاصة بهذا التعليم صدق
عليها مجلس الادارة فى ٢٨ سبتمبر ١٩١٩ ، ونصت
المادة الثالثة منها على أن تؤخذ مصاريف هذا التعليم
من ريع هذا الوقف ، وان ينفق على هؤلاء النابغين بدفع
المصاريف لهم ، على أن يكون التعليم بمدارس الحكومة

(٦٢) سجل رقم (٥) محضر مجلس الادارة فى ١٩٢١/١١/٢٨ ص ١١٢ .
١٩٢٢/٦/٤ ص ١٤٨ .

العليا أو بمدارس الجامعة المصرية أو بمدارس جامعات
أوروبا وغيرها من البلدان الأجنبية (٦٣) .

وقد وافقت لجنة التعليم العالي على ايفاد بعض الطلبة
من النابغين الى أوروبا عام ١٩١٩ لمدة ثلاث سنوات ،
وان يدفع ٥٠ جنيها لكل واحد منهم ، وكانت أولى
البعثات الى برمنجهام ، ثم أوفدت فى عام ١٩٢٠ خمسة
طلاب بمدارس عالية بالقطر وبلغ ما دفعته لهم فى عام
١٩٢٠ مقدار ٢٨٠ جنيها وكان هؤلاء الطلبة يختارون
من العشرة الأوائل فى العلوم والسلوك . وفى عام
١٩٢٢ اختارت اللجنة اثنين لارسالهما الى الخارج ،
احدهما لدراسة الصيدلة فى ألمانيا والثانى لدراسة
العلوم الزراعية فى الولايات المتحدة ، على أن يصرف
لكل منهما ٢٥٠ جنيه سنويا أسوة بوزارة المعارف .

(٦٣) فى سنة ١٩١١ اكتتب كثير من كبراء المسلمين بالممال واجتمعوا فى مؤتمر
برئاسة رياض باشا للتشاور فى مسألة طرات فى ذلك الوقت ، وبعد أن انتهى المؤتمر
من أعماله تبقى لديه من النقود المكتتب عليها ١٨ ألف جنيه أودعت فى أحد البنوك
الى أن يستقر الراى على الانتفاع بها . وفى أثناء الحرب العالمية الأولى كثر التعمل فى
البلاد فرأى ابراهيم الهلباوى باشا وكان سكرتيرا للمؤتمر تخصيص هذا المال فيما
يعود بالخير على المسلمين ، وأتفق مع حسن رضوان باشا وكيل المؤتمر على شراء أرض
يخصص ريعها لتعليم النوايغ تعليما عاليا ، واشتريت فى فبراير ١٩١٨ أرض
بناحية المحرمين تبلغ ٣٠٠ فدان بالاشتراك بين الجمعية والمؤتمر وخص المؤتمر منها
١٤٤ فدانا والباقي وقف لصالح الجمعية خيريا (مذكرة مجلس الإدارة عام ١٩٤٥) .

وتوافق المجلس في عام ١٩٢٢ على الاقتراح المقدم من الشيخ مصطفى عبد الرازق بقبول طلبية الأزهر الشريف ومدرستي القضاء ودار العلوم ضمن الارسالية واعتبارها مدارس عالية يسرى عليها قرار الايفاد الى أوربا (٦٤) .

على كل حال رأت الجمعية في عام ١٩٢٥ اعادة النظر في شئون التعليم وشكلت لجنة من محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا وأحمد لطفى السيد بك والشيخ مصطفى عبد الرازق ، وقدمت هذه اللجنة في ٢٠ مايو ١٩٢٥ تقريراً بما يلائم حالة التعليم بالجمعية وبحث حالة التعليم الصناعي وكان هذا التقرير يتضمن أن تسير مدارس الجمعية مؤقتاً على النظام المعدل لمدارس الحكومة الابتدائية وان تؤخذ النفقات التي يقتضيها ادخال المواد الحديثة من حساب مال الاستغلال اذا لم تتسع ميزانية التشغيل ، وان لا يسمح للتلميذ المجاني بان يعيد دروسه الا مرة واحدة في كل مدة الدراسة (٦٥) .

(٦٤) سجل رقم (٥) مقرر مجلس الادارة في ١٩٢٢/١/٢٩ ص ١٢٩

١٥/١٠/١٩٢٢ ص ١٦٣ .

(٦٥) سجل رقم (٦) مقرر مجلس الادارة في ١٩٢٥/٧/١٤ ص ١٦ ، ١٧ .

وفي ٢٠ مايو ١٩٢٧ تناول التقرير المقدم من اللجنة؛ البرنامج الذي تقترحه لاصلاح شئون التعليم ، بعد أن عرض بالتفصيل تطور حركة التعليم في مدارس الجمعية ، وذكر انه منذ انشاء الأقسام الثانوية في مدارس الجمعية وجدت نظريتان متعارضتان : احدهما ترى أن الجمعية انحرفت عن غرضها الذي يقوم على تعليم الفقير بما يعده لكسب العيش بانصرافها الى التعليم الأولى الذي تعده لغير الوظائف وباشتراك أولاد الميسوري الحال في مدارسها اشراكا أجحف بحقوق هؤلاء فان ما يدفعه أولاد الاغنياء من المصروفات لا يكفي في الواقع للانفاق على تعليمهم ، وكان أصحاب هذا الرأي ينصحون بقصر تعليم الجمعية على أولاد الفقراء وجعله تعليما صناعيا . والنظرية الثانية ترى ان الجمعية قامت بشطر عظيم من حاجة الشعب المتعطش للعلم . وقبول أولاد الاغنياء في مدارس الجمعية لم يصرفها عن القيام بغرضها الأول من تعليم الفقراء بل هو يوجهه نظر الموسرين اليها ويسوقهم الى معونتها ويشعرهم بما يقوم به من القسط الوافر في تفريج أزمة التعليم . وكان أصحاب هذه النظرية يرون أنه بعد ما ملكت الجمعية زمام قسم كبير من التعليم القومي

لا ينبغي الوقوف بمدارسها عند التعليم الابتدائي وحده
فان الأمة لم تعد تقنع بهذه الدرجة من العلم خصوصا
بعد منع التوظيف بالشهادة الابتدائية ، بعد ظهور
الحاجة الى تعليم اللغة الأجنبية حتى لغير طالبي
الوظائف . أما التعليم الصناعي فلا بد له من مال وفير
لا يتوفر لدى الجمعية . وقد رأت اللجنة انه اذا كان
هذا النوع من التعليم الذي تقوم به الجمعية معينا في
الماضى على تربية الفقراء فانه قد أصبح عديم الفائدة
أو قليلها من حيث تحقيق الغرض الذي أسست من أجله
الجمعية . أى قليل الجدوى فى اعداد الطفل الفقير
للمزاحمة فى الحياة والنجاح فيها نجاحا نسبيا (٦٦)
وبالتالى انتهى المجلس الى عدة قرارات هامة فى هذا
المجال تقوم على :

أولا : ان يكون تعديل التعليم فى مدارس الجمعية
تدرجيا بحيث لا يلفى نظام قائم الا بعد أن يحل محله
نظام جديد ثبت صلاحيته لابناء الجمعية .

ثانيا : ارجاء انشاء ورش أو مدارس صناعية حتى
يدرس هذا الموضوع من جميع نواحيه دراسة فنية وافية
أو ما يلزم لتنفيذه وضمان مستقبل طلابه .

(٦٦) الجمعية الخيرية الاسلامية فى ثمانين عاما ص ٢٩ - ٣٠ .

ثالثا : جعل مدارس الجمعية الموجودة الآن تابعة لتفتيش وزارة المعارف العمومية حتى يمكن الحصول منها على اعانة سنوية تساعد على تنفيذ المشروعات التي تقترحها اللجنة وعلى ادارة الجمعية مخاطرة الحكومة لتنفيذ ذلك (٦٧) *

والحق ان هذا التقرير الذي قدمته اللجنة يعد من أخطر التقارير التي ناقشها المجلس لانه يكشف عدة أمور هي :

١ - اعتراف الجمعية بفشلها فى تحقيق الغرض من الاشتغال بالتعليم ، اذ أصبح هذا التعليم الذى تقوم به عديم الجدوى بالنسبة للفقراء ، وان الأجرة التى يدفعها ابناء الموسرين لا تكاد تكفى للانفاق على تعليمهم *

٢ - ان برامج الاصلاح التى نفذتها الجمعية لتطوير التعليم فى مدارس الجمعية نحو الهدف الذى حددته لم تأت بنتائج جيدة ، اذ تحولت مدارس الجمعية تدريجيا الى نماذج من المدارس الأميرية ، وبأجور باهظة أعلى بكثير من مدارس وزارة المعارف * ولذلك أيضا اقترحت

(٦٧). سجل رقم (١) مظهر مجلس الادارة ١٣/٢/١٩٢٧ ، ٢٠/٥/١٩٢٧ *

لجنة النظر فى شئون التعليم اجراء التعديل تدريجيا
وبعد ثبات صلاحية أى نظام تقوم بتنفيذه .

٣ - ان الجمعية عاجزة عن الخروج من أزمة التعليم
بها الا بالانضواء تحت اشراف وزارة المعارف العمومية
للحصول على اعانة منها لتنفيذ مقترحات اللجنة .

وفى فبراير ١٩٢٨ انتخب المجلس أحمد لطفى
السيد بك مديرا للتعليم فى مدارس الجمعية خلفا
للعبد الخالق ثروت بعد وفاته والذى ظل مديرا للتعليم
بالجمعية منذ انتخابه عضوا فى مجلس الادارة عام
١٩٠٩ ، وقد اشترك تلاميذ مدرسة الجمعية بمصر فى
تشجيع الجنازة وعطلت الدراسة بمدارس الجمعية حدادا
على وفاته (٦٨) .

وقدم سكرتير الجمعية طلعت حرب فى ٩ يونيو
١٩٣١ مذكرة لتلافى العجز المستمر فى ميزانية التعليم
بجعل مصروفات التعليم مساوية لاياداته ودراسة
الوجوه الممكنة للاقتصاد فى ميزانية التعليم كاحالة
بعض مدارس الجمعية على مجالس المديرسات (٦٩)

(٦٨) سجل رقم (٦) مقرر مجلس الادارة فى ١٩٢٨/١٢/٧ ص ١٠٤ .

(٦٩) سجل رقم (٦) مقرر مجلس الادارة فى ١٩٣١/٦/٩ ص ١٧٧ .

وتشكلت لجنة بالتفويض من ابراهيم الهلباوى وأحمد لطفى السيد وأحمد مصطفى والشيخ مصطفى عبدالرازق للعمل على تنفيذ الاقتراحات التى تؤدى الى سد العجز فى التعليم ، والتى أصدرت فى ١٩ يونيو عام ١٩٣٢ قرارا ينتهى الى انقاص عدد الفصول وعدد الموظفين وتخفيض المصروفات المدرسية الى ستة جنيهاً وإيجاد نظام جديد فى المجانية يقوم على ما يسمى النصف مجانية وهو الذى يقضى تماماً على المجانية الكاملة ، بحيث يدفع التلميذ المجانى نصف المصاريف فقط على أن تظل نسبة المجانية ٤٠٪ كما هو عليه وعلى أن يدخل ضمن هذه النسبة التلاميذ أنصاف المجانيين (٧٠) .

والجدير بالذكر ان اللجنة تعللت فى قراراتها بانتهاء المجانية الكاملة بوطأة الازمة الاقتصادية التى كانت تمر بها البلاد منذ عام ١٩٣٠ ، والتى تم بمقتضاها تخفيض عدد فصول المدارس من ٩٢ فصلاً الى ٨٥ فصلاً وعدد الموظفين من ١٧٠ موظفاً الى ١٥٢ موظفاً (٧١) ، والفت اللجنة فى ٢٨ يونيو عام ١٩٣٣ ثلاث مدارس هى شربين والمحلة الكبرى ودسوق ابتداء من

(٧٠) سجل رقم (٦) مقرر مجلس الادارة فى ١٩/٦/١٩٣٢ من ٢٠٣ .

(٧١) سجل رقم (٦) مقرر مجلس الادارة فى ٢٣/١٢/١٩٣٢ من ٢١٢ .

عام ١٩٣٤ ، ورفضت الموافقة على انشاء قسم ثانوى
بمدرسة أسيوط ، وعرض أحمد لطفى السيد مدير
التعليم فى ٢٠ فبراير ١٩٣٤ على المجلس ضم مدارس
دسوق وشربين لمجلس مديرية الغربية وأبقى على
مدرسة المحلة الكبرى ، ولم يعارض ذلك سوى الشيخ
مصطفى عبد الرازق الذى هاجم سياسة الالغاء لمدارس
الجمعية بدعوى ان ذلك يتم بدون وجود سياسة واضحة
فى التعليم ، علاوة على عدم متابعة فى المدارس (٧٢) .

لقد وصلت أزمة التعليم فى الجمعية فى الثلاثينات
الى الذروة ، ولم يعد يجدى انتهاج سياسة فى التعليم
بمدارس الجمعية تقوم على مجرد التوسع فى قبول اعداد
الطلاب أو حتى تخفيض اعداد المقبولين بمدارسها لان
هذه المدارس فقدت الغرض الأسمى لوجودها وهو تعليم
أبناء الفقراء وتربيتهم التربية الوطنية الاسلامية
وبالتالى فقد كان على الجمعية البحث عن ميادين أخرى
للاصلاح الاجتماعى بعد أن بات التعليم يمثل عبئا ثقيلا
على ميزانيتها . وبعد أن فقدت الى حد كبير البريق
الذى كانت تتميز به عند نشأتها وحتى بعد أن استمرت
سنوات طويلة تخدم فى مجال التعليم عن طريق نشر

(٧٢) سجل رقم (٦) محضر مجلس الادارة لى ١٩٣٤/٥/٢٥ ص ٢٦٦ .

المعارف • ولم يكن غريبا اذن أن تبدأ اتجاهات جديدة تدعو الى ولوج مجال آخر غير التعليم مثل اقامة الملاجىء أو المستوصفات أو أى شىء آخر ، فقد تبين ان معاهد المبشرين فى مصر نجحت فى عام ١٩٣٣ فى استهواء الصبية والفتيات من فقراء أبناء المسلمين لتغيير دينهم (٧٣) • بالاضافة الى أن الجمعية أصبحت عالة فى الثلاثينات على ميزانية وزارة المعارف التى كانت تدفع لها الاعانات الاستثنائية والاعانات الثابتة سنويا وفى ١٦ أكتوبر عام ١٩٣٦ تشكلت لجنة من ابراهيم الهلباوى والدكتور على ابراهيم ومحمد عبد الخالق المذكور للنظر فى الطلب المقدم بشأن اعادة فتح مدرسة بنى مزار ، وقررت اللجنة صرف النظر عن هذا الطلب وتأسيس عمل خيرى فى بنى مزار مكان المدرسة ، واقترح أحد الأعضاء ان تحول هذه المدرسة الى مركز لرعاية الطفل والولادة تديره وزارة الصحة (٧٤) •

وفى ٢٧ يونيو عام ١٩٣٨ تبادل أعضاء المجلس الرأى حول فكرة ضم مدارس الجمعية الى وزارة المعارف

(٧٣) الجمعية الخيرية الاسلامية فى ثمانين عاما ص ٣٠

(٧٤) سجل رقم (٦) محضر مجلس الادارة فى ١٦/١٠/١٩٣٦ ص ٣٠٧

١٩٣٦/١١/٣١ ص ٣١١

وكان الحاضرون فى هذه الجلسة ابراهيم الهلباوى وكيل الجمعية ومستشارها القضائى وأحمد لطفى السيد وعبد الرحمن رضا والشيخ مصطفى عبد الرازق والدكتور على ابراهيم ومحمود شوقى والشيخ المراهى ومحمد كامل الرشيدى وعبد الفتاح يحيى وطراف على والشيخ على عبد الرازق والدكتور محمود عبدالوهاب ، وتم تفويض الشيخ مصطفى عبد الرازق لتبادل الرأى مع الوزارة فيما يمكن قبوله من شروط الجمعية . وفى ٤ يوليو ١٩٣٨ أفاد الشيخ مصطفى عبد الرازق المجلس بأنه قد فاض وزير المعارف على أن تعار أماكن المدارس وتبقى المدارس بأسمائها وشروط المجانية والتلاميذ المسلمين بها مع اعطاء مبلغ ٣٠٠٠ جنيه لوزارة المعارف سنوياً من ريع الوقف ، وفى ٧ يوليو ١٩٣٨ تولى الشيخ مصطفى عبد الرازق عرض شروط الجمعية للموافقة على تسليم مدارس الجمعية لوزارة المعارف وهى :

١ - أن يبقى لهذه المدارس اسم (مدارس الجمعية الخيرية الاسلامية) ويبقى لكل منها اسمها الخاص

٢ - أن تبقى لجميع هذه المدارس صبغتها الاسلامية فلا يعين فيها موظفين غير مسلمين ولا يقبل فيها طلاب غير مسلمين .

- ٣ - ان تحتفظ هذه المدارس كلها بنسبة المجانية المقررة لها الآن وهي ٣٠٪ .
- ٤ - ان تسلم الجمعية لوزارة المعارف أماكن هذه المدارس المملوكة للجمعية أو الموقوفة وأثاثاتها بطريق الاعارة ولا تتقاضى عن ذلك أجرا . أما اذا استغنت عنها الوزارة فتردها للجمعية وتكون نفقات الصيانة والترميم والتجديد على وزارة المعارف .
- ٥ - تدفع الجمعية سنويا للوزارة ٣٥٠٠ جنيه .
- ٦ - يحافظ على تلاميذ الجمعية وموظفيها الماليين بحالتهم التي هم عليها دون مساس بحقوقهم المكتسبة .
- وأرسلت الجمعية فى ١٠ أغسطس عام ١٩٣٨ خطابا الى وزير المعارف الدكتور محمد حسين هيكل توافق فيه على ضم مدارس الجمعية الى وزارة المعارف ، ورد الوزير عليه باصدار قرار فى ٢٢ أغسطس ينص على ما يلى :
- ١ - تدير الوزارة هذه المدارس على مثال ادارتها لمدرستى الست حفيظة السلحدار ونجع حمادى الابتدائيتين من الوجهتين الفنية والادارية .
- ٢ - تكون ادارة الوزارة لهذه المدارس مطلقة من الوجهتين الادارية والفنية .
- ٣ - يكون لهذه المدارس ميزانية قوامها ايراداتها

من المصروفات المدرسية وما تدفعه الجمعية سنويا وقدره
٣٥٠٠ جنيها .

٤ - يفسح لهيئة التدريس بهذه المدارس من الموظفين
الموجودين بها المجال تدريجيا بان يأخذوا طريقهم الى
وظائف الوزارة دون أن يتطلب الأمر اعتمادات جديدة
في الوظائف .

٥ - تكون الوزارة حرة في اختيار نوع التعليم
لهذه المدارس كلها أو بعضها أو تحويلها الى النوع الذي
تراه أكثر فائدة دون مساس بالضمانات التي تطلبها
الجمعية لموظفيها .

٦ - تحتفظ الوزارة بصفة هذه المدارس الاسلامية
وكذا نسبة مجانية التلاميذ المقررة لها وقدرها
٣٠٪ (٧٥) .

وهكذا نرى أن الجمعية قد سلمت مدارسها الى وزارة
المعارف العمومية ولم يعد لها أى نشاط في هذا
الجانب ، وقد ألغت في ٣٠ ديسمبر عام ١٩٣٩ لجنة
التعليم بالجمعية والتي لم تعد بحاجة اليها (٧٦) .
وبعد مرور حوالى عامين على ذلك طالب رئيس

(٧٥) الجمعية الخيرية الاسلامية في ثمانين عاما من ٣٢ .

(٧٦) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة في ٣٠/١٢/١٩٣٩ من ٩ .

الجمعية الشيخ محمد مصطفى المراغى بتجديد نظام التعليم بعد أن تبين أن معظم الاعانة التى تدفعها وزارة المعارف الى المدارس الحرة تؤول الى مدارس الطوائف الأخرى ، وان هذه المدارس تابعة لجمعيات خيرية منتشرة فى انحاء القطر والتى أعانت على تعليم الكثيرين من أبناء الفقراء الذين لا يستطيعون الوصول الى التعليم العالى ، مما أدى فى النهاية الى تخريج الكثيرين من نوابغ تلك الطوائف ، واقترح الشيخ مصطفى المراغى فى ٤ يوليو ١٩٤١ انشاء مدرسة ثانوية بنظام خاص يفوق نظام المدارس الحكومية أو يمتاز عنه فى بعض النواحي ، الى جانب مدرسة ثانوية للبنات ، واستعادت مدرسة الجمعية بدرب الجماميز وتحويلها الى مدرسة ابتدائية ثانوية . وتكونت لجنة فى ١٩ سبتمبر ١٩٤١ من محمود شكرى ومحمود محمد محمود ومحمود فهمى النقراشى للنظر فى هذه الاقتراحات ، ولكن لم يرد أى شىء بعد ذلك حول نشاط هذه اللجنة أو أى دور لتنفيذ اقتراحات رئيس الجمعية الشيخ محمد مصطفى المراغى (٧٧) .

(٧٧) سجل رقم (٧) محاضر مجلس الادارة فى ١/٧/١٩٤١ ، ١٩/٩/١٩٤١

ص ٦٥ ، ٩٦ ، ٩٨ .

وفي عام ١٩٤٨ رفضت الجمعية تسديد المبالغ المقررة لوزارة المعارف سنويا ، مما دعا الوزارة الى مخاطبة الجمعية التي ردت عليها في ٢٧ ابريل ١٩٤٨ قائلة بان الاتفاق الذي تم بين الوزارة والجمعية بخصوص تحويل مدارس الجمعية على الوزارة لادارتها نص في المادتين الثالثة والرابعة منه على أن تكون لهذه المدارس ميزانية قوام ايراداتها المصروفات المدرسية وما تدفعه الجمعية سنويا والعجز يسدده من اعانة التعليم الحر ونصت المادة السابعة على أن تحتفظ الوزارة بنسبة المجانية وقدرها ٣٠٪ ، وان المبلغ الذي قبلت الجمعية دفعه سنويا للوزارة بهدف تغطية المصروفات المدرسية عن العدد المجاني من التلاميذ ، ونظرا لان التعليم الابتدائي أصبح بالمجان في جميع مدارس القطر فانه لم يعد هناك مبرر لدفع هذا المبلغ ، ولم تقتنع الوزارة بهذا الرد ، وشكلت الجمعية لجنة من محمد زكي على والدكتور ابراهيم شوقي لمفاوضة الوزير في ذلك وظلت الجمعية تتمسك بموقفها حتى عام ١٩٥٢ حين أرسلت الوزارة في عهد محمد نجيب خطابا تطالب فيه بدفع المقرر سنويا ، ودارت المراسلات بين الطرفين في ظروف جديدة ، وانهقد مجلس ادارة الجمعية في لوكاندة

سيسل بالاسكندرية فى ٢٩ يوليو عام ١٩٥٣ تحت رئاسة أحمد لطفى السيد لمناقشة هذه المسألة وتليت مذكرة تفصيلية فى هذا الشأن ، كما تلى رأى المستشار القضائى للجمعية عبد الرحمن الرافعى الذى أقر ان الجمعية ملزمة بالاستمرار فى دفع الاعانة الى وزارة المعارف وليس لها أن تمتنع واضطر المجلس الى الموافقة على دفع هذه المبالغ من مال الاستغلال وتم تسديد ٧٠٠ جنيه عن سنتين (٧٨) ٠ وفى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٣ أرسلت الجمعية الباقي عليها من اعانتها لوزارة المعارف (٧٩) ٠

وأرسل وزير المعارف فى عهد حكومة جمال عبد الناصر يطلب من الجمعية فى ٥ ديسمبر ١٩٥٤ بياناً عن الأتيان والعقارات المملوكة والموقوفة والمخصص ريعها للتعليم وبيان ايراداتها ومصروفاتها منذ أصبحت مدارس الجمعية تابعة لوزارة المعارف فى أواخر عام ١٩٣٨ (٨٠) ٠

وأرسلت وزارة التربية والتعليم فى ٢٢ مارس ١٩٥٥ خطاباً الى الجمعية تطالبها بتسديد مبلغ ١٠٥٠٠

(٧٨) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة فى ١٩٥٣/٧/٢٩ ص ٦٦ - ٦٩ ٠

(٧٩) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة فى ١٩٥٣/٩/٢٦ ص ٧١ ٠

(٨٠) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة فى ١٩٥٤/١٢/٥ ص ٨٨ ٠

جنيه قيمة المتأخر عليها من الاعانة (٨١) . وتعللت الجمعية بعجزها عن الدفع بسبب عدم اقامة الحفل الخيري السنوى ، وفي سنة ١٩٥٧ صدرت لائحة جديدة للجمعية تنص على أن أغراض الجمعية تنحصر في البر بفقراء المسلمين بالجمهورية المصرية ورعايتهم ، ولم تشر من قريب أو بعيد الى العمل بالتعليم .

(٨١) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة في ١٩٥٥/٢/٢٢ ص ٩٣ .

دور الجمعية في البر بالفقراء

كان الاهتمام بأحوال الفقراء في العاصمة هو باكورة أعمال الجمعية عند نشأتها في عام ١٨٩٢ فلم يمض على تأسيس الجمعية سوى أيام قليلة حتى فكر مؤسسو الجمعية في بحث وتحقيق حالة الفقراء وتطبيق قاعدة لبذل الاعانة لهم . ففي ٣٠ ديسمبر ١٨٩٢ قرر المجلس تشكيل أربع لجان لهذا الغرض . الأولى تبحث أحوال فقراء الجمالية والموسكى وباب الشعرية ويتكون أعضاؤها من أحمد بك الحسينى وحسن بك مذكور ومرزا محمد . واللجنة الثانية تبحث أحوال فقراء أقسام الدرب الأحمر والخليفة والسيدة زينب ويتكون أعضاؤها من ابراهيم بك ممتاز وحسن بك عاصم

ويوسف بك صديق . واللجنة الثالثة تبحث أحوال
فقراء عابدين وبولاق والسيدة زينب ويتكون أعضاؤها
من محمود باشا صدقي وسعد أفندي زغلول وقاسم
أفندي أمين . واللجنة الرابعة تبحث أحوال فقراء
الوايلي والأزبكية وشبرا ويتكون أعضاؤها من محمد
علي بك تيمور والسيد عبد الرحيم الدمرداش ومرزا
فضل الله . وأباح المجلس لكل عضو أن يقدم أسماء
العائلات التي يرى احتياجها للمساعدة حتى ولو لم
تقدم طلبا للاعانة (١) .

ولم تحدد الجمعية عند قيامها أسلوبا معيناً لصرف
هذه الاعانات . بل اعتمدت على التقارير أو البحوث
المقدمة من أعضاء اللجان وعلى الطريقة غير المنتظمة في
صرف هذه الاعانات . واكتفت بالإشارة في الصحف
إلى ما تبذله من اعانات لمساعدة الفقراء دون ذكر أسماء
المتبرعين للمفقراء (٢) .

وكانت نتيجة التحري في البداية أحيانا تكشف
أن البعض ممن لا يستحقون الاعانة يتقدمون بطلبات
للحصول على هذه الاعانات . ففي ٢٠ يناير ١٨٩٣

(١) سجل رقم (١) مقرر مجلس الإدارة في ١٨٩٢/١٢/٣ ص ١ و ٢ .

(٢) سجل رقم (١) مقرر مجلس الإدارة في ١٨٩٣/٢/١٩ ص ١٠ و ١١ .

رفض المجلس الموافقة على الطلبات المقدمة من السودانيين
والعساكر المقيمين بالعباسية وعددهم ٢٧ لأن صفاتهم
لا تنطبق على قاعدة بذل الاعانة الخيرية (٣) .

وفى ١٩ فبراير ١٨٩٣ وافق المجلس على أن تصرف
الاعانة شهريا وبشكل ثابت ؛ بعد ما تقدم أعضاء لجنة
الدرب الأحمر والخليفة والسيدة زينب بتقرير عن حالة
سبع سيدات تستحق صرف الاعانة المنتظمة واقترح
محمود بك مصطفى ضرورة جعل الاعانات على نسق
منظم يؤدي الى التساوى بقدر الامكان . واقترح أيضا
حسن باشا ويوسف صديق بك والشيخ محمد عبده
رواتب شهرية بدلا من الطريقة التى تتبعها الجمعية (٤)
وكانت بعض الطلبات قد وردت الى الجمعية في يناير
١٨٩٣ بشأن صرف اعانات للفقراء فى الأقاليم وقد
أحالتها الى المديرية للتحقق منها . ونظرا لعدم وجود
لجنة متخصصة للأرياف فقد قرر المجلس فى ابريل
١٨٩٣ تشكيل لجنة من الشيخ محمد عبده وسعد زغلول
وعسلى بك فخرى لتقرير الاعانة اللازمة لفقراء
الأرياف (٥) .

-
- (٣) سجل رقم (١) محضر مجلس الادارة فى ١٨٩٣/١/٢٠ ص ٦ .
(٤) سجل رقم (١) محضر مجلس الادارة فى ١٨٩٣/٣/٢٤ ص ١٧ و ١٩ .
(٥) سجل رقم (١) محضر مجلس الادارة فى ابريل ١٨٩٣ ص ٢٠ .

وفى أوائل مايو ١٨٩٣ بحث المجلس مقدار ما ينخصص من الأيراد للانفاق منه على الفقراء والمحتاجين . وقرر تخصيص ٢٥٪ من نصف صافى ايراد الجمعية . وفى حالة ورود تحقیقات من اللجان عن طلبات اعانة ولا توجد نقود كافية لترتيب اعانة لجميع المستحقين يفضل منهم الأرامل والأیتام (٦) .

وقدم محمود بك مصطفى عضو المجلس فى يونيو ١٨٩٣ مشروعا ينص على ترتيب الاعانة للفقراء يشتمل على خمس نقاط أساسية حول من يستحق الصدقة من المصابين بعاهاة أو أمراض غیر قابلة للشفاء وذوى البيوتات وحدد مقدار هذه الصدقة بثلاثین قرشا صاغا . وفى حالة تعدد أصحاب الحاجة فى نفس العائلة وكانوا فى سكن واحد یمنحون عشرين قرشا . وعلى أن لا تزيد النفقة المقررة للعائلة الواحدة عن مائة قرش صاغ . كذلك المصابون بعاهاة كبرى أو أمراض غیر قابلة للشفاء مثل الشلل العصبى والشلل الكلى والضمور العضلى وفقد الأطراف والسمع والبصر والسل ویصل ما يستحقونه الى خمسين قرشا . أما

(٦) سجل رقم (١) مقرر مجلس الإدارة فى مايو ١٨٩٣ ص ٢٠ و ٢١ .

الصدقات التي تمنح لذوى البيوتات تكون حسب أحوالهم الشخصية وطبقا لما يراه المجلس بحيث لا يتجاوز المبلغ المقرر ثلثمائة قرش صاغ في كل الأحوال لكل عائلة . واعتبر المشروع أيضا كل من تجاوز من العمر ستين عاما وليس له إيراد وليس له قدرة على التكسب . ومن كان مصابا بأي عاهة كبرى تصيره غير قادر على التكسب وليس له إيراد أيا كان سنه . واليتامى من الأبوين حتى سبع سنين وليس لهم إيراد . والأرامل اللاتي يرضعن أولادهن عديمى الإيراد . وذوو البيوت من رجال ونساء أيا كان سنهم ويكونون قد فقدوا ما لديهم بدون أن يكون لهم ذنب (٧) .

وقد ناقش المجلس في يوليو ١٨٩٣ المشروع وأصدر قرارا من ثلاث مواد ينص على أن الأشخاص الذين يجوز للجمعية مساعدتهم هم من كانوا عاجزين عن التكسب لكبر أو عاهة وليس لهم إيراد واليتامى الذين لا تتجاوز سنهم اثني عشر سنة وليس لهم إيراد ولا داخليين في نفقة أحد والنساء ذوات البيوت اللاتي لا إيراد لهن ولا كسب لهن أيا كان سنهن . ونصت المادة الثانية على أنه لا يزيد مرتب الواحد عن ثلاثين قرشا

(٧) سجل رقم (١) مقرر مجلس الإدارة في يونيو ١٨٩٣ ص ٢٩ .

فان كان معه غيره وكانوا فى عيشة واحدة فلا يتجاوز ما يعطى لكل واحد من الزائدين عن عشرين قرشا .
أما أصحاب البيوت من نساء ورجال ممن تحققت فيهم الصفة المبينة بالمادة الأولى فتكون مساعدتهم بحسب أحوالهم الخصوصية . أما المادة الثالثة فتتص على انه فى أى حال من الأحوال لا يتجاوز المرتب للعائلة الواحدة ثلثمائة قرش فى الشهر (٨) .

وهكذا وضعت الأسس التى يمكن للجمعية أن ترتب عليها أسلوب الانفاق على الفقراء والمحتاجين ؛ ويعد هذا أقدم مشروع منظم للعناية بالفقراء والمحتاجين من المسلمين . وفى ١٥ أكتوبر ١٨٩٣ ناقش الأعضاء المصدر الذى تؤخذ منه الاعانة . هل من الاشتراكات أو من الإيرادات ؟ وتقرر أن تكون مما يؤول من الاشتراكات فقط . وألغى القرار السابق بتخصيص ٢٥٪ من نصف صافى الإيراد العمومى (٩) .

وفى ٩ ديسمبر ١٨٩٣ ناقش الأعضاء هذه المسألة ثانية بإفاضة . وتقرر أنه لا يجوز ترتيب إعانات شهرية فى أية سنة لأية جهة من الجهات الا اذا كان المتحصل من

(٨) سجل رقم (١) مقرر مجلس الادارة فى يونيو ويوليو ١٨٩٣ من ٢٩ و ٣٠ .

(٩) سجل رقم (١) مقرر مجلس الادارة فى ١٥/١٠/١٨٩٤ من ٤٢ .

تلك الجهة في تلك السنة مما يخص الاعانة من اشتراكاتها يوفى بجميع ما سبق ترتيبه والمطلوب ترتيبه مدة السنة المذكورة (١٠) .

وقد طرح على المجلس في ديسمبر ١٨٩٣ سؤالا حول ترتيب اعانات شهرية للفقراء وكيف يمكن تحقيق ذلك والاستمرار فيه ؛ اذ أن ترتيب اعانات شهرية سوف يحصر الاعانة تقريبا في فئة قليلة من الفقراء دون غيرهم من الأكثرية الفقيرة وان ذلك يتنافى مع أغراض الجمعية ؟ وقد ناقش التقرير المقدم من لجنة الاعانة المكونة من حسن عاصم وصابر صبرى وابراهيم ممتاز ودرويش سيد أحمد هذه المسألة . واتفق الأعضاء بعد مناقشة التقرير على الأسس الآتية :

أولا : لا ترتب الجمعية مرتبات شهرية مستديمة غير التي ترتبت الى الآن وكلما قطع منها مع الزمن لا يعوض غيره .

ثانيا : الاعانات التي تعطىها الجمعية من الآن تكون كلها وقتية بقدر ما تسمح به إيرادات الجمعية المتحصلة وحالة من تعطى لهم .

(١٠) سجل رقم (١) مقرر مجلس الادارة في ١٨٩٣/١٢/٩ من ٤٨ .

ثالثا : لا تتجاوز الاعانات التى تعطى فى السنة
خمسـة عشر جنيها سواء أكانت لشخص أو عائلة .

رابعا : اعطاء الاعانة فى سنة ما لشخص أو عائلة
لا يترتب عليه الزام الجمعية باعطاء اعانة لهم فى السنين
التالية وانما يكون العطاء أو غـدمه بحسب رأى مجلس
الادارة .

خامسا : الابقاء على مبلغ من بند الاعانة بصفة
دائمة ؛ وأن يكون هذا المبلغ احتياطيا لضمان صرف
المرتبات الدائمة وللاعانات الوقتية التى ربما تضطر
الجمعية لصرفها فى أحوال فجائية .

سادسا : ما ينتج من متحصلات الاشتراكات بأية
جهة للاعانة يخصص لاعطاء اعانات وقتية لتلك الجهة
دون غيرها .

سابعا : يعمل تحقيق فى أول كل سنة عن حالة
أرباب المرتبات المستديمة ومن يوجد منهم فى حالة
صيرته غير محتاج لمساعدة الجمعية يقطع مرتبه وكل من
تأخر عن الحضور ليقبض مرتبه مدة شهر من تاريخ
الاستحقاق يقطع مرتبه أيضا .

ثامنا : لا يجوز في أى حال من الأحوال أن يكون مجموع المنصرف للاعانة في أى وقت من السنة يزيد عما يخص المدة الماضية منها باعتبار جزء من اثنى عشر لكل شهر من المبلغ المقدر بالميزانية للاعانة الا فى الحالة الاضطرابية الاستثنائية وفى هذه الحالة الأخيرة يحسب ما يصرف مما يخص الأشهر التالية .

هذه القواعد التى أقرتها الجمعية بشأن صرف الاعانات كانت تمثل الأساس للانفاق على الفقراء فى العاصمة . أما فقراء الأرياف فلم يرد بشأنهم أى شىء . رغم الطلبات العديدة التى قررت الجمعية تأجيل النظر فيها حتى يتم تعيين وكلاء للجمعية فى الأقاليم (١١) .

وفى عام ١٨٩٤ تقدم لطلب الاعانة أعداد كبيرة من فقراء العاصمة ؛ ولما كانت الميزانية المقررة للاعانة لا تكفى ؛ فقد قرر المجلس فى فبراير ١٨٩٤ اقامة حفلة خيرية يخصص جميع ايرادها للفقراء ؛ بناء على الاقتراح الذى تقدم به الشيخ محمد عبده (١٢) .

وحتى عام ١٩٠٠ ظلت الجمعية تقوم بصرف الاعانة لفقراء العاصمة فقط . حتى قررت فى

(١١) سجل رقم (١) مقرر مجلس الادارة فى ١٨٩٣/١٢/٢١ ص ٤٨ .

(١٢) سجل رقم (١) مقرر مجلس الادارة فى ١٨٩٤/٢/٢٢ ص ٥٥ .

فترة رئاسة الشيخ محمد عبده للجمعية (١٧٠ نوفمبر ١٩٠٠ - ٢٤ يوليو ١٩٠٥) تميم صرف اعانات للأهالى الفقراء فى الأقاليم . وصرفت فى ١٩ ديسمبر عام ١٩٠٠ مبالغ كبيرة للمحتاجين والفقراء (١٣) وكان المجلس يدقق فى تحقيق الطلبات المقدمة اليه ويقرر فى بعض الأحيان رفض طلبات لصرف الاعانة . وفى عام ١٩٠١ حرص معظم أعضاء المجلس على حضور الجلسات التى يتم فيها توزيع الاعانات على الفقراء وقاد الشيخ محمد عبده المجلس فى تحقيق حالات عديدة لفقراء القاهرة والأقاليم . ولم تخل أية جلسة فى فترة رئاسته من نظر حالات الاعانة للفقراء ؛ وكانت تعقد الجلسات خصيصا فى الادارة للنظر فى حالات الفقراء . فنخصت مثلا جلسات ١١ و ١٣ ديسمبر عام ١٩٠١ فقط للنظر فى حالات الفقراء وتقرير الاعانة المناسبة لهم (١٤) .

وفى عام ١٩٠٢ انعقد المجلس عدة مرات متتالية خصيصا لنظر طلبات الاعانة . ولعل الجمعية قد

(١٣) سجل رقم (١) محضر مجلس الادارة فى ١٩/١٢/١٩٠٠ ص ١٦٠ - ١٦٧

(١٤) سجل رقم (٢) محضر مجلس الادارة فى ١١ و ١٣/١٢/١٩٠١

ص ١١ - ١٦ .

صرفت فى هذا العام أكبر المبالغ للفقراء فى أكبر حركة إعانة فى تاريخ الجمعية فى أقسام القاهرة المختلفة والأقاليم ؛ فى الوايلى وبولاى وباب الشعريه والموسكى والخليفة ومصر القديمة وعابدين • وكان الدرب الأحمر قد حظى بأكبر قدر من الإعانة لزيادة أعداد الفقراء فيه • والجمالية والسيدة زينب وفى محافظات الغربية والاسكندرية والجيزة والمنوفية • وبلغت جملة الإعانة ٢٣٢ جنيها (١٥) •

والجدير بالذكر ان الجمعية قد ذاع صيتها فى تلك الآونة كما لم يحدث من قبل • خصوصا بعد أن مدت أيديها لمساعدة الفقراء والمحتاجين وبعد أن أصبحت ملجأ للأيتام والفقراء والشكالى والأرامل • بل ومدت أيديها الى الذين نكبوا فى حوادث أو تعرضت منازلهم للحرائق • فعلى حين قدمت لغرقى امبابة فى عام ١٨٩٥ الإعانة لنكبتهم • ترأس رئيسها الشيخ محمد عبده فى فترة رئاسته الدعوة فى عام ١٩٠٢ الى عمل اكتاب من أجل الذين أصيبوا بالحريق فى ميت غمر (١٦) وأكثر من ذلك تدخل الشيخ محمد عبده بنفسه لكى

(١٥) سجل رقم (٢) مقرر مجلس الادارة فى ١٩٠٢/٣/٤ ص ٥٣ - ٥٤ •

(١٦) سجل رقم (٢) مقرر مجلس الادارة فى ١٩٠٢/٥/٢١ ص ٢٨ •

يأمر بصرف اعانات للذين ذهب عنهم أولياؤهم . فقد
أمر في ٢٣ يوليو عام ١٩٠٤ بصرف اعانة وقتية لوالدة
المرحوم أحمد أفندى محمود الذى كان يعمل قاضيا
بالمحاكم الأهلية من قسم الجمالية بمبلغ ١٢ جنيها (١٧) .

وتصاعدت حركة البذل والعطاء فى عامى ١٩٠٤
و ١٩٠٥ بصورة لم يسبق لها مثيل ولم تتوقف
الجمعية عن مد يد العون للفقراء والمحتاجين الى المد
الذى كانت سياسة الجمعية فى الانفاق على الفقراء
كانت تؤثر على مشاريع الجمعية الأخرى لأن المبلغ
المقرر للاعانة كان ضئيلا نسبيا . ففي ٢٦ أكتوبر عام
١٩٠٤ و ١١ نوفمبر ١٩٠٤ وافق المجلس على طلبات
الاعانة المقدمة من القاهرة ومحافظات الاسكندرية
والغربية والمنوفية والبحيرة ورشيد والجيزة والمنيا (١٨) .

وفي ٢٤ ابريل عام ١٩٠٤ فى فترة رئاسة الأمير حسين
كامل نظر المجلس فى الاستغاثة الواردة من أهالى بلدة
المطرية دقهلية بالبرق والبريد بطلب مد يد العون

(١٧) سجل رقم (٢) مقرر مجلس الإدارة فى ٢٦/١٠/١٩٠٤ و ١١/١١/١٩٠٤
ص ٨٩ - ١٠٢ .

(١٨) سجل رقم (٢) مقرر مجلس الإدارة فى ٢٢/٦/١٩٠٤ ص ٨١ .

بسبب الحريق الهائل الذى أصاب بلدتهم فدمرها جميعا
وقرر المجلس بعد المناقشة ما يأتى :

أولا : دفع مبلغ أربعمائة جنيه مصرى اعانة من
صندوق الجمعية وارساله الى مدير الدقهلية لتوزيعه
بمعرفة اللجنة المشكلة تحت رئاسته على المنكوبين بهذا
الحريق .

ثانيا : فتح اكتاب عمومى باسم الجمعية الخيرية
الاسلامية لهم وكل من يريد المساعدة يدفع ما تسمح
به نفسه اذا شام الى صندوق الجمعية أو الى أحد أعضاء
مجلس الادارة وكلما اجتمع مبلغ من هذا الاكتاب
يرسل الى مدير الدقهلية لتوزيعه على المنكوبين .

وقد تبرع فى هذه الجلسة عدلى يكن بمبلغ ٥٠ جنيها
وابراهيم سعيد بمبلغ ٢٠ جنيها ومحمود شكرى
١٠ جنيهات وحسن عاصم ٥ جنيهات وسعد زغلول
٥ جنيهات وأحمد فتحى زغلول ٥ جنيهات وعبد الحليم
عاصم ٥ جنيهات ومحمد فريد ٥ جنيهات وابراهيم
ممتاز ٥ ر ٢ جنيهه وأحد موظفى المكتب بجنيه واحد (١٩) .

(١٩) سجل رقم (٣) مضر مجلس الادارة فى ١٩٠٧/٤/٢٤ ص ٧ .

وفي ٢٣ يناير عام ١٩١٢ اجتمع المجلس في منزل حسين واصف برئاسة الأمير حسين كامل وبحضور عبد الخالق ثروت وسعد زغلول وحسين رشدي وأحمد فتحي زغلول وعدلي يكن وحسين واصف وإبراهيم سميد والسيد الرفاعي وعبد الحميد السيوفي ومحمد فريد وأحمد عمر وعلي شعراوي وإبراهيم الهلباوي ودرويش سيد أحمد وصابر صبري وحسن عبد الرازق . وناقش الطريقة المتبعة في صرف الاعانة ومدى ملائمتها للظروف وهل يبقى الفصل في الطلبات لمن ينتدبه المجلس لهذا الغرض ويحسن عرضها على مجلس الإدارة للفصل فيها ؟ وإذا كانت هذه الطريقة غير ملائمة فما هي التعديلات الواجب ادخالها والطريقة اللازمة للسير عليها ؟ وهل يبقى الجزء المقرر للاعانة الآن على ما هو عليه أو يجب زيادته . وعلى أي نسبة يزداد ؟ وهل تؤخذ الزيادة من قسم الاستغلال أو من قسم التعليم ؟ . واتفق الأعضاء في جلسة ٢٠ فبراير ١٩١٢ بعد اشتراك جميع الأعضاء في المناقشة على أمرين : الأول : ابطال القاعدة المتبعة في تقرير الاعانات وأن يتولى المجلس تقديرها في كل مرة . والأمر الثاني : بأغلبية ١٤ صوتا ضد ٤ أصوات

أن يخصص لمساعدة العائلات ما قيمته ٦٪ من إيرادات الجمعية وأن يدخر ٢٪ لعمل خيري آخر والباقي وقدره ٤٥٪ يضاف لما هو مختص للتعليم الصناعي ومجموع ذلك ١٢٥٪ المخصص من قبل لقسم الاعانة (٢٠) .

وقد لوحظ أن أعداد المتقدمين للحصول على الاعانة تتزايد ؛ مما جعل الجمعية تقرر تكوين لجنة في ١٩ مارس ١٩١٢ مهمتها فحص طلبات الاعانة الوقتية . وكان عدد المتقدمين في جلسة ١٩ مارس ١٩١٢ أكثر من ٢٠٠ طلب وتمت الموافقة على صرف مبالغ بناء على قرار اللجنة بلغت في القاهرة ٤٥ جنيها لعدد ٦٠ فردا . و ٢١ جنيها لعدد ١٥ فردا في الأقاليم (٢١) وقد بلغ جملة ما أنفق من أموال الاعانة حتى نهاية عام ١٩١٢ في مصر والأقاليم ١١١٧ جنيها لعدد ٩٦٣ عائلة (٢٢) .

وفي ٢ يونيو عام ١٩١٤ قدم عمر سلطان ودرويش سيد أحمد وطلعت حرب اقتراحا وافق عليه المجلس برد

(٢٠) سجل رقم (٣) مظهر مجلس الإدارة في ١٩١٢/١/٢٣ ص ١٤٦ و ١٩١٢/٢/٢٠ ص ١٥٠ .

(٢١) سجل رقم (٣) مظهر مجلس الإدارة في ١٩١٢/٣/١٦ ص ١٥٢ و ١٩١٢/٤/٢ ص ١٥٣ .

(٢٢) سجل رقم (٣) مظهر مجلس الإدارة في ١٩١٢/١٢/٣ ص ١٨٥ .

ما يؤخذ من قسم الاعانة ابتداء من يونيو ١٩١٤ لحساب العمل الخيري وتعديل طريقة منح الاعانة عن طريق تشكيل لجنة دائمة للنظر في أولى المساعدات التي يحق للجمعية أن تواسى بها فقراء المسلمين . ووافق المجلس أيضا على ارجاع ال ٢٥٪ السابق أخذه من الاعانة وضم جميع ما يرد من البنوك المودعة بها أموال الجمعية من تبرعات ونحوها (٢٣) .

ووافق المجلس أيضا في ٢٤ يونيو عام ١٩١٤ على تفويض رئيس المجلس باسماف البلدان التي تصاب من جراء الحرائق والمنكوبين بها لأنه يتعذر أحيانا جمع المجلس لاسعاف المنكوبين . وكان المجلس قد تبرع بمبلغ ٤٠ جنيها لضحايا حرائق عزبة كفر فسوكة بالشرقية التابعة للجمعية كما تبرع رئيس الجمعية بمبلغ مماثل لكي يتم شراء أخشاب وعمل طاحونة للأهالي في هذه العزبة . ومنح أيضا اعانة في ٨ يوليو عام ١٩١٥ لمنكوبي حريق شوير بمديرية الغربية (٢٤) .

(٢٣) سجل رقم (٤) محضر مجلس الادارة في ١٩١٤/٦/٢ ص ٣٦ .
(٢٤) سجل رقم (٤) محضر مجلس الادارة في ١٩١٤/٦/٢٤ ص ٦١ و ٦٧
و ١٩١٥/٧/٨ ص ١٢١ .

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى تأثرت الحالة المالية للجمعية خصوصا أول أبواب الميزانية وهو باب اعانة الفقراء . وقام فريق من أعضاء الجمعية مكون من أحمد شفيق وعبد الحميد السيوفى والسيد على السرفاعى فى أغسطس عام ١٩١٤ بالطواف ببعض المديرىات لجمع المساعدات لسد العجز فى باب مساعدات الفقراء ؛ وقد تبين ان المساعدات الواردة من المصدقين ضئيلة ولا تكاد تذكر ؛ مما جعل الدعوة الى القيام بعمل اكتتاب عام لهذا الغرض تجد أذنا صاغية بحيث تقوم الجمعية بجمع الاعانات من أنحاء القطر ثم توزيعها بالطرق التى تراها الجمعية . وقد تضمن المشروع نشر الدعوة للاكتتاب فى الصحف والمنشورات التى توزع بالأقاليم ودعوة نظارة الأوقاف والجمعيات الخيرية بمد يد المساعدة وجمع الاكتتابات وإرسالها الى صندوق الجمعية ودعوة الغرفة التجارية المصرية لمد يد المساعدة وعمل اكتتاب بمعرفتها أو احصائية عن العمال المستحقين للاعانة وإرسالها للجمعية . وطبع أوراق فئة خمسة قروش فى دفاتر من مائة ورقة . وتشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء هم عبد الله وهبى وطلعت حرب ودرويش سيد أحمد لمراقبة طبع هذه الدفاتر

وتوزيعها وقبض قيمتها والمحاسبة عليها . والفيت لجنة
الاعانة السابقة . وتم تشكيل لجنة على رأسها الأمير حسين
كامل رئيس الجمعية ومكونة من الدكتور محمد علوى
وحسن عبد الرازق وعبد الحميد السيوفى للنظر فى
طرق الاعانة وتوزيعها (٢٥) .

وقد حاول جماعة من الاسرائيليين عن طريق حفى
ناصف بك فى مايو عام ١٩١٦ طبع أوراق صغيرة
وبيعها للتجار فى صورة نمر يكون لها جوائز يربح
بعضها ويخسر بعضها ؛ وطلبوا التصريح لهم بذلك لكى
يستند عملهم على الجمعية الخيرية وباسمها وأن تعطى
كل شهر مائة جنيه بحيث لا يكون اسمها ظاهرا ولا تلزم
بشيء ؛ ولكن الجمعية رفضت ذلك العرض من
الاسرائيليين (٢٦) .

والمدير بالذكر ان اعداد المستفيدين من الاعانة
من الفقراء تناقصت على نحو واضح خلال فترة الحرب
ففى عام ١٩١٧ بلغ عددهم ٤٩ فردا فى شهر فبراير
حصلوا على ٥٢ جنيه . وفى الأقاليم حصل فردان فى

(٢٥) سجل رقم (٤) معمر مجلس الادارة فى ١٩١٤/٨/١٩ ص ٧٣ .

(٢٦) سجل رقم (٤) معمر مجلس الادارة فى ١٩١٧/٢/١٠ ص ٢٣٦ .

مديرية أسيوط على جنيهاين * ومنح مجلس الادارة
للشيخ على هيبه ثمانية جنيهات * ودفعت الجمعية
مصاريف دفن سميه فهمي المدرسة بمدرسة سعيد
للبنات * ووافقت الجمعية على تعليم أبناء أحد المدرسين
المتوفين بمدرسة القضاء الشرعى الذى مات فقيرا عن
زوجة وثلاثة أولاد (٢٧) وفى مارس عام ١٩١٧ بلغ
عدد المستفيدين من الاعانة فى مدينة القاهرة ٣٤
حصلوا على مبالغ قدرها ٤١ جنيها * وفى مايو ١٩١٧
حصل ٣١ فردا على ٣٥ جنيها * وفى الأقاليم حصل ٨
أفراد على ١٣ جنيها (٢٨) *

وبالرغم من تناقص أعداد المستفيدين من الاعانة *
فقد لعبت لجنة الاعانة دورا أساسيا فى تقرير الاعانات
للفقراء فى أواخر ١٩١٧ ومدت يد العون اليهم ففى
أحياء الدرب الأحمر منحت ٤٨ عائلة الاعانة وفى
السيدة زينب منحت ٣٧ عائلة * وأعطت ٧٧ عائلة
اعانات فى عابدين والحليفة وباب الشعرية والوايلي
والموسكى وبولاق وشبرا ومصر القديمة * وبلغت
قيمة هذه الاعانة ١٧٣ جنيها * كما بذلت اعانات

(٢٧) سجل رقم (٤) محضر مجلس الادارة فى ١٠/٢/١٩١٧ ص ٢٣٦

(٢٨) سجل رقم (٤) محضر مجلس الادارة فى ١١/٣/١٩١٧ ص ٢٤٧

للأقاليم في شهر يوليو ١٩١٧ . ومنحت اعانات لطالب
بمدرسة الطب من الدرب الأحمر . قدرها ١٢ جنيها
و ١٥ جنيها لعائلة حمودة بك عبده بقسم الوايلي و ٨
جنيهات للست أمينة الجركسية بقسم حلوان (٢٩) .

و حين قامت ثورة ١٩١٩ في مصر . كان الشيخ
مصطفى المراغى يعمل في وظيفة قاض بالسودان
وبسبب الحوادث والخسائر التي لحقت ببعض سواء في
أنفسهم أو أموالهم . رأى الشيخ المراغى ضرورة تأليف
لجنة في السودان تقوم بجمع التبرعات لاعانة هؤلاء
المنكوبين . جمعت ٢٧٤٧ جنيها . وقد قررت اللجنة
أن يعهد الى الشيخ المراغى بتوجيه هذه المبالغ في
الفرض الذي جمعت من أجله . وحضر الشيخ الى
الجمعية الخيرية الاسلامية وعرض على المجلس القيام
بتوزيع هذا المبلغ . الذي وافق على أن تضاف هذه
الأموال على مال الاعانة وتصرف في الوجوه الخيرية (٣٠)
وكان السلطان حسين قد تبرع للجمعية في عام ١٩١٧
أيضا بمبلغ قدره ١٠٠ جنيه صدقة على روح عمر سلطان

(٢٩) رقم (٤) محضر مجلس الادارة في ١٩١٧/٨/٧ ص ٢٩١ .

(٣٠) سجل رقم (٤) محضر مجلس الادارة في ١٩١٩/٨/١٢ ص ٣٧٣ و ٣٧٤

وسجل رقم (٥) ١٩١٩/١١/١٠ ص ١ .

باشا وذلك لحساب مال الاعانة (٣١) الى جانب أموال التبرعات التي وردت الى خزانة الجمعية لحساب الاعانة . مما أدى في النهاية الى زيادة أموال الاعانة . ومع ذلك ظلت زيادة طلبات الاعانة تلتهم أى زيادة فى أموال الاعانة . وقد أشارت الجمعية الى ذلك صراحة أثناء مناقشة ميزانية عام ١٩٢٠ وأهابت بالأغنياء التبرع . مما دفع الأمير عمر طوسون الى توجيه دعوة الى الاكتتاب وبدأ بدفع مبلغ خمسة آلاف جنيه وحين رأت الجمعية أن ترسل اليه وفدا لشكره رفض قائلا انه لم يفعل أكثر من الواجب (٣٢) .

ومما تجدر الاشارة اليه أن الجمعية لم يقتصر نشاطها فى الاعانة على تقديم الأموال للفقراء المسلمين المصريين وحدهم . بل كانت تساعد أحيانا غير المصريين الموجودين فى مصر . فقد وافقت على دفع نفقات السفر فى فبراير عام ١٩٢١ لأحد الشوام ويدعى السيد سليمان الشهابى للسفر الى بلاده لمجزه عن تدبير المبالغ التى تساعد على السفر . كما أعطت اعانة فى مايو

(٣١) سجل رقم (٤) مقرر مجلس الادارة فى ١١/٣/١٩١٧ من ٢٤٤ .

(٣٢) سجل رقم (٥) مقرر مجلس الادارة فى ٣١/٣/١٩٢٠ .

مايو ١٩٢١ للسيد محمد الاعتابى المراكشى من علماء
مراكش بحلولان لفقره . وقامت بصرف القمح الذى
كانت الحكومة قد اشترته لارساله الى فقراء الحجاز فى
عام ١٩٢٣ الى العائلات المستحقة فى مصر (٣٣) .

وفى ١٣ يوليو ١٩٢٢ أرسلت هدى شعراوى خطابا
الى الجمعية أبدت فيه استعدادها للقيام هى والسيدات
الأخريات ممن يرغبن فى المساعدة فى مجال الخدمة
خصوصا فى تحقيق طلبات الاعانة التى تقدم للجمعية
من الفقراء وتحديد مدى استحقاقهم لهذه الاعانة ؛
وأن تشكل لجنة من السيدات لهذا الغرض ؛ ولما كان
قانون الجمعية يقبل فقط التبرعات من السيدات . فانه
أبدى فى جلسة ٢ أغسطس عام ١٩٢٢ اعتراضه على
تعليق اشتراك عضوية هدى شعراوى بتكوين هذه
اللجنة . ووافق فقط على قبولها مشتركة متبرعة ولم
يوافق على تأسيس اللجنة المذكورة لأن ذلك يتعارض
مع قانون الجمعية (٣٤) .

(٣٣) سجل رقم (٥) محضر مجلس الادارة فى ٢٨/٤/٢١ ص ٩٢
و ٢٤/١١/٢٣ ص ٢١٩ .
(٣٤) سجل رقم (٥) محضر مجلس الادارة فى ١٣/٧/٢٢ ص ١٥٢
و ٢/١٢/٢٣ ص ١٥٨ .

وقد شاركت الجمعية فى اعانة منكوبى السيل فى
مديريتى المنيا وأسوان فى عام ١٩٢٣ . وانعقد المجلس
خصيصا فى ٢٥ نوفمبر عام ١٩٢٣ بناء على اقتراح
رئيس الجمعية عدلى يكن باشا . ووافق على ارسال
اعانة قدرها خمسمائة جنيه لوزارة الداخلية لانفاقها
على المعوزين والمحتسجين التى أرسلتها بدورها الى
المنكوبين (٣٥) .

وفى ٢٧ يناير عام ١٩٢٤ طلب أحمد لطفى السيد
أن تصرف اعانة للسيدة حرم الشيخ محمد عبده رئيس
الجمعية الأسبق بسبب فقرها . وقرر المجلس منحها مبلغ
عشرة جنيهات شهريا (٣٦) وفى ١٧ فبراير عام ١٩٢٦
وافق المجلس على منح اعانات أقرتها لجنة الاعانة لعدد
٣٨٣ فردا وعائلة وبلغت جملة الأموال المخصصة لهم
٩٣٢ جنيهها وقررت الاعانات الآتية :

(٣٥) سجل رقم (٥) معطر مجلس الادارة فى ١٩٢٣/١٢/٩ من ٢٣٥
و ١٩٢٣/١٢/٣٠ من ٢٤١ .
(٣٦) سجل رقم (٦) معطر مجلس الادارة فى ١٩٢٦/١/١٧ من ٣٠ ظلت الجمعية
تصرف لها هذه الاعانة بصفة مستمرة . ووجد أنها صرفت لها فى عام ١٩٢٦ .

جنيه	عدد	
٣	١	قيمة القسط الثانى المطلوب للمدرسة الثانوية الملكية على التلميذ محمد كامل البقل
١٢	١	فاطمة هانم روى فاز ولديها وهى من الأثراك المقيمين بمنزل الست سرفراز هانم حرم المرحوم نشأت باشا
٢٤	١	لعائلة المرحوم الشيخ مصطفى العادلى (اعانة سنوية)
٦	١	اعانة سنوية للست فهيمة مصطفى وأولادها
٢٤	١	للشيخ محمد خضر الشنقيطى مفتى المدينة سابقا سنويا
١٢	١	أحمد أفندى النحال المحامى سابقا

ويستفاد من هذه القائمة ان الجمعية قد ركزت
نشاطها فى العشرينات فى العناية بأحوال الفقراء ؛
بعد أن أخذت تعيد النظر فى سياستها فى التعليم الذى
سبب ارتباكا شديدا فى الأحوال المالية للجمعية . ولم
يكن غريبا أيضا أن يتنوع نشاط الجمعية فى منح
الاعانات الى جانب بذل الأموال للفقراء والمحتاجين .

فقد قامت الجمعية بتجهيز أنسات للزواج • كما قامت بدفع اعانة كمساعدة فى دفن الموتى والطلاب الذين يدرسون فى الخارج (٣٧) •

وخلال شهور مارس وابريل ومايسو ويونيو عام ١٩٢٦ وافقت الجمعية على صرف أكثر من ١٧٢٨ جنيهها للعديد من الفقراء (٦٥٦ فردا وعائلة) فى القاهرة والاسكندرية والجيزة والأرياف (٣٨) •

ان هذا التوسع فى منح الفقراء المساعدات المالية كان موضع اهتمام اللجنة التى شكلت لبحث مسألة التعليم والاعانة فى ٢ يونيو عام ١٩٢٧ حيث عرضت على المجلس فى تقريرها « ان الجمعية فى أول الأمر كانت تعطى مبالغ شهرية للعائلات التى يتحقق عن عسرها بعد يسر ومن ترفعها عن السؤال • ثم جعلت تتوسع فى العطاء حتى انتهت الى منح اعانات سنوية ضئيلة حاليا الى كل من يلتمس اجسانها ويشهد بفقره من عينته الجمعية لتحقيق طلبات الاعانة فى القاهرة أو جهة الادارة فى غير القاهرة » •

(٣٧) سجل رقم (٦) محضر مجلس الادارة فى ١٧/٢/١٩٢٦ و ١٩/٩/١٩٢٦

ص ٤٣ •

(٣٨) سجل رقم (٦) محضر مجلس الادارة فى ٢٦/١٢/١٩٢٦ ص ٤٥ •

وأضاف تقرير اللجنة « ان مساعدة الفقراء المسلمين المقيمين بالقطر المصرى على هذا الوجه موضع لعيوب كثيرة وان رجال الجمعية فى أزمنة مختلفة قد طلبوا العدول عن هذه الطريقة التى تجعل احسان الجمعية فى كثير من الأحيان نهبا للعاطلين ومحترفى التسول وتحرم عائلات مستورة يصونها التعفف عن ذل السؤال » .

ولما كان تقرير اللجنة قد أشار صراحة الى أن التوسع فى منح الاعانة قد صاحبه خلل ظاهر فى منحها لمن يستحقونها ؛ فقد ناقش أعضاء المجلس التقرير باهتمام شديد ؛ ورأى فريق منهم ضرورة الرجوع بالاعانة الى خطتها الأولى . فتقتصر على الأسر الكريمة التى أخنى عليها الدهر وردّها بعد الغنى الى الفقر على أن يكون ما يعطى لها ذو وقع فى سداد حاجتها بعد تحقق المجلس من حالها ولو لم تطلب هذه الاعانة . وفريق ثان يرى العدول عن اعطاء المال الى انشاء ملاجىء للمعجزة والأيتام ومستشفيات للمرضى . واتفق رأى اللجنة على أن تكون الخطة التى ترسمها الجمعية فى غرضها من مساعدة الفقراء كما يأتى :

١ - تنشئ الجمعية ملجأ للعجزة الذين ليس لهم من يعولهم وليس لهم قدرة للانفاق على أنفسهم .

٢ - تنشئ الجمعية مستشفى للفقراء .

٣ - تنشئ الجمعية عيادة خارجية فى حى من الأحياء الفقيرة فى العاصمة لمعالجة المرضى من الفقراء وتصرف لهم الأدوية بالمجان . ثم تزداد العيادات الخارجية بالتدريج حتى تكمل أربع متفرقة فى أنحاء القاهرة المختلفة .

٤ - يستبقى الاعانة جزء من المال يخصص لفقراء المسلمين المقيمين فى القطر المصرى الذين تثبت حاجتهم وعجزهم عن التكسب ولا يتسولون وتقدم للمعائلات المستورة التى أخنى عليها الدهر (٣٩) .

ان هذه الخطة التى قدمت من اللجنة المكونة من محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق وأحمد لطفى السيد والشيخ مصطفى عبد الرازق تعد تطورا هاما فى مجال منح الاعانة للفقراء والمحتاجين تتجه الى احلال نظام جديد الهدف منه تخفيض قيمة الاعانة وقصرها على فئات محدودة من الفقراء فى مقابل

(٣٩) سجل رقم (٦) مقرر مجلس الادارة فى ١٩٢٧/٦/٢ من ٦٢ - ٦٣ .

اقامة مشروعات خيرية اجتماعية في مجال الصحة
والرعاية الاجتماعية للأيتام والمرضى من الفقراء .
وعلى حين تكونت لجنة الاعانة الجديدة في ١٥
فبراير ١٩٢٩ من الدكتور حافظ عفيفي وأحمد
عبد الوهاب والسيد علي الرفاعي بفرض وضع النظام
الجديد للاعانة ؛ وشارك في أعمال هذه اللجنة طلعت
حرب وأحمد مصطفى والشيخ مصطفى عبد الرازق .
فقد وافقت في فبراير عام ١٩٣٠ على منح اعانات
لبعض الذين تقدموا للاعانة ومنهم كريمة المرحوم
السلطان محمد الخامس وحرمة المرحوم ولي الدين يكن
وغيرهم (٤٠) .

ووافقت اللجنة أيضا على منح اعانات للمتكوبين
في حوادث الحريق خصوصا في عام ١٩٣٠ في الأقاليم .
فمنحت في ١٦ فبراير ٥٠ جنيهاً للمتكوبي الحريق في منوف
بمديرية المنوفية . ومنحت المتكوبين بالحريق في قرى
محلة منوف وميت الديبة مركز طنطا . كما منحت أيضا

(٤٠) سجل رقم (٦) مقرر مجلس الادارة في ١٦/٢/١٩٣٠ (قرر المجلس
في نوفمبر ١٩٣١ منح اعانة لأنجال جمال الدين القدي حفيد السلطان عبد العزيز
وصرف اعانة شهرية للشيخ محمد الغزالي الطرابلسي برواق المساربة بالأزهر)
١٩٣١/١١/٤ .

فى مارس وابريل ومايو أكثر من ١٠٠٠ جنيه لحوالى
٣٨٢ فردا (٤١) .

وقرر المجلس فى ٢٣ ديسمبر عام ١٩٣٢ منح اعانات
لعائلات كبيرة أخنى عليها الدهر مثل عائلة قاض سابق
لمحكمة الواحات اسمه أحمد عبد الوهاب باشا . ومعام
اسمه عبد الرازق أفندى محمد من طنطا والشيخ حسن
ابراهيم أبو مؤمن قاضى محكمة الواحات سابقا وادخال
أولاده المدارس بالمجان (٤٢) .

وقد أرسلت مصلحة الصحة الى المجلس خطابا فى ٣
مارس عام ١٩٣٣ لمساعدة بعض المنكوبين من المرضى
بالسل بعد التحقق من ضعف حالتهم المادية ؛ ووافق
المجلس على اعتبارهم مثل حالات الاعانات . وصرف فى
١٧ مارس عام ١٩٣٣ اعانات شهرية لعدد كبير من
مرضى السل (٤٣) .

واستمر أسلوب الجمعية فى منح الاعانات لبعض
العائلات الكبيرة والأسماء البارزة وبعض البكوات
الذين تعرضوا للفقر . وكان يقوم أحيانا على عدم ذكر

(٤١) سجل رقم (٦) مجلس الادارة فى ٢٥/٥/١٩٣٠ من ١٤٠ .
(٤٢) سجل رقم (٦) محضر مجلس الادارة فى ٢٣/١٢/١٩٣٢ من ٢١١ .
(٤٣) سجل رقم (٦) محضر مجلس الادارة فى ١٧/٣/١٩٣٣ من ٢٢٢ .

اسم هذه العائلة أو تلك • وظل أسلوب الجمعية على هذا الحال حتى عام ١٩٣٩ حين قررت الجمعية الامتناع عن صرف اعانات جديدة بعد تأثر الأحوال المالية للجمعية (٤٤) وخول المجلس لرئيس الجمعية الشيخ المراغى فى ٢٨ مارس عام ١٩٤١ أمر التصرف فى الاعانات الطارئة بدون قيد (٤٥) •

وفى ٥ مايو عام ١٩٤٢ اقترح رئيس الجمعية الشيخ المراغى التبرع بمبلغ ٢٠٠ جنيه على سبيل الاعانة لمطاعم الشعب بالقاهرة تيمناً بعيد الجلوس الملكى • وبمبلغ ٣٠٠ جنيه لمنكوبى الفارات الجوية بمدينة الاسكندرية (٤٦) •

ولم يكن امتناع الجمعية عن صرف اعانات جديدة فى عام ١٩٣٩ يعنى التخلي عن سياسة صرف الاعانات تماماً ؛ بل يقوم على عدم التوسع فى منحها • وبالرغم من ذلك رأينا أعداد الذين يطلبون الاعانة تتزايد يوماً بعد يوم • وكانت الجمعية قد درجت على صرف اعانة سنوية فى عيد الأضحى والمولد النبوى الشريف ولما كانت الأوضاع المالية متأزمة • فقد قررت الجمعية زيادة

(٤٤) سجل رقم (٦) محضر مجلس الادارة فى ١٦/١٠/١٩٣٩ من ٣٨٠ •

(٤٥) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة فى ٢٨/٣/١٩٤١ من ٦٢ •

(٤٦) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة فى ٥/٥/١٩٤٢ من ١١٧ •

الاعانة فى عام ١٩٤٢ لمن تدل حالتهم العمومية على أنهم يستحقون هذه الزيادة التى قررتها الجمعية والتى تبلغ ٢٠٪ من قيمة الاعانة المقررة . واجتمعت لجنة الاعانة فى ٢ مارس عام ١٩٤٢ المكونة من أحمد عبد الغفار باشا ومحمود فهمى النقراشى باشا وطراف على لاتخاذ الاجراءات اللازمة لهذا الغرض . وقد تبين كثرة ذوى الاعانات الى حد تزامهم على مقر الجمعية . وقررت الجمعية النظر فى صرف اعانة لعدد يبلغ ٥٩٢ فردا من بينهم ١٢ بالاقاليم وتبين أيضا أن ٨١ منهم لا يستحقون الاعانة مطلقا لأنهم من المتسولين المحترفين أو لأن حالتهم لا تتطلب الاعانة . وإن ١١٧ منهم غسالات وخدم وإن ٦٧ حالتهم تستحق رفع الاعانة بنسبة ٢٠٪ . أما اعانات مولد النبى فقد تقرر لعدد يبلغ ١١٩ من بينهم ١٦ لا يستحقون اعانة لأنهم من المتسولين المحترفين . و ٢٣ من الغسالات والخدم . وأشار تقرير مدير الادارة الى أن الأصل فى تقرير الاعانة هو مساعدة العائلات الفقيرة المستورة الاسلامية التى لا قدرة لها على التكسب ولا تتخذ طرق التسول . واقترح التقرير ما يلى :

١ - الغاء الاعانات المقررة للفسالات والخدمات والمتسولين ومن فى حكمهم والاعانات المقررة لغيرهم ممن تكون حالتهم قد تحسنت أو انهم فى حالة من الرزق لا تجيز صرف اعانة لهم من الجمعية .

٢ - اعادة النظر فى الاعانات السنوية الأخرى بمعرفة لجنة فرعية يكون لها حق الغاء اعانة من ترى انه لا يستحقها .

٣ - تقسيم الذين يستحقون الاعانة الى قسمين : قسم اعانته سنوية للاستعانة بها فى شراء ملابس مثلا ؛ وقسم اعانته شهرية للتعيش ؛ على أن تكون قيمة الاعانة فى الحالتين لكل فرد بدون التقيد بالقيمة المقررة .

٤ - الأخذ بمبدأ رفع الاعانات لمن يستحقونها حقيقة اذا كان سيقترن بالغاء اعانة من لا تنطبق حالتهم على مبادئ الجمعية . لأن الاعانة المالية لكثير من الأشخاص تقرر فى المبدأ بمبلغ ما ثم خفض عدة مرات بقرارات من لجنة الاعانة أو المجلس كلما رئى ان ميزانية الاعانة فى حاجة الى تخفيض (٤٧) .

(٤٧) انظر محاضر لجنة الاعانات معضد الجلسة التاسعة عشرة فى ٢/٣/١٩٤٤ .

وقد وافقت لجنة الاعانة في ٢ مارس عام ١٩٤٤ على تقرير مدير ادارة الجمعية بحيث اُرسيت قواعد جديدة لمنح الاعانات تقوم على قاعدتين هما : الأولى : قطع الاعانات عن الأشخاص الذين لا تنطبق عليهم شروط منح الاعانة . ورفع الاعانة للذين يستحقونها . والثانية : أن يكون توزيع الاعانات الشهرية او الموسمية على عدة أيام بحسب الحالة الاجتماعية للأشخاص وذلك بقصد ألا يتواجد بديوان الجمعية في يوم واحد الا أشخاص متقاربون في المستوى الاجتماعي (٤٨) .

وبالرغم من ضبط عملية منح الاعانات وأسلوب صرفها . فانه يلاحظ أن الجمعية غالباً لم تكن تمتنع عن صرف أى اعانات بعد التحقق من أحوال السذين يتقدمون اليها . ففي ١٤ سبتمبر عام ١٩٤٤ وافقت على صرف اعانة لطالب من مراكش شهرياً على أن تكون لمدة عام من أموال وقف المؤتمر المصرى . لأن سفارة اسبانيا امتنعت عن صرف ما يرد اليه من مراكش هو وزملاؤه لكي تكرهم على السفر الى بلادهم (٤٩) .

(٤٨) انظر محاضر لجنة الاعانات . نفس المحضر .

(٤٩) انظر سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة في ١٤/٩/١٩٤٤ ص ٢٠٧ .

وفى ٢٣ نوفمبر عام ١٩٤٤ وافقت الجمعية
بناء على اقتراح الشيخ مصطفى عبد الرازق على صرف
مبالغ من ميزانية الاعانة لاطعام فقراء المدينة بمناسبة
شفاء الملك من مرضه على اثر حادث القصاصين .
وخمسين جنيها لاطعام فقراء الاسكندرية احتفالا بعيد
ميلاد الأميرة فريال والتوسيع فى المآكل على نزلاء دار
الناقهن وتلميذات مدرسة حلوان لهاتين المناسبتين .
وكانت الجمعية تصرف اعانة نصف شهرية لذوى
الاعانات الشهرية بمناسبة عيد ميلاد الملك (٥٠) .

وحين انتشر وباء الكوليرا فى مصر عام ١٩٤٧ :
اقترح رئيس مجلس الادارة أحمد لطفى السيد أن
تساهم الجمعية فى مكافحة هذا الوباء عن طريق التبرع
بمبلغ قدره ٥٠٠ جنيه لصالح جمعية الهلال الأحمر
ومبرة محمد على لانفاقها فى شئون اعانة
المنكوبين (٥١) .

وفى عام ١٩٤٨ اهتمت الجمعية بالنظر فى شئون
اعانة الأسر المحتاجة التى تغولها وترعاها . وخاولت
التنسيق مع لجنة سيدات الهلال الأحمر المصرى ولجنة

(٥٠) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة فى ٢٣/١١/١٩٤٤ ص ٢١١ .

(٥١) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة فى ٢١/١٠/١٩٤٧ ص ٣٢١ .

يوم المستشفيات التي تقوم برعاية أسر المرضى الفقراء
بالقصر العيني . ورأت الجمعية بناء على اقتراح الدكتور
سليمان عزمى تشكيل لجنة للجمعية تضم بعض سيدات
الهلال الأحمر ويوم المستشفيات ويكون اختصاصها
ما يلى :

١ - اعادة بحث حالة الأسر والأفراد الذين تصرف
لهم الجمعية اعانات بواسطة بعض الزائرات الاجتماعيات
وتقديم تقرير عن حالة كل منهم لثقتراح اللجنة ما يلزم
لكل عائلة أو فرد .

٢ - الطلبات الجديدة التى تقدم بطلب اعانات
تبحثها اللجنة بواسطة الزائرات لتقرير نوع المساعدة
التي تمنح للمحتاجين . وقد يتفرع من ذلك ان اللجنة
عندما تجد شخصا يمكنه العمل ولكنه لا يجد عملا
تساعده فى ايجاد عمل يتكسب منه فيقل الضغط على
الجمعية .

٣ - ان تخصص للجنة ميزانية وأن يكون لها
كاتب خاص وبعض الزائرات الاجتماعيات ومخزن
للمأكولات أو المفروشات التى توزع على المحتاجين .
واتفق رأى الأعضاء على تشكيل اللجنة تحت اسم
(لجنة سيدات الجمعية الخيرية الاسلامية) ويتم تشكيلها

من حرم الدكتور حافظ عفيفي وحرم الدكتور ابراهيم شوقي بك وأن تكون اختصاصات هذه اللجنة :

١ - اعادة بحث حالة الأسر والأفراد الذين تصرف لهم الجمعية الاعانات وتقديم تقرير عن حالة كل منهم للجنة اعانات الجمعية يتضمن اقتراح ما يلزم لكل عائلة أو فرد ؛ لتقرر لجنة الاعانة ما تراه .

٢ - الطلبات الجديدة التي تقدم للجمعية بطلب اعانة تبحثها لجنة السيدات وتقترح نوع المساعدة التي تمنح للمحتاجين لعرضها على لجنة اعانات الجمعية .

٣ - أن تشرف على الشؤون الاجتماعية الأخرى الخاصة بنزلاء المستشفى وملجأ العجزة والمترددين على العيادات الخارجية وتبدى ملاحظاتها لرئاسة الجمعية وليس لها أن تتدخل في الادارة (٥٢) .

وهكذا نرى ان دور الجمعية في عام ١٩٥٠ قد اتسع في بذل الاعانات للمحتاجين . واتسعت دائرة التعاون بينها وبين جهات خيرية أخرى بهدف مد يد العون والمساعدة للفقراء .

(٥٢) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة لى ١٣/١/١٩٥٩ ص ٣٥٦ - ٣٥٩ .

دور الجمعية في مجال الرعاية الاجتماعية والصحية

كانت الجمعية عند قيامها ترى ان ظروفها لا تلائم الاشتغال بالخدمات الصحية والاجتماعية لفقراء المسلمين . لذا انحصر دورها حتى فترة متأخرة في امانة هؤلاء الفقراء والعمل على تربية أبنائهم * ويرجع السبب في ذلك الى أن الاشتغال بهذه الأنشطة في حاجة الى نفقات هائلة ، وبالرغم من ذلك لم تغب فكرة انشاء مستشفيات أو اقامة ملاجئ عن أذهان بعض أعضاء مجلس ادارة الجمعية ، ففي ٢١ نوفمبر عام ١٨٩٥ ولم يكن قد مضى سوى فترة ضئيلة على انشاء الجمعية ، تقدم الدكتور

حسن باشا محمود باقتراح الى المجلس لانشاء شـفـخـانة
(مستشفى) على نفقة الجمعية فى قبة الغورى ، وقام
المجلس بتأجيل تنفيذ هذا الاقتراح الى أجل غير مسمى
حتى تسمح ميزانية الجمعية نظرا لما يتكلفه هذا العمل
من نفقات تشمل انشاء المستشفى وتخصيص مكان لها
وخدمه (١) .

وتعللت الجمعية فى مناسبات عديدة بالظروف
المالية التى تحول دون تنفيذ هذا المشروع ، وبلغ من
اقتناع الدكتور حسن باشا محمود بالفكرة أن قدم طلب
استقالته من المجلس نظرا لعدم اعطاء العناية الكافية
لمشروعه ، فقد تقدم عدة مرات الى المجلس فى ٢٥ يناير
عام ١٨٩٦ وسبتمبر عام ١٨٩٦ وعام ١٩٠١ ولكن
كانت الجمعية ترد بأن الظروف المالية مازالت لا تسمح
بتنفيذ المشروع (٢) . وبالرغم من ذلك فان الجمعية
لـم تغلق الباب أمام بعض الأطباء أو الصيادلة الذين
تطوعوا لمعالجة المرضى الفقراء من المسلمين أو صرف
أدوية مجانية للفقراء الحاصلين على شهادة من الجمعية ،
أو معالجة التلاميذ بالمجان فى مدارس الجمعية ، ففى

(١) سجل رقم (١) محضر مجلس الادارة لى ١٨/١٢/١٨٩٥ ص ٧٩ ، ٨٢ .

(٢) سجل رقم (١) محضر مجلس الادارة لى ٨/٩/١٨٩٦ ص ٨٨ .

عام ١٨٩٦ أرسلت الأجزاء الملوكة تعرب عن استعدادها لصرف أدوية بالمجان للفقراء ، وفي ٢٣ يوليو عام ١٨٩٩ أرسل طبيب في الجيش يعمل في استيالية العباسية ، يدمى الدكتور ابراهيم أفندى شيدورى ، يطلب أن تخصص له الجمعية يوما فى الأسبوع لمعالجة المرضى الفقراء المسلمين ، وأرسل الدكتور اسماعيل أفندى صدقى ، وهو طبيب فى القصر العينى ، يطلب من الجمعية أن تقبله حكيما للجمعية يعالج الفقراء مجانا ، ووافقت الجمعية فى عام ١٩٠٤ على الطلب الذى تقدم به الدكتور صوجيان لمعالجة تلاميذ المدرسة بالمجان (٣) .

أما بالنسبة للاشتغال باقامة الملاجىء لرعاية اليتامى والمجزة ، فقد كان حظه مماثلا للخدمات الصحية ، ولم تر الجمعية ضرورة لذلك طالما تعطى اهتمامها للاعانة التى تبذل على الفقراء والمحتاجين لذا تفرع اشتغال الجمعية باقامة الملاجىء وغيرها من مجالات الرعاية الاجتماعية فيما بعد عن الاشتغال ببذل الاعانة للفقراء المسلمين ، ولم نجد أى اقتراحات تقدم فى هذا المجال

(٣) سجل رقم (٢) مطهر مجلس الادارة فى ١٨٩٩/٥/٢٣ ومايو ١٩٠٠
و ١٩٠٤/١٢/١ .

الآ في عام ١٩٢٣ حين اقترح الشيخ مصطفى عبد الرازق
ايجاد ملجأ لليتامى أو العجزة بما زاد عن ميزانية
الإعانة ، وأبدى المجلس موافقته على الفكرة وطلب من
الشيخ مصطفى عبد الرازق اعداد مشروع قابل للتنفيذ
فى هذا المجال (٤) .

والمدير بالذكر ان عناية الجمعية بمشروعات
الخدمات الاجتماعية تعدت المجال الصنى وإقامة الملاجىء
للأيتام والعجزة فى هذه الآونة ، وقدم عضو المجلس
وسكرتير الجمعية طلعت حرب اقتراحا فى عام ١٩٢٣
أيضا يطالب بإنشاء مساكن فى بعض أحياء القاهرة
الوطنية للطبقات المتوسطة والفقيرة ، بعدما تأزمت
مشكلة الاسكان ، وأن تقوم بعض الشركات بذلك من
المال الخاص بالاستثمار ، بعدما بلغت الأراضى المملوكة
للجمعية أكثر من ألف فدان ، وأصبح من الضرورى
استغلال هذه الأموال فى مجالات أخرى غير الأراضى
الزراعية (٥) .

وقد أيد عدلى يكن رئيس الجمعية الاقتراح الذى
تقدم به طلعت حرب وطلب اليه الاتصال بوزارة

(٤) سجل رقم (٥) مقرر مجلس الإدارة لى ١٩٢٣/١/٢٨ ص ١٨٩ .
(٥) سجل رقم (٥) مقرر مجلس الإدارة لى ١٩٢٣/١١/١٤ ص ٢٣٢ .

الأوقاف للحصول على زوائد التنظيم في الشوارع الجديدة وقام رئيس الجمعية بالاتصال بالملك الذي أبدى استعداداً لتسهيل استبدال الأراضي الخاصة لتنفيذ هذا المشروع (٦) .

وبالرغم من التحمس سواء لتنفيذ فكرة إقامة ملجأ للأيتام والعجزة أو بناء مساكن للطبقة الفقيرة والمتوسطة في الأحياء الوطنية في القاهرة ، فقد تأخر تنفيذ هاتين الفكرتين ، وانصرف المجلس إلى العناية بدراسة إنشاء مستشفى يكون تابعاً للجمعية . ففي ١٩ سبتمبر عام ١٩٢٦ تقدم الدكتور على بك إبراهيم باقتراح بإنشاء مستشفى تابع للجمعية يكتب له تبرعات خاصة ، ووافق المجلس على إحالة اقتراحه إلى لجنة خاصة لدراسته (٧) .

وفي ٢٠ مايو عام ١٩٢٧ تم تشكيل لجنة برئاسة عبد الرحمن رضا وعضوية الدكتور على بك إبراهيم والدكتور حافظ عفيفي والدكتور عبد الحليم محفوظ وأحمد عمر وأحمد فهمي ذكرى وعلى حسن أحمد لوضع مشروع واف للمستشفى يسع نحو مائتي سرير ، يكون

(٦) نفس السجل في ١٤/١١/١٩٢٣ من ٢٢٣ .

(٧) سجل رقم (٦) مقرر مجلس الإدارة في ١٩/٩/١٩٢٦ من ٤٣ .

لجميع الأمراض عدا الأمراض المعدية ويتبعه عيادة خارجية وعهد الى اللجنة اختيار الأرض المناسبة التي تقام عليها المستشفى والتصميمات والمقاييس المناسبة، وتكفلت ادارة الجمعية بمطالبة الحكومة بالتنازل لها عن قطعة الأرض (٨) .

ووافق المجلس في ٢٠ مايو عام ١٩٢٧ أيضا على اقامة ملجأ لليتيمات ، وهو المشروع الذي قدمته اللجنة المختصة بذلك ، والمكونة من محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق وأحمد لطفى السيد والشيخ مصطفى عبد الرازق ، كما تقرر ارجاء النظر في مشروع ملجأ العجزة (٩) .

وفي ٣ يونيو عام ١٩٢٧ قدمت اللجنة العلمية مشروعا حول انشاء المستشفى العمومي يشتمل على اقامة أقسام بالمستشفى للرمم والانكلستوما ، واقامة عيادة خارجية في حي من الأحياء الفقيرة في العاصمة لمعالجة المرضى الفقراء وصرف الأدوية لهم بالمجان ، وان تزداد هذه العيادات الخارجية بالتدريج لتصل الى أربع .

(٨) الجمعية الخيرية الاسلامية في ثمانين عاما ص ٦٤ .

(٩) سجل رقم (٦) مقرر مجلس الادارة في ١٩٢٧/٥/٢٠ ص ٥٨ ، ٥٩ .

وتضمن المشروع أيضا انشاء ملجأ للمعجزة الذين ليس لهم من يعولهم وليس لهم القدرة على الانفاق على أنفسهم . وأن ينفق على الملجأ والمستشفى والعيادات الخارجية من مال التعليم الصناعي .

واقترحت اللجنة أيضا مشروعا آخر لاقامة ملجأ لليتيمات الفقيرات ، الغرض منه ايواء البنات الفقيرات وتربيتهن تربية صالحة تعدهن للكسب عن طريق شريف كالخدمة والاحتراف والصناعات التي تناسبهن ، ووضعت خطة للملجأ تقوم على عدة أقسام : قسم لادارة المنازل يتعلم فيه البنات الطبخ وغسيل الملابس وكيها وتنظيفها وفن الخدمة المنزلية ورعاية الأطفال . وقسم للتمريرض يعلم فيه ما يلزم من قواعد الصحة ومبادئ العلاج مع التمريرض على خدمة المرضى . وقسم للملابس يتعلم البنات فيه تفصيل الملابس وخياطتها ورفيها والتطريز والبرودرية . وقسم للصناعات يتعلم فيه البنات ما ييسر تعليمهن من الصناعات كصناعة السجاجيد وعمل الجوارب وشغل التريكو ونسج الملابس الداخلية ويتلقين جميعا من هذا دروسا تعادل ما يدرس بالمدارس الأولية .

ووضعت اللجنة نظاما للقبول والايواء بالملجأ عن طريق لجنة لحين وضع لائحة ، وأن تكون مدة الايواء خمس سنوات والنظام الداخلى للملجأ وميزانيته .

وحين اطلع المجلس على المشروع فى ٣ يونيو عام ١٩٢٧ وافق عليه وقرر تكوين لجنة من محمود عبد الرازق وأحمد لطفى السيد والشيخ مصطفى عبد الرازق لتنفيذ المشروع ؛ وفوض هذه اللجنة أمر اختيار من يصلح لادارة الملجأ ، ووافق أيضا على قطعة الأرض التى اختارتها لجنة انشاء المستشفى لاقامتها (١٠)

وفى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٢٩ نظر المجلس مشروع انشاء المستشفى المقدم من اللجنة والتقرير المقدم من سكرتير الجمعية طلعت حرب ، وبعد المناقشة قرر مايلي :

١ - أن يكون عدد الأسرة فى المستشفى ٣٠٠ سرير وأن يضاف مصلى الى المشروع ، وقد كان من المعروف أن المستشفى القبطى به ١٢٠ سريرا ، والمستشفى الاسرائيلى ١٣٠ سريرا ، وأن يزداد عدد أقسام العيادة الخارجية قسما لرعاية الأطفال ويخصص ما بقى لبناء أربعة ملاجئ .

(١٠) سجل رقم (٦) مقرر مجلس الادار فى ١١/٢٩/١٩٢٩ ص ١٣٠ - ١٣٤

٢ - ان المساحة المخصصة لاقامة المستشفى بأرض
المعجزة تكون ٨ أفدنة ، ويترك باقى المساحة للملاجىء
أو المنشآت الأخرى التى تنشئها الجمعية ، وان يلحق
بالمستشفى معمل ومدرسة للتمريض .

٣ - أن يكون مبنى المستشفى من ثلاثة طوابق ،
عبارة عن ثلاثة بلوكات منفصلة ومتصلة بممشى .

٤ - أن تلحق بالمستشفى عيادة خارجية للأقسام
التالية : الأمراض الباطنية والجراحة وأمراض الأطفال
والرمد وأمراض النساء والأمراض الجلدية والزهرية
وأمراض الأنف والأذن والحنجرة .

٥ - أن تقسم الأسرة بين الفقراء والقادرين على
دفع النفقات بنسبة ٣ الى ٢ ، بحيث يصل عدد الأسرة
المجانية ١٢٠ سريرا والأسرة التى يدفع عنها أجر ١٨٠
سريرا ، وأن توضع كل ستة أسرة مجانية فى غرفة .
أما الأسرة التى يدفع عنها أجر فتقسم الى خمس درجات ،
الأولى الممتازة ويكون كل سرير فى غرفة خاصة وعدد
الأسرة ٨ أسرة ، ويقترح ١٠٠ قرش عن السرير
الواحد . والأولى العادية ويكون كل سرير فى غرفة
خاصة وعدد الأسرة ٢٢ ، ويقترح ٨٠ قرشا عن السرير

الواحد . والثانية العادية ويكون كل سريرين فى غرفة خاصة وعدد الأسرة ٣٠ سريرا ، ويقترح ٤٠ قرشا عن السرير الواحد . أما الدرجة الثالثة فيكون كل ٣ أسرة فى غرفة واحدة وعدد الأسرة ٣٠ سريرا ويقترح ٢٠ قرشا للسرير الواحد .

وعلى حين تم ردم الأرض التى استلمتها الجمعية بأرض العجوزة ، وتم احاطتها بسور ، تفاوضت الجمعية عن طريق الدكتور حافظ عفيفى مع مهندس انجليزى لتنفيذ المشروع ، ولكن صرف النظر عن تنفيذ (نيقولا ديكسن) المهندس الانجليزى للمشروع بسبب الأتعاب الكبيرة التى طالب بها ، واتفقت الجمعية مع مصطفى فهمى بك وكيل مصلحة المباني ، الذى قدم مشروعه الى المجلس فى ٩ مايو ١٩٣١ ، وكانت التكاليف بصفة مبدئية تبلغ ١٣٥٠٠٠ جنيه ، ونظرا لارتفاع التكاليف تناقش الأعضاء فى المسألة ، وحذر طلعت حرب من أن الحالة المالية للجمعية سوف تتأثر خصوصا ميزانية التعليم العام والاعانة وملجأ حلوان ، وانه من الضرورى تلافى ذلك والا تعذر السير بالمشروع ، على حين كان الدكتور على ابراهيم يرى أن تكاليف بناء المستشفى وما يلزمه لن يزيد عن ١٠٠٠٠٠ ، وطرح المشروع

للمناقصة ، وفي أول ابريل عام ١٩٣٢ قبل محمد حسن
المقاول بناء المستشفى بمبلغ ٤٨٠٠٠ جنيهه وتبرع
بالباقى (١١) .

وفي ٢٧ ديسمبر عام ١٩٣٤ وافق المجلس على
قرارات لجنة المستشفى بشأن الاعداد لافتتاح المستشفى
والادارة بها ، وتأليف لجنة من الدكتور حافظ عفيفي
والدكتور على ابراهيم للنظر فى اعداد حفلة فى
مستشفى الجمعية بالعجوزة وتحديد موعد اقامتها
للدعاية للمستشفى تمهيدا لفتح اكتتاب عام (١٢) .

وفي ٦ فبراير عام ١٩٣٧ ناقش المجلس الخطاب
الذى أرسلته لجنة المستشفى ومجلس اللجنة الادارية
للحزب الوطنى المنعقدة فى ٢٧ يناير ، وقرر العمل
باقتراح الدكتور على ابراهيم باشا بالاتفاق مع اللجنة
على تخصيص جناح اتخليد ذكرى الزعيم الوطنى محمد
فريد باشا عضو الجمعية ورئيس الحزب الوطنى (١٣) .

وقد بلغ جملة المنصرف على المستشفى حتى ٤
فبراير عام ١٩٣٧ م ٩٨٧٢٢ جنيهها ، وثمن

-
- (١١) سجل رقم (٦) محضر مجلس الادارة لى ١٩٣٢/٤/١ ص ١٩٨
 - (١٢) سجل رقم (٦) محضر مجلس الادارة فى ١٩٣٤/١٢/٢٧ ص ٢٧٣
 - (١٣) سجل رقم (٦) محضر مجلس الادارة فى ١٩٣٧/٢/٦ ص ٣١٧

الأدوات اللازمة للمستشفى والأثاث المطلوب فقط عشرة آلاف جنيه • وتبين أن تكاليف السرير الواحد في المستشفى يصل الى ١١٠ جنيهات في العام في الوقت الذي لم تزد فيه تكاليف السرير في الدرجة الثالثة في الاسرائيلي والمستشفى القبطي ١٠٢ جنيه ، وفي الثانية والأولى ١٨٦ جنيه في العام • ونظرا لارتفاع هذه التكاليف وعجز الجمعية عن مواجهة هذه المتطلبات فقد رأت في يوليو عام ١٩٣٨ الاتصال برئيس الوزراء الذي كان رئيسا للجمعية في ذات الوقت ، وطلبت منه اعانة لاستكمال المستشفى ، والذي وافق على منح الجمعية اعانة قدرها ٥٠ ألف جنيه (١٤) •

وكانت التبرعات قد انهالت على الجمعية غداة افتتاح باب الاكتتاب عام ١٩٣٥ ، ووافقت الحكومة أيضا في ١٦ أكتوبر عام ١٩٣٨ على منح الجمعية قرضا قدره ٣٠ ألف جنيه ترد على عشرين قسطا ابتداء من السنة التالية لاقامة المستشفى ، وبلغت جملة التبرعات المقدمة من وزارة الصحة في عام ١٩٣٦ مقدار ١٩٩٤٠ جنيها كما وردت تبرعات من أفراد عديدين ، وقدم

(١٤) سجل رقم (٦) مطهر مجلس الإدارة في ١٩٣٨/٧/٤ ص ٣٥٠ •

رئيس الجمعية محمد محمود باشا في ٢٥ يونيو عام ١٩٣٧ ما يوازي ثمن عشرة أسرة خاصة بالعمليات في المستشفى (١٥) .

وفي ٢٠ ديسمبر عام ١٩٣٩ فتح المستشفى بابه لاستقبال المرضى ، وقررت لجنة المستشفى أن يكون أجر العلاج بالدرجات المختلفة كالاتي ١٢٠ قرشا للدرجة الأولى الممتازة ، وجنيها للدرجة الأولى و ٥٠ قرشا للدرجة الثانية و ٢٥ قرشا للدرجة الثانية المخفضة على حين كان أجر العيادة الخارجية ٣٠ مليما للمريض (١٦) وكان قد تبين أن مصروفات الجمعية تزيد عن إيراداتها بشكل واضح ، بعد مرور فترة ، اذ بلغت إيراداتها ٣٠٥٥٠ جنيها ومصروفاتها ٥٥٥٥٠ جنيها (١٧) .

ولم تكد تمضي سوى فترة قليلة على افتتاح المستشفى ، التي كانت تعد مفخرة الجمعية في هذه الآونة حتى طلبت السلطات البريطانية في أول يونيو عام ١٩٤٠ الاستيلاء عليها لأغراض عسكرية لعلاج

-
- (١٥) سجل رقم (٦) محاضر مجلس الإدارة في ١٩٣٧/٦/٢٥ من ٣٢٢ .
١٩٣٩/٣/١٩ من ٣٦٨ .
(١٦) سجل رقم (٧) محاضر مجلس الإدارة في ١٩٣٩/١٢/٣٠ من ٤ - ٧ .
(١٧) سجل رقم (٧) محاضر مجلس الإدارة في ١٩٣٩/١٢/٣٠ من ٧ .

الحالات الناشئة عن الحرب • وعرض الدكتور محمد بهي الدين بركات مذكرة السلطات البريطانية في هذا الشأن على المجلس الذي وافق على قيام الدكتور على باشا ابراهيم بالتفاوض مع السلطات البريطانية في حالة موافقة السلطات المصرية على انها ليست في حاجة الى المستشفى (١٨) •

وأسفرت المفاوضات بين الجانبين المصري والبريطاني التي كان يقوم بدور الوسيط فيها أمين باشا عثمان عن قبول الجمعية في ٤ سبتمبر ١٩٤٠ بتأجير المستشفى للانجليز مقابل ١٢ ألف جنيه في العام ، وبقاء مدير المستشفى الدكتور جواد حماد مديرا للمستشفى ، مقابل أن تدفع له السلطات البريطانية ألف جنيه سنويا ، ولكن السلطات البريطانية بعد أن قامت بدفع نصف المبلغ بعد توقيع العقد ، رأت أن تقوم الجمعية بدفع مرتب الدكتور حماد ، وأن يكون عمله قاصرا على ملاحظة استعمال المبنى فقط ، وقد حاول الدكتور حماد في ١٥ أكتوبر عام ١٩٤٠ أن يرسل

(١٨) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة في ١/٦/١٩٤٠ ، ٢٨/٦/١٩٤٠
ص ٢٧ ، ٣٠ •

قائد القوات البريطانية في مصر الجنرال هـ . م ولسن
لمقبوله متطوعا في المستشفى وأشار الى أن الجمعية وافقت
على رفع مرتبه وان أمين عثمان زميل دراسته ، وانه
انما يسعى لوضع قدمه في المستشفى عندما تحوز - على
حد تعبيره - القوات البريطانية النصر ، وانه معجب
أشد الاعجاب بالانجليز ، وقد وافق القائد البريطاني
على تعيينه جراحا في المستشفى (١٩) .

وهكذا وضعت السلطات البريطانية يدها على
المستشفى ولم يعد للجمعية سلطة عليها ، مما جعل
المجلس يفكر جديا ، ولما يمضى على افتتاح المستشفى
سوى سنوات قليلة في بيعها ، وعمل عدة عيادات في
الأحياء المختلفة بمدينة القاهرة . وعرض رئيس
الجمعية الشيخ محمد مصطفى المراغى في ٥ مايو عام
١٩٤٢ اقتراحا بهذا المعنى ذكر فيه انه من الصعب على
الجمعية أن تدير هذا المستشفى الضخم كما هو واضح
من التجربة حتى الآن ، وقد أيده في اقتراحه الدكتور
حافظ عفيفي الذي تشكك في أن الحكومة في الظروف
الراهنة يمكن أن تشتري هذا المستشفى ، واتفق الرأي

(١٩) سجل رقم (٧) مقرر مجلس الإدارة في ١٧/١/١٩٤١ من ٤٨ . ٤٩ .

على انه فى حالة موافقة الحكومة على الشراء ، فان الجمعية لا تمنع فى ذلك شريطة أن يكون الشراء نظير دفع الثمن أو استبدال بأطيان (٢٠) .

وفى يناير عام ١٩٤٥ طلبت وزارة المالية من الجمعية دفع مبلغ ٧٠ ألف جنيه الذى اقترضته لتكميل مبانى المستشفى ، وانهقد المجلس لبحث هذه المسألة ، وانتهى الى انه من الضرورى التفاوض مع الحكومة لكى تتخلى عن هذه الفكرة ، لأن المبلغ لم يكن على سبيل الاقتراض بل على سبيل المعاونة ولم يكن فى النية رد هذا المبلغ ، علاوة على أن هذا المستشفى أريد انشاؤه على الضفة الغربية من النيل ليتوسط منطقة واسعة كانت خالية من المستشفيات يسكن بها كثير من الفقراء ، وانه بهذا الشكل وفر على الحكومة العبء الأكبر (٢١) . ولكن الحكومة أصرت على مطالبة الجمعية برد هذه المبالغ فى صورة أقساط وفى نفس الوقت كانت الجمعية تؤجل النظر فى هذا الموضوع ، وطلبت فى ٢٥ أغسطس عام ١٩٤٧ ان تعفى من دفع هذه الأقساط ، ورد وزير

(٢٠) سجل رقم (٧) مضر مجلس الادارة فى ١٩٤٢/٥/٥ من ٣١٢ .
(٢١) سجل رقم (٧) مضر مجلس الادارة فى ١٩٤٥/١/٢٥ من ٢٢٢ .

لية بقوله انه من الضروري ان يصدر قرار بهذا
عقام من البرلمان (٢٢) .

أما بالنسبة لموقف الجمعية من السلطات البريطانية
في تضع يدها على المستشفى ، ففي يناير عام ١٩٤٥
ض قائد القوات البريطانية في مصر تعديل شروط
تتجار المستشفى بمد فترة التعاقد حتى تنتهي الحرب
وقيع الهدنة ، ووافق المجلس على ذلك وأصدر قرارا
فيه أنه رغبة في متابعة خطة الجمعية القائمة على
أونة جيش إنجلترا على أداء مهمته ورغم حاجة
معية الملحة الى مستشفى ليتولى أداء العمل الذي أنشئ
ن أجله وهو علاج الفقراء ، فان الجمعية توافق على
ديل الشروط » ، وفوض المجلس رئيس الجمعية في
تصال بالسلطات البريطانية لتبليغها ذلك ، وان يطلب
ها ان تسلم المستشفى عند انتهاء المدة بما تشتمل
ليه من آلات ومعدات وأدوات وملابس (٢٣) .

وفي ٢١ مايو عام ١٩٤٥ أرسل الدكتور حافظ
فيقي كتابا الى السلطات البريطانية بموقف الجمعية ،
طالبها فيه برفع قيمة الايجار بنسبة ١٢٪ ، وان يدفع

(٢٢) سجل رقم (٧) محضر مجلس الإدارة في ١٠/١٠/١٩٤٧ من ٣١٧ -

(٢٣) سجل رقم (٧) محضر مجلس الإدارة في ٢٥/١/١٩٤٥ من ٢٢٣ -

الجيش البريطاني قيمة المنقولات التالفة بسعر السوق وقت تسليم المستشفى (٢٤) .

ولما انتهت الحرب رأت الجمعية انه ليس هناك ثمة داع لمدة العقد وقررت في ٢٨ أغسطس عام ١٩٤٥ بناء على اقتراح أحمد لطفي السيد مخاطبة السلطات البريطانية في أمر تسليم المستشفى للجمعية (٢٥) .

وفي ٢٤ يناير عام ١٩٤٦ عرض مدير ادارة الجمعية مذكرة على المجلس ذكر فيها انه عرف شفاهة ان الجيش البريطاني سوف يقوم بتسليم المستشفى في القريب ، بعد فحص المنشآت الموجودة بالمستشفى ، وتحدد يوم ٣٠ يناير عام ١٩٤٦ لاخلاء المستشفى ، واستغرق العمل ٣٩ يوما ، بعد أن كانت المستشفى قد تعرضت حوائطها وأبوابها وشبابيكها وبعض الآلات والماكينات للتلف الى جانب فقدان بعض المهمات والآلات ، والتي تقدر جميعا بألاف الجنيهات ، وقد وافق الجيش البريطاني على أن يدفع ٢٥٠٠٠ جنيه بصفة تمويض نهائي عما لحق بالمستشفى بسبب الاستعمال ، وأرسل خطاب شكر للجمعية على قبولها

(٢٤) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة في ١٩٤٥/٥/٢١ من ٢٣٥ .

(٢٥) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة في ١٩٤٥/٨/٢٨ من ٢٤٩ .

وضع يد السلطات البريطانية على المستشفى خلال مدة الحرب (٢٦) .

وتم في ٢٥ أكتوبر عام ١٩٤٦ تشكيل لجنة لوضع لائحة للمستشفى بعد استردادها من الدكتور حافظ عفيفي وطراف على ومحمد زكى على والدكتور شوقي ابراهيم ، وقامت هذه اللجنة ببحث طريقة اعداد المستشفى لاستقبال المرضى من جديد ، واستقر الرأى على أن تعرض على المجلس اقتراحاتها فى هذا الشأن ، وهى تشمل تعيين الدكتور توفيق عمر بك مديرا للمستشفى ، واختيار الاطباء للعمل فى المستشفى فى الأقسام المختلفة ، وتكوين لجنة من رئيس المستشفى ورؤساء الأقسام للنظر فى جميع المسائل المتعلقة بالعمل الطبى ، وتشكيل لجنة ادارية ودائمة تقوم بفحص الاقتراحات التى تقدم من لجنة المستشفى ومراقبة جميع القرارات واللوائح التى يقررها المجلس بشأن العمل فى المستشفى ، والانفاق على جميع شئون المستشفى فى حدود الميزانية أو الاعتمادات المقررة (٢٧) . وعلى حين وافق المجلس على تعيين الدكتور توفيق بك عمر مديرا

(٢٦) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة فى ٢٣/٥/١٩٤٦ من ٢٦٧ .

(٢٧) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة فى ١٢/٢/١٩٤٧ من ٢٦٣ .

للمستشفى ، فقد كان من رأى الدكتور حافظ عفيفي
والدكتور ابراهيم شوقي ضرورة وضع نظام عام
للمستشفى قبل تعيين مدير لها ، ووافق المجلس أيضا
على جميع الاقتراحات المقدمة من اللجنة (٢٨) .

والجدير بالذكر ان ايرادات الجمعية فى الفترة التى
أعقبت تسلمها من الانجليز وهى الفترة من يناير
١٩٤٦ وحتى يوليو عام ١٩٤٧ قد بلغت ٣٧٢٦٠
جنيها ، على حين بلغت المصروفات ٥٣٩٣٥ جنيها (٢٩) .
مما أدى فى النهاية الى لجوء الجمعية الى مال الاستثمار
للحصول منه على المبالغ التى تغطى الفارق بين
المصروفات والايرادات ، التى بلغت فى أكتوبر عام
١٩٤٧ مقدار ١١٧٦٥ جنيها (٣٠) .

ونظرا لأن المستشفى أصبحت عبئا ثقيلا على ميزانية
الجمعية ، فقد رأت فى ٣ يناير عام ١٩٤٨ ان تطلب
من الحكومة منحها اعانة سنوية للمساهمة فى مصروفات
المستشفى ، ودارت محادثات بين الوزارة وبين أحمد
عبد الغفار باشا ، وعرضت الوزارة ان يكون مجلس

(٢٨) سجل رقم (٧) مقرر مجلس الادارة فى ١٢/٢/١٩٤٧ ص ٢٩٥ .

(٢٩) سجل رقم (٧) مقرر مجلس الادارة فى ٨/٧/١٩٤٧ ص ٣١٠ .

(٣٠) سجل رقم (٧) مقرر مجلس الادارة فى ٢١/١٠/١٩٤٧ ص ٣١٩ .

إدارة الجمعية مكونا من أعضاء من الجمعية وآخرين عن
وزارة الصحة ، والأغلبية فيه يتم تعيينهم عن طريق
الحكومة ، على حين وافقت الجمعية على أن تكون إدارة
المستشفى بمعرفة مجلس يشكل على سبيل التساوى بين
الحكومة والجمعية (٣١) . وقد أسفرت المحادثات
فى النهاية عن قبول الجمعية بتمثيل أربعة أعضاء من
قبل الجمعية فى مجلس إدارة المستشفى هم الدكتور
حافظ عفيفى ومحمود شكرى وطراف على والدكتور
ابراهيم شوقى (٣٢) .

و حين عرضت ميزانية المستشفى على المجلس فى ٢٩
يناير عام ١٩٤٨ تبين ان مجموع الايرادات التى
حققتها تبلغ ٣٣٤٥٠ جنيها وجملة المصروفات تقدر
بنحو ٦٠٣٦٥ جنيها ، واقترح العضو ابراهيم
عبد الهادى فى ١٥ ابريل عام ١٩٤٨ ان تقوم الجمعية
بتعليم فن التمريض بمستشفى الجمعية لمن تتقدم لهذا
الغرض من البنات المسلمات الفقيرات (٣٣) .

(٣١) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة فى ١٩٤٨/١/٢١ ص ٣٢٦ - ٣٢٧
خطاب الجمعية فى ١٩٤٨/١/٣ .
(٣٢) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة فى ١٩٤٨/٤/١٥ ص ٣٣٦ -
(٣٣) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة فى ١٩٤٨/١/٢٩ ص ٣٢٧ .
١٩٤٨/٤/١٥ ص ٣٤٢ .

ولم تمض سوى فترة قصيرة على ادارة الجمعية واشرافها على المستشفى حتى طلبت وزارة الدفاع تسليم المستشفى اليها في ٢٣ يونيو عام ١٩٤٨ ، وقبل ان تتم أية مفاوضات بين الطرفين ، قام الجيش المصرى باستلام المستشفى ، وطلبت وزارة الصحة فى اليوم التالى على استلام الجيش المستشفى ان توافيها الجمعية بتقرير عن ميزانية المستشفى تمهيدا لصرف اعانة الحكومة للمستشفى عن عام ١٩٤٨ (٣٤) .

والجدير بالذكر ان الحكومة ظلت تطالب الجمعية بدفع الاقساط المتبقية عليها من سلفة المستشفى التى كانت قد أعطتها لها عندما كانت الجمعية بصدد بناء المستشفى ، ودفعت الجمعية فى ديسمبر عام ١٩٤٩ مبلغ سبعة آلاف جنيه قيمة قسطين من مال الاستثمار (٣٥) . كما أودعت الجمعية فى ٢٨ فبراير عام ١٩٥٠ مبلغ ٥٠٠٠ جنيه لحساب تجهيزات المستشفى (٣٦) . مما يدل على أن الوضع المالى للمستشفى قد تحسن وأصبحت تستقبل أعدادا كبيرة

-
- (٣٤) سجل رقم (٧) مقرر مجلس الادارة فى ١١/٨/١٩٤٨ ص ٢٨٧
 - (٣٥) سجل رقم (٧) مقرر مجلس الادارة فى ١٢/١/١٩٤٩ ص ٣٩٣
 - (٣٦) سجل رقم (٨) مقرر مجلس الادارة فى ١٦/٣/١٩٥٠ ص ٧

من المرضى الذين يدفعون الأجور مقابل علاجهم ، وهم من القادرين ، الذين يستفيدون من الخدمات التي تؤديها المستشفى ، على حين كانت الخدمة التي تؤديها المستشفى أصلاً للفقراء ؛ لذلك ظهرت الدعوة الى اقامة مستشفى خاص بالفقراء وحدهم في ابريل عام ١٩٥٠ ، واقترح الدكتور ابراهيم شوقي باشا انشاء مستشفى الفقراء ذوى الامراض المزمنة بجوار مستشفى الجمعية بالعجوزة (٣٧) .

وفي ٩ نوفمبر عام ١٩٥٠ وقف الدكتور ابراهيم شوقي باشا أمام المجلس ليعرض المزيد من التفاصيل حول اقتراحه فقال « ان اقامة هذا المستشفى المجاور لمستشفى العجوزة سوف يكون مخصصا لمعالجة الفقراء وحدهم من ذوى الأمراض المزمنة كالشلل وتمدد الرئة وأمراض الكلى المزمنة وهبوط القلب وغير ذلك » . وأضاف قائلاً : « ان مبنى هذا المستشفى سيكون ملاصقا لمستشفى العجوزة وفي الناحية الجنوبية منه » . وان الادارة والاشراف على هذا المستشفى ستكون من قبل ادارة اشراف مستشفى العجوزة . ويكون البناء عبارة عن أربعة عنابر للمرضى تسع مائة سرير ولوازمها ،

(٣٧) سجل رقم (٨) مقرر مجلس الادارة في ٢٦/٤/١٩٥٠ ص ٦ .

ويبنى فوق هذه نصف دور سكناء لتلميذات مدرسة
التمريض تلحق به وبإدارة المستشفى . وان المبلغ
المقدر لتأسيس المستشفى لا يزيد عن ٣٠ ألف جنيه ،
والادارة السنوية ١٠ آلاف جنيه (٣٨) .

وعلى حين تكونت لجنة من أعضاء المجلس من الدكتور
حافظ عفيفي والدكتور سليمان عزمى ومحمود شكرى
والدكتور محمد كامل حسين لدراسة الموضوع وتقديم
تقرير عنه الى المجلس ، وافق الأعضاء على زيادة عدد
الأسرة المجانية فى المستشفى بحيث زادت النفقات الى
نحو ٢٢٠٠ جنيه وقدرت المصروفات السنوية بنحو
٤٧٦٠ جنيهها ، وفتح اعتماد لهذا الغرض من مال
الاستغلال (٣٩) .

وفى عهد حكومة الثورة ورد خطاب من وزارة
الحربية فى ١٦ سبتمبر عام ١٩٥٣ بطلب شراء مستشفى
الجمعية وقوبل هذا الطلب بقلق شديد ، وطلب الأعضاء
من الدكتور ابراهيم شوقى الاتصال بالحكومة لتسوية
المسألة ، فاتصل بوزير الصحة ، واتفق الطرفان

(٣٨) محضر مجلس الادارة فى ١١/١١/١٩٥٠ من ١٥ ، ١٦ .

(٣٩) سجل رقم (٨) محضر مجلس الادارة فى ١٩/٣/١٩٥١ من ٢١ .

١٩٥١/٤/٢٦ .

على بقاء مستشفى الجمعية بحلمية الزيتون في خدمة القوات المسلحة إلى أن يتيسر للوزارة بناء مستشفى آخر (٤٠) .

وفي ٢١ نوفمبر عام ١٩٥٣ اتصل سليمان حافظ مستشار رئاسة مجلس الوزراء بالدكتور ابراهيم شوقي وأخبره بأن قائد القوات المسلحة طلب إليه أن يضع أمر الاستيلاء على مستشفى الجمعية لحاجة الجيش إليها ، وإن الجيش مصمم على استلام المستشفى ، وأنه مستعد لدفع ثمن المستشفى على ثلاثة أقساط سنوية (٤١) . واضطر مجلس الإدارة للرضوخ للطلب ، وتكونت لجنة من محمود شكرى وطراف على وابراهيم شوقي ومحمود محمد محمود وعلام محمد لتقدير الثمن الذى يدفع من الحكومة لإقامة مستشفى مماثل لمستشفى العجوزة وتحديد شروط البيع (٤٢) .

وهكذا آلت المستشفى الى الحكومة ، أما فيما يتعلق بنشاط الجمعية فى المجالات الصحية الأخرى ، فقد وافقت الجمعية بعد أن سلمت مدارسها لوزارة المعارف

(٤٠) نفس المصدر .

(٤١) نفس المصدر .

(٤٢) سجل رقم (٨) محضر مجلس الإدارة فى ١٩٥٣/١١/٢١ من ٧٧ .

على التوسع فى انشاء معهد للطفولة فى ٤ سبتمبر عام ١٩٤٠ ، وقدم الدكتور حافظ عفيفى فى ٩ نوفمبر ١٩٤٢ تقريراً وافق عليه المجلس يتضمن انشاء ملاجىء ومعاهد أخرى لاعداد الأطفال ليتعلموا صناعة داخل المصانع الكبرى حتى يتكسبوا من نفس الصناعات التى يتعلمونها (٤٣) .

وحين صدرت فى ١٠ أغسطس عام ١٩٤٢ أحكام من جانب الحكومة ترمى الى تنفيذ مشروعات لتحسين الصحة القروية وحماية القرويين من الأمراض فى شكل مجموعة صحية لكل مجموعة من القرى المتقاربة يبلغ عدد سكانها حوالى خمسة عشر ألفاً ، بحيث تتكون هذه المجموعة من دار لرعاية الأمومة والطفل تشمل حمامات عمومية للنساء والأطفال ومغسل ثياب وغرفة للتوليد وعنبرين للوالدات بهما ثمانية أسرة ومسكن لمولدة وزائرة صحية وعيادة طبية مجانية وخدمة صحية يتولاها طبيب متمرن ، وتشمل غرفة للعمليات وعنبرين لثمانية مرضى وصيدلية ومنزلاً للطبيب (٤٤) . ولما كانت الجمعية ترى انه من الضرورى الحفاظ على صحة

(٤٣) سجل رقم (٧) محضر مجلس الإدارة فى ١١/٢٦/١٩٤٢ من ٢٣٦ ، ١٢٧ .

(٤٤) سجل رقم (٧) محضر مجلس الإدارة فى ٢/٢/١٩٤٣ من ١٣٩ .

الزراع في أملاكها ، فقد قررت النظر في تنفيذ هذا المشروع الذي تتبناه الحكومة ، وعرض مدير إدارة الجمعية في ٢ فبراير عام ١٩٤٣ مذكرة اشار فيها الى أن تكاليف انشاء المجموعة الصحية يصل الى نحو ٥٠٠٠ جنيه وتكاليف ادارتها يبلغ ١٥٠٠ جنيه سنويا . وبالتالي فانه من المناسب اقامة هذه المجموعة الصحية في قرية الادارة الملاصقة لقرية الاشمونين (٤٥) . وقد وافقت الجمعية على التبرع بألف جنيه والمساحة التي تقام عليها هذه المجموعة الصحية بمعرفة وزارة الصحة (٤٦) .

والى جانب ذلك ، وافقت الجمعية في ١٣ مايو ١٩٤٣ على تشكيل لجنة بكلية الطب برئاسة الدكتور على باشا ابراهيم والدكتور سليمان عزمى باشا تقوم بجمع تبرعات في يوم معلوم سمي يوم المستشفيات حتى يواجهوا حاجتهم وفقدهم ، وتبرع مجلس الادارة لهذا الغرض بمبلغ ألف جنيه ، كما وافقت الجمعية على انشاء ملجأ للناقهين يسع مائة شخص (٤٧) .

-
- (٤٥) سجل رقم (٧) مقرر مجلس الادارة في ١٩٤٣/٢/٢ ص ١٤٠ .
(٤٦) سجل رقم (٧) مقرر مجلس الادارة في ١٩٤٣/٢/٢ ص ١٤١ .
(٤٧) سجل رقم (٧) مقرر مجلس الادارة في ١٩٤٣/٥/١٣ ص ١٤٢ .

وكان عبد المجيد سيف النصر بك قد أرسل خطابا الى الجمعية فى ٤ مارس عام ١٩٤٣ عرض فيه ان يوقف مائة فدان لانشاء ملجأ لليتامى بمدينة ملوى ، وذكر انه يرصد ريع هذه الأراضى على الخير بانفاقه على ملجأ يسمى الملجأ المجيدى يتعلم فيه هؤلاء الايتام صناعة الجلود بأنواعها والدباغة لتوفر الخامات بالبندر وصناعة النسيج والسجاد والنحاس والمعادن والطلاء والتجارة مع اعطائهم دروسا فى الدين والأخلاق ، وعرض أيضا أن يدفع ألفى جنيه عند الشروع فى بناء الملجأ وألف جنيه سنويا من ريع الاطيان الموقوفة سنويا ، وان يكون النظر فى الوقف له مدة حياته ، وبعد الوفاة يكون للجمعية (٤٨) .

وفى ٧ ابريل عام ١٩٤٣ تقابل مدير ادارة الجمعية مع عبد المجيد بك سيف النصر ، وأبلغ الجمعية بما دار بينهما من مفاوضات ، كما عرض تفاصيل المشروع بعد اتصاله مع بعض الاخصائيين من المهندسين ورجال التعليم الصناعى ورجال جمعية المواساة ، واتفق الأعضاء على أن يواصل الدكتور حافظ عفيفى مفاوضاته مع عبد المجيد بك سيف النصر ، وعرض

مندوب الجمعية فى ٢٥ أغسطس عام ١٩٤٣ على الأعضاء نتيجة اتصالاته ، وذكر ان مصاريف الانشاء قد تزيد على عشرين ألف جنيه ومصاريف الادارة والتعليم قد تصل الى عشرة آلاف جنيه سنويا ، وان عبد المجيد سيف النصر بك رفض ان تصل تبرعاته فى الانشاء الى أكثر مما حدده ، وبالتالي فانه من الصعب تنفيذ المشروع نظرا للنفقات الهائلة ، علاوة على ان اقامة هذا المشروع فى بندر ملوى لن يكون ذا فائدة لمستقبل الأطفال الايتام فى ملوى بالذات ، وان الجمعية ليس لها مصلحة فى عمل هذا الملجأ فى ملوى أيضا وبالتالي قرر المجلس ان قيمة التبرع الذى يعرضه عبد المجيد بك سيف النصر لا يتناسب مع نفقات الانشاء والتأسيس والادارة السنوية ، وصرف النظر عن تنفيذ المشروع (٤٩) .

وقد عرض الدكتور حافظ عفيفى فى ٢٥ أغسطس عام ١٩٤٣ فكرة انشاء ملجأ بحى السيوفية بالقاهرة فى المبنى الذى تمتلكه وزارة الأوقاف مكان تكية المولوية ، ويكون هذا الملجأ للمعزة من الرجال والنساء ، ووافقت الجمعية على الفكرة ، واسندت اليه الاتصال

(٤٩) سجل رقم (٧) مضر مجلس الادارة فى ١٩٤٣/٨/٢٥ ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

بوزارة الأوقاف للحصول على المبنى ، بعد قيام الجمعية
باجراء الاصلاحات اللازمة والتي تقدر تكاليفها بنحو
أربعة آلاف أو خمسة آلاف جنيه على أن يظل المبنى تحت
تصرف الجمعية لمدة ١٥ سنة من غير أجر . ووافقت
وزارة الأوقاف على استئجار التكية ، وتسلمت الجمعية
التكية وشغلتها في ١٩ نوفمبر ١٩٤٤ (٥٠) .
واستقبلت في ٢٤ يناير عام ١٩٤٦ تسعة عشر ممن
ليست لهم سوابق ولا عائل لهم ومقيمون بملاجيء
الحكومة ووضعت لائحة لتنظيم الملجأ (٥١) .

واستكمالا لرعاية المرضى الفقراء الذين أتموا
علاجهم بالمستشفيات ويحتاجون الى فترة للنقاهة
والتغذية ، قررت الجمعية في أول يناير عام ١٩٤٤
استئجار منزل في شارع سليم الأول بالزيتون لمدة ثلاث
سنوات ، وقد تم تشفيله فعلا ، واقترح الدكتور سليمان
عزمى باشا شراءه للجمعية (٥٢) . وكانت هذه الدار
تحتوى على ٣٤ سريرا للمرضى ، وقد استقبلت في ٣٠

(٥٠) الجمعية الخيرية الاسلامية في ثمانين عاما ص ٦١ .

(٥١) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة في ١٩٤٦/١/٢٤ ص ٢٥٩ .

(٥٢) سجل رقم (٧) محضر مجلس الادارة في ١٩٤٦/١/٢٤ ص ٢٥٩ .

مارس عام ١٩٤٤ لأول مرة أربعة أشخاص من مستشفى
قواد الأول لتمضية دور النقاها بها (٥٣) .

وفي ٢٤ يناير عام ١٩٤٦ ارسلت جمعية يوم
المستشفيات الى الجمعية خطابا يتضمن وفود بعض المرضى
الفقراء من الاقاليم الذين هم في حاجة الى أطراف صناعية
لهم الى دار الناقهين بالزيتون بصفة مؤقتة (٥٤) .

وعلى حين وافقت الجمعية في ٢٦ سبتمبر عام
١٩٤٦ على عدم تجديد عقد ايجار دار النقاها
بالزيتون ، بعد افتتاح مستشفى العجسوزة ، فقد تم
تخصيص جانب من القسم المجاني بالمستشفى لاقامة
الناقهين سواء أكانوا من نفس مرضى المستشفى أو
الذين يحولون من المستشفيات العمومية ، وأمكن
تخصيص ربع عدد الأسرة الموجودة في القسم المجاني
الذي يبلغ ١٤٤ سريرا لحساب الناقهين (٥٥) .

وفي عام ١٩٤٧ عرضت وزارة الشؤون الاجتماعية
اقتراحا يقضى بالتعاون مع الجمعية الخيرية الاسلامية في

(٥٣) الجمعية الخيرية الاسلامية في عمان عام ٦٣ .

(٥٤) سجل رقم (٧) مظهر مجلس الادارة في ١٩٤٤/٣/٣٠ من ١٨١ .

(٥٥) سجل رقم (٧) مظهر مجلس الادارة في ١٩٤٦/١/٢٤ من ٢٥٩ .

مجال الرعاية الاجتماعية ، بتحويل ملجأ أو اثنين من ملاجئها للأطفال الى الجمعية ، على أن تتولى وزارة الشئون اعادة الجمعية والاشراف والتفتيش على الملجأ ، وعلى حين وافقت الجمعية على الاقتراح ، فقد نددت الدكتور سليمان عزمى للاتصال بالوزارة ، وفي ٢١ يناير عام ١٩٤٨ رأت الجمعية القيام على الملاجئ في عدد من المدن وتحت اشراف وزارة الشئون الاجتماعية ، فأصبح عدد هذه الملاجئ ستة ملاجئ ، اثنان منها في القاهرة ومثلها في كل من دمياط وبورسعيد بعد ادخال التجديدات اللازمة على ملاجئ بورسعيد ودمياط .

وبالرغم من قبول الجمعية لفكرة الوزارة بالقيام على هذه الملاجئ ، فانه مما يلاحظ ان الاتصالات بين الطرفين قد انتهت بتأجيل تنفيذ الموضوع الى أجل غير مسمى (٥٦) .

(٥٦) سجل رقم (٧) منظر مجلس الادارة في ١٩٤٦/٩/٢٦ من ٢٨٢ .

(٥٧) سجل رقم (٧) منظر مجلس الادارة في ١٩٤٧/١/٢١ من ٣٢٤ .

خاتمة

عرفت مصر - على نحو ما رأينا - خلال العقد الأخير في القرن التاسع عشر ميلاد مؤسسة ترعى أحوال الفقراء وتنهض بهم تعليميا وصحيا ؛ وهي الجمعية الخيرية الاسلامية في مقابل عشرات الجمعيات الخيرية التي كانت ترعى أحوال الجاليات الأجنبية في مصر في نفس الفترة .

ولا شك ان طفيان النفوذ الأجنبي في البلاد - والتناقضات الناجمة عن تركيز الملكية في يد حفنة قليلة كان وراء ظهور هذه الجمعية الاسلامية التي اختصت ينظر شئون الوطنيين الاسلاميين .

كان القصد هو تخفيف الآثار الناجمة عن احتكار الملكية ، والاحتفاظ بملكية الأراضي وضمان استمرار ظاهرة التضامن الاجتماعى التى كانت موجودة فى المجتمع المصرى قبل عام ١٩٥٢ .

ومما يلفت النظر اننا لم نشهد أية محاولة للتدخل من جانب الدولة لاعادة توزيع الثروة ، أو احداث ثمة تغيير فى علاقات الانتاج لصالح الأغلبية الساحقة فى المجتمع التى ظلت تعاني الحرمان والعوز .

وكان المجتمع قادرا على أن يتضامن بالرغم من ذلك ؛ فاذا اشتكى - على سبيل المثال - فرد أو عائلة من نكبة أو كارثة ، هب الكثيرون لنجدها من جميع الطبقات ؛ فهذه قصة عائلة منكوبة أصيب عائلها - فى مدينة الاسكندرية عام ١٩١٦ - تقام الحفلات من أجل حبس دخلها لاعانة تلك الأسرة ؛ وتنهل عليها التبرعات من جميع الطبقات (١) .

مثال أخسر ؛ تكونت فى البلاد الجمعيات لحماية الاخلاق العامة من التدهور ؛ ولحماية المجتمع من آثار تدفق الأجانب عليه ؛ فهذه جمعية « لحماية الفتاة »

(١) انظر جريدة وادى النيل ١٩١٦/٣/٩ .

هدفها الدفاع عن عقاف أولئك الفتيات الفقيرات
اللاتى يتعرضن للغواية (٢) . وهذه ملاجئ تنتشر
فى عرض البلاد لتوفير المسكن والمطعم والملبس لمن
يتعرض للبلاء .

وانشئت جمعيات يطلق عليها جمعيات « مكارم
الأخلاق الإسلامية » والعروة الوثقى الخيرية وحماية
الأطفال وغيرها .

وصحيح أيضا أن الغالبية ظلت محرومة تعاني الفقر
والجهل والمرض ؛ ولكن فى نفس الوقت ظلت دعوات
الإصلاح الاجتماعى تتردد فى المجتمع ؛ مما جعل
التناقضات الطبقيّة فى حالة فوران دائم ، مع تغير
معدلاتها بين الحين والآخر وتبعاً للظروف .

ودعوة الإصلاح الاجتماعى التى نفذتها الجمعية
الخيرية الإسلامية تمثل نموذجاً للقضاء على هذه
التناقضات على نحو ما رأينا ؛ حالفها التوفيق تارة ،
وجانبها تارة أخرى ؛ بسبب العقلية التى كانت ترى
ضرورة الإبقاء على الوضع الراهن مع تخفيف آثاره على
نحو ما أوضحنا .

(٢) النظر جريدة الأمل ١٩١١/٣/٢٦ .

وما يعوزنا اليوم ان تتصدى الطبقات الجديدة ؛
للعمل الاجتماعى العام بعد أن توارى الحافز الجماعى
له ؛ وتتولى الطبقات الثرية مكان الصدارة فيه ، للتخفيف
من التناقضات التى يزداد سعيها • والفرصة مواتية
تماماً للقيام بهذه المهمة ؛ للقضاء على آثار الجشع
والاستغلال الذى يصنعه بعض الأفراد •

المصادر

وثائق غير منشورة :

- ١ - سجل اجتماعات اللجنة التأسيسية للجمعية عام ١٨٩٢
- ٢ - محضر الجمعية العمومية التي انعقدت في قاعة مجلس شورى القوانين في ١٨٩٢/٩/٢١ .
- ٣ - سجلات ومحاضر مجلس ادارة الجمعية الخيرية الاسلامية (١٨٩٢ - ١٩٥٧) .
- سجلات ومحاضر الجمعية العمومية للجمعية الخيرية الاسلامية (١٩١٤ - ١٩٣٦) .
- محاضر اللجان الداخلية (١٩١٧ - ١٩٢٩) .

وثائق منشورة :

- مضابط مجلس شورى القوانين عام ١٨٩٤ .
- محاضر مجلس الشيوخ ١٩٤٥/٦/٢٥ .
- تقارير عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان أعوام ١٨٩٩ ، ١٩٠٢ ، ١٩٠٥ ، ١٩٠٧ ، ١٩١٣ .

المراجع

- احمد عزت عبد الكريم (دكتور) : تاريخ التعليم فى مصر
الجزء الثانى مكتبة النصر بالقاهرة (د . ت) .
- باتريك اوبريان : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من
المشروعات الخاصة الى الاشتراكية ، ترجمة وتعليق خيرى حماد
القاهرة ١٩٧٠ .
- جمال الدين محمد سعيد (دكتور) : اقتصاديات مصر الطبعة
الثانية . القاهرة ١٩٦٤ .
- حافظ عفيفى (دكتور) : على هامش السياسة ، بعض مسائلنا
القومية . القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٨ .
- حسن محمد ربيع : مصر بين عهدين بحث اقتصادى واجتماعى
عن مصر . الجزء الاول القاهرة ١٩٥٤ .
- عاصم الدسوقي (دكتور) : كبار الملاك الزراعيين ودورهم فى
المجتمع المصرى ، القاهرة ١٩٧٥ .

- عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل - الجزء الأول . الطبعة الثانية القاهرة عام ١٩٤٨ .
- عبد الرحمن الرافعي : مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال الطبعة الثالثة - القاهرة ١٩٦٦ .
- عبد العظيم رمضان (دكتور) : الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ . القاهرة ١٩٧٥ .
- السيد علي مدين : الجمعية الخيرية الإسلامية في ثمانين عاما . القاهرة ١٩٧٠ .

دوريات :

- ١ - البصير عام ١٨٩٨
- ٢ - وادي النيل عام ١٩١٦
- ٣ - الاهالي ١٩١١ .

صدر من هذه السلسلة

- ١ - مصطفى كامل فى محاكمة التاريخ
د. عبد العظيم رمضان
- ٢ - على ماهر اعداد رشوان محمود جاب الله
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة
اعداد : عبد السلام عبد الحليم عامر
- ٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة
د. محمد نعمان جلال
- ٥ - غارات أوربا على الشواطئ المصرية فى العصور الوسطى
عليه عبد السميع
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر
لمعى المطيعى
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي
د. عبد المنعم ماجد
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية
د. على بركات

- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل
د. محمد أنيس
- ١٠ - توفيق دياب ملحة الصحافة الحزبية
محمود فوزى
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية
شكري القاضي
- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير
د. نبيل راغب
- ١٣ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان
د. عبد العظيم رمضان
- ١٤ - مصر فى عصر الولاة
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامى
د. على حسن الحروبولى
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر
د. حلمى أحمد شلبى

العدد السادس

- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر
د. محمد نور فرحات

فهرس

٥	تقديم
٩	مقدمة
	الفصل الأول :
٣٩	تأسيس الجمعية الخيرية الاسلامية
	الفصل الثاني :
٥٥	الموارد المالية للجمعية
	الفصل الثالث :
١٠٩	دور الجمعية في نشر التعليم
	الفصل الرابع :
١٧٥	دور الجمعية في البر بالفقراء
	الفصل الخامس :
٢١١	دور الجمعية في مجال الرعاية الاجتماعية والصحية
٢٤٣	خاتمة
٢٤٧	المصادر
٢٤٩	المراجع
٢٥١	صدر من هذه السلسلة
٢٥٢	

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٨/٤٠٠١

ISBN ٩٧٧ - ٠١ - ١٧٩٥ - ١

وقد درجت الدراسات التاريخية السابقة على استخلاص معالم حركات الإصلاح الاجتماعي من دراسة عدة حالات ، ولكن إحداها لم تتناول هذه الحركات من خلال حالة واحدة كما فعلت هذه الدراسة وهو ما يطلق عليه في الانجليزية case study وبطبيعة الحال فيمكن للقارئ أن يعيش على هذه الحالة بقية الحالات ، بعد أن يضع في الاعتبار الفروق والاختلافات الضرورية طبقاً لكل حالة .

والحالة التي يدرسها د . حلمي أحمد شلبي في هذا الكتاب توضح طريقة معالجة طبقة كبار الملاك المصريين في عصر ما قبل ثورة يوليو للمتناقضات الطبقية السائدة في المجتمع المصري في ذلك الحين وهي الطريقة التي قضت عليها ثورة يوليو بقوانين الإصلاح الزراعي .

Bibliotheca Alexandrina



0227180

مطابع الهيئة المصرية

٢٠٠ قرش